

الحمد لله الذي	الجد	ومستحقه الذي لا يقوم	بحمد	هأحد من خلقه وأنها
معبود للخلق إلا	الله	ولاله هم سواء وصلى	الله	على سيد البشر
ربنا ما رفح منار	حق	فلق وأضاء نور علم وسطع	ا	علم أن العلم من
تسنى به الاتفة قد	جده	الله وأننى عليه وأنرف ما	ستفخ	من العلوم من
الفقه من صام	وصلى	ضرورته اليه ومن عامل ونكح	و	طلق فهو كل عليه ف
للعباد مما حفظ	الله	به عليهم أركان الإسلام كالصلاة	الصلاة	والصيام ومنقول ومعة
ي يمسر تحصيله	على	الإنعام الألباء أعلام يدلونهم	على	الحلال والحرام ومن
فضل يروى عن سنة	محمد	نبيه المختار من البرية و	رسوله	البعوث بأكرم صحبه
هذا هذائته وصفته	وآله	أهل الله وخاصته بهم تحفظ شريعة	محمد	وسته الله
ال اليك هادين لاضالين	و	لامضلين وادخلنا في رحمتك أجمعين	وبعد	فهذا
كت كتبه لم أسبق	بعد	اليه ألفتته مختصرا في الفقه	فا	واعان
امره على هذا	فهذه	نعمة من الله لا يوفي شكرها	قول	ولا
بديعة بليغة منها	نبذة	من تاريخ الدولة الرسولية وشئ من	الكلام	في معاني
واسوف معدودة اذا	جمعتها	من أوائل سطوره انتظمت عروضها هذه	ثلاثة اشياء	وع
جمعه من آخر كل سطر	وطرفه	في علم القوافي فانفقت هذه	وهي	خمس
من تاملها بحسب	اختراعها	لأعلى من سوال ورسمت لها	اسم	على غير
وجاء مؤيدا وجاء	مؤرخا	كتاب الطهارة في المساطور وظاهر	و	نجس فاد
لكل ما باق على صفته	دو	نغميره ونعني بالطاهر ما استعمل في	فعل	الطهارة
الغش تقديره وليس	له	اليه حاجة فان تغير بالنجاسة نجس	وحر	م استعمله
نا ناله ولم يغيره فعد	أمة	العلماء نجس مادون القلتين والمعرو	ف	ان النجس يكر
استعمال له في جميع	الزمن	وقيل في الميف خاصة في باب الأنية	والا	ستمال للطاهر
انت خشباً	وعظما	الامن النة دين ويكره التضييب بها الا بر	سم	الحاجة الكبر
وان كان	ماو	ما فطهرته تصح وان نجس بعضها ولم	يعرف	توضا بما فسه



34786

١١٥-٢٢٥

٢٢



ط	طاهرته فلما في باب السوا	ك	يستحب السواك لكل من هم	بدخول	في الصلاة وتشرى	ي
ا	الغيم بما يسوذي الشام		والجليس ويستاك عرضا	الا	والك أفضل اذا كان يسمع	ع
ن	ندوة وكل خشب	و	من يلبس يجرى في باب الوضوء	لا تخاف	في استحباب التيمم قبل	ل
ال	الوضوء لما فيها من	الين	والبركة ثم ينوي رفع الحدث	والاد	ثم ان تقارن اول جرم	م
م	مفسول من وجهه ولو	بني	على نية قارنت الغضضة فلا حتى تدو	م	الى غسل الوجه ولو	و
ل	لازمها الى فراغ غسل	الر	جلين فهو حن ويسر غسل الكف	والا	استنشق والضمضة ثم المبالغة	م
ك	كروث الصائم اقتداء بر	سول	الله صلى الله عليه وسلم يستحب	مضافة	الاستنثار الى السبا والجمع قد	د
ا	اقتوا انه بثلاث غسرات	افضل	ثم يغسل بعد ذلك وجهه والكف	والاخبار	شاهدة بوجوبه على	ا
ل	لو كان في منابت الحية	ماو	هامن الشعر لم يجب غسل ما تحته وما تزل	عنه	من الشعر وبان	ن
ا	الوجه وحده فكذا	ك	يجب غسل ظاهره ثم يديه مع مرقبه	و	يان الماء على الاعضا	ا
ش	شعره وابتدا واجب	الا	الرأس ففرضه المسح ولو شعر	•	ويسن مسح	كل
ر	رأسه ولا يجزى ما اتحد	ر	عن حده من الشعر ثم رجله مع كفيه	والاذن	هذه ترتب العمل	ل
ف	فيها ما فسر	ض	وتسن الموالات وعدم الاستمالة فيأمنه	يد	والثليل وتخليل المتأبث	ت
ا	اما التذشيف فيه وجوه	الاول	يكروه وقيل لا وقيل يحكوه بعد	دخول	الماء ولا البارد وفي	ي
س	سبيل الله قس	الاطنان	لنارك الوضوء في باب مسح الخف في مدته	التا	مة للقيام يوم وليس له ومدته	م
م	مسح	لا يشترط	بل يجزى خف مغسول ولا يجزى الا	السا	ترلقدم ولا يجزى	ي
ع	في القول	النصور	حجه ولا يلبس الا بعد غام الطهارة لا	كنه	لا تحجب المسد حتى	ا
ح	مسافر	نو	ي الاقامة أو مسح مقيما	ولم	يقسم بل سافر لم يسبق	ق
له	الامر	ر	الرجل من الخف ومباشرتها التماسه	وكونه	اغتص مدته أو اجنب أو	و
	إة المسح	الد	م من حبس أو فاس	امر	يستوجب الفصل ثم	م
	مبه خطوطا	ين	ما مسح من أعلى الخف اجراء	ا	ن قل ويسن مسح أعلى قدم	م
ل	أسفله وتقليل الماء	عمر	له عليه بمدته في باب ما ينقض الوضوء	وهو	الخارج من السبيل وان لم يكن	ن
ط	عادته وتلاص رجله وامر	بن	وام ومثله مسما سائر المحارم	قا	لواو زوال العقل الامن جاس	س

بسم الله اياهه وبعد فهذا ال

بسم الله اياهه وبعد فهذا ال

ب يحصل المحدث	على	الارض تام يمكننا مقعده ولو زل	احدى اليثيه عن المكان
ا انتفض ومن فخرج	ال	جبل والمرأة يئكن الكف	احد بفرق فيه
س سواء الصغير والكبير	سو	اه القبيل والمدبر من الحى واليت	فن تيقن طهر ارحه نائم
ا استراب وشك انه يرجع الى	الى	اليقين الذى هو الاصل ويقال للمحدث	الملاة والطواف ومع
د دفعة الحصف بلا مائل وجهه	وهو	سواء جملة في كيس أو صندوق واذا	اكتب فى مثل الدراهم
ا ابع للصعدت حلقها	باب	الاستطابة يقدم داخل الخيلاساره	وما حصبه من ذكر تباعد
م منسه واعتماد اليسرى	خير	واستقبال القبلة واستدبار هادون ما	وهذا افضل خص
الله الله هذه الجبهة	فتحه	لناوان استقبل القسمين أو تكلم	فهو مكروه ومن بال
ا أو تقط ونفرغ فليصمد	الله	ولا يسول فى ثقب وسرب ومهبرج	من الامكنة قسوى
ى يرش عليه البول ولا	على	طريق وناد وساقط القصر	استباه واجب والاولى ما
ا اثنى الله على	أهل	قباء جموا فى الاستنباهين الماء والخروا	الاستنباه يقع بكل
م منهما والماء أفضل	الا	حجار كافية الانجس والمخترم وللعطوم	له الاستنباه الجين وليستعمل
ه هنا يساره والا شجا	ر	وكل جامد فالع له حكم الحجر	ومعرفة الاستنباه واجبة فى اراده
و واكتفى بالحجر فالعسر	ض	الاقصاء وليكن بثلاث مصبات	فما فوقها وان اتشرو وقع
ب باطن الالبسة أو	فواصل	البسول ولم يحاوز القسطع الخلق	صح فيه الخبر وان زاد عليه
ع عادى الماء ولم يحجزه الحجر	بعده	باب ما يجب الغسل يجب بالانز	الوبالاج حشفة فربا ولو
د دبائرهم الانسزالو	الا	يلاج بوجهه على المرأة والفروج كلها	من آدمى وغيره ويجهض ونفاس
ف فلانما وحده وجهه	سلا	لغة فى مرقد تشبه الحى وتشبه المذى	فهو مخبر بينهما وما وجب من الافعال
ه هجره على المحدث فهو حرا	م	على الجانب مع المك فى المسجد وقراءة القرآن	له عبور مصطد الا اذا رام
ذ ذلك لنفسه ولو ذكر النثم	وتواتر	ها فقال الحمد تقرب العالمين يضر باب	و صف الغسل وهو
ا امر شرطه النيسة فيجب	على	من يده نية النسل أو استباحة واحد من	ملا يستباح الاب
ا الغسل ولا يصح الامن	المسلين	في عبده الكفار اذا سلم والمغتسل يتهمد	طف فينبى
ل لكل ان يتوضأ قبل	الا	غسل ثم يغسل جسده ويتبع الغات وما	الشعر ويختل

كرا	ت والفرض غدة واحدة وسنته	خمس	غسل الاذى ان
م	التسل على الرأس والتثلث والتيامن وتغسل	المضمر	من الشعر ثم الغسل اذا
خلا	والحيض والجنابة يتداخلان واما	مثل	الجنابة والجمعة فلا ينعى النظر
فته	معصه بالنية باب التيمم	هو	عند الحاجة اليه واجب في
من	التراب الخالص من محالط كالبص والدهيق	و	ان يكون بضر بين الجسم ع
سنة	وجهه ويديه والتسل ركن عند أهل	العلم	وينوى استباحة الصلاة أول
ست	نية الاستباحة لان التيمم لا يرفع الحدث	مثل	الوضوء ثم التسل كما تقدم
و	مسح الوجه وتقديعه ومسح اليدين و	زيد	ت المسوالة أيضا
عشر	عدم الماء او كونه محتاجا اليه مع	و	جوده لمعش محترم أو تحصيل
ين	بيعته أو وجوده ولم يجد	ما	يشترطه أو وجوده لمن ولم يبق
و	جده باكر من غن المثل أو غشى عدو الو	دخل	اليه أو غشى منه عدوا و
ست	نفسه منه التلأف أو برد غشى	عليه	منه التلأف وكذا زيادة مرض في
مائه	في الوقت يتيمم ويغشى فلو تيمم فسر	ال	الغذوبن يتيمم الا
كانت	صلاته تسقط بالتيمم ثم يبطله الوهم	مثل	رؤية الركب وشروطه الوقت فن
له	قبل وقتها ولا قبل الطلب ولا يصلى	الانسان	به أكثر من فريضة ويصلى
ا	فل ماشاء والكبير يسمح الجبيرة بالماء يتيمم	والرجل	الجريح يغسل ما عرف
لو	وجهه واليدين للجريح باب الحيض	واسم	الحيض يقع على الدم المقيد
قا	لواو أول سنة تسع وأقله يوم وإليه ذ	الا	كثرت خمسة عشر كالطهر وهو
نح	فان عبر الاكثر قلدم الحيض	شارة	تميزه فليترج اذا
المتهور	ان التيمم مقدم على العادة قا	ذا	فقدته ردت الى عادتها من قبل
ة	فانها ترد الى أقل الحيض	وهذه	تسمى في مطاق
الانمار	العزل عليها مدة الحيض ووقته	وتعويها	التيمم اذا نسيتها ثم
ا	حطاطت وانما تسقط فرض وسنن وصات	وما	للسزوج ان يطأها
كرا	ت والفرض غدة واحدة وسنته	خمس	غسل الاذى ان
م	التسل على الرأس والتثلث والتيامن وتغسل	المضمر	من الشعر ثم الغسل اذا
خلا	والحيض والجنابة يتداخلان واما	مثل	الجنابة والجمعة فلا ينعى النظر
فته	معصه بالنية باب التيمم	هو	عند الحاجة اليه واجب في
من	التراب الخالص من محالط كالبص والدهيق	و	ان يكون بضر بين الجسم ع
سنة	وجهه ويديه والتسل ركن عند أهل	العلم	وينوى استباحة الصلاة أول
ست	نية الاستباحة لان التيمم لا يرفع الحدث	مثل	الوضوء ثم التسل كما تقدم
و	مسح الوجه وتقديعه ومسح اليدين و	زيد	ت المسوالة أيضا
عشر	عدم الماء او كونه محتاجا اليه مع	و	جوده لمعش محترم أو تحصيل
ين	بيعته أو وجوده ولم يجد	ما	يشترطه أو وجوده لمن ولم يبق
و	جده باكر من غن المثل أو غشى عدو الو	دخل	اليه أو غشى منه عدوا و
ست	نفسه منه التلأف أو برد غشى	عليه	منه التلأف وكذا زيادة مرض في
مائه	في الوقت يتيمم ويغشى فلو تيمم فسر	ال	الغذوبن يتيمم الا
كانت	صلاته تسقط بالتيمم ثم يبطله الوهم	مثل	رؤية الركب وشروطه الوقت فن
له	قبل وقتها ولا قبل الطلب ولا يصلى	الانسان	به أكثر من فريضة ويصلى
ا	فل ماشاء والكبير يسمح الجبيرة بالماء يتيمم	والرجل	الجريح يغسل ما عرف
لو	وجهه واليدين للجريح باب الحيض	واسم	الحيض يقع على الدم المقيد
قا	لواو أول سنة تسع وأقله يوم وإليه ذ	الا	كثرت خمسة عشر كالطهر وهو
نح	فان عبر الاكثر قلدم الحيض	شارة	تميزه فليترج اذا
المتهور	ان التيمم مقدم على العادة قا	ذا	فقدته ردت الى عادتها من قبل
ة	فانها ترد الى أقل الحيض	وهذه	تسمى في مطاق
الانمار	العزل عليها مدة الحيض ووقته	وتعويها	التيمم اذا نسيتها ثم
ا	حطاطت وانما تسقط فرض وسنن وصات	وما	للسزوج ان يطأها

١	لاذان شرط ويسمى	ذلك	للعاصرة والاولى من الفوائت ويتم بالقبض	و	لاتؤذن المرأة وتقسيم ولو
٢	استعمل نفسه فيه فهو	على	الاصح أفضل من الامامة ويثنى وتقرء الاقامة	بر	ت السنة بترتيبه وادراجها
٣	مع تنبيه لفظ الاقامة	صاحب	الصوت الجمهوري الحسين اولى	وزم	العلماء بالشرائط ذكر عاقل
٤	قائل بالسلام ويؤذن في	ديار	ومسجده جماعة ومنفردا ويستحب	الرفع	للمصوت به ولا يصح
٥	ب الاقامة فان كان في	مصر	كبير ندب للمسيح مؤذنان فان لم يستن الا	بالضم	لالتنين اليه مالم يضر
٦	ولا يكون المؤذن تحت	الملك	بل تستحب فيه الحرية والعدالة والنصب	له	بمسيره فان ترك
٧	ضربا جاز لكن	الكامل	اولى ولفظ تكبير الاذان ساكن وقد يحرك	بالفتح	ويؤذن متطهرا رجاء لا
٨	اصبعه في صماخه فان ابي	قارسل	يديه لم يضر ويؤذن مستقبلا	و	في الجملة يلتفت
٩	اليمن والشمال ولا يتكلم	الى	تمامه ويشتط الوقت ويصح في	ا	الصبح بمسند زوال
١٠	عماد الليل وهو نصفه و	البلد	اذا عدم المتطوعين تصمدى الامام	بجر	يان رزق للمؤذن ويجعل جعل على
١١	رزقه ابرة وقبل ذلك من	الحرام	باب استراة العورة لياخذ طرفه	بالكسر	عن نظرها بيل
١٢	واجب عليه سترها	سرا	وعلائية وقبل لا تجب في الغلابة	والجزم	بوجوبه الا في موقوف
١٣	ضرورة اصح ويسن ان	يا	قال الى الصلاة في غيب ورواء ويؤمر	بالزلة	ثياب الحرير ويغني عما في الحر
١٤	والاحراف منه والسر	ة	لبسه وعورة الرجل من الممرة الى الركبة	المر	ة ماعدا الوجه والكفين وليست
١٥	عورة الامة الا كالرجل	ومن	وجد خرقه مستقبلا ثم دبره وليس له ترك	كه	وستترغيره فان اعوزه
١٦	رياش صلى عريانا ولا إعادة	عليه	باب طهارة البدن وما يصل في	و	عليه تبطل صلاة المصل اذا
١٧	وقعت عليه نجاسة	والعهدة	لا تمسك طعن جبر عظامه بنجس البنزعة وان	نصب	في ترعته الا اذا حصل
١٨	ضرره تلف ويغني عن قبيل	من	دم البرانيث والفسد والبراث تركذا اثنين	الجميع في	الاصح وضحه فيما يروى
١٩	هنا الصلاة في طريق وحمام	ر (ح)	ابل لا غنم ويحرم في المصوب والحرير الا على	الاناث	ويصح في جميع الاحوال
٢٠	والانسان اذا تجسس أحد قومه	جا	زله الاجتهاد باب الاستقبال	كسر	البيت لازم للمصلي ولا يحد
٢١	جزءا لا بشدة الخوف ويباح	له	تركة في نافذة سفره وان كان سفر	ه	طويلا وقصيرا واستبعد
٢٢	الاخير في وجهه	فا	تسهل الاستقبال على المتنقل المسافرين	مثل	المائتي ومن ينطف
٢٣	مركوبه ويسترسل حيث	وصل	لزمه الاستقبال بالاحرام والركوع	والصديقات	والفرض اصابة العين فلو

ن	نأى عنها لزمه ذلك بالطن و	اهل مكة	يلزمهم ذلك يتقين	وا	لبعيد اذا أخبره عالم وقال ال
ن	تخرج القبلة هنا قبل	الخبر	وان أخبره مجتهد فلا ومن صلى	و	سط الكعبة أو عليها حثت
ص	صلاته اذا صلى والى يديه	سترة متصلة فان لم يكن هنا	ك	سترة فلا ومن بان له الخطا ا	سترة فلا ومن بان له الخطا ا
ف	في استقباله أعاد و	الله أعلم باب صلاة العشاء	وا	لمصلي يعين الفريضة بالنية وثا	لمصلي يعين الفريضة بالنية وثا
ا	الزمو النطق وبعين الراجعة ا	لما	فيها ويكفي لغيره نية الصلاة لعدم	خو	ف اللبس ويوازي
ل	لعط التكبير بالنية وندب	رفع	اليدن بالتكبير الى المنكبين وبعدها	ك	بضعهما تحت صدره ولا باس
ب	بوضع اليدين على الساربل	ذلك	سنة ثم باقى بدعاء الاستفتاح	و	يتنوذو بقرا العاتقة وهو و
ي	يرتل وقراءتها فرض والتسمية	اليه	في السورة فانها سنة وللمؤمنون لا يرا	جو	نع في الجملة على قراءتها واما
ث	تلاوة العاتقة يلزمهم واذ	وجد	الاي من علمه العاتقة تعلمها وذا	ك	اجب فان جهر عناء ابدل
وال	والبدال ان يقرأ قدرها من	سائرا	القرآن فان عجزه فذكره فان عجز	فو	قوا بقدرها وعليه أن يردد
جزا	جزا أحفظه ثم يركع	الى ان	تبلغ يدها ركبتيه مطمسا وذا	ك	هو الفرض وما عداه خفي
لا	لا اكمال الاجر مثل	ا	للتكبير ورفع اليدين ووضعهما على الركبتين فيه	و	يقول سبحان رب العظيم وهو
نغير	نغير خير ويكره ثلاثا فاذا ا	ق	بذلك اعتدل حتى يطمسها ثم و	ذ	لك فرض والوصل
ل	له بالتحميد والذكر المرفوع	الى	آخره سنة ثم يجهد بجهدته وانعزلوا تحرف	ومال	على جانب كره ولو و
ل	لم يجهد الا على الجبهة كفى و	ال	جل يستحب له الخفاة واقلال البطن و	وقها	عن الفخذ والنسا
ب	بمكس ذلك ثم	يا	في التسميع المشهور ويدعو بما شأ حتى	بالو	لادخل البول البلد والخروج
ي	يجوز على ذلك ثم يرفع وفر	ضه	ان يجلس مطمئنا وندب لتواج العني ناه	اونصبا	واستراش اليسرى ولا يخفا
ث	ثلك الهيئة فلو ا	خرج	رجليه من تحت كره الا في آخر الصلاة يان	بالا	ذكر ثم يجهد ثانياة وهل ل
ي	يجلس للاستراحة وجهان و	المصر	ح باستحيائها الاكثر من و لا تخا	لف	ان الثانية في جميع ما روى روى
س	سنة وفرضا كالاولى واكن لا	و	فيها بالاستفتاح ثم يجلس للتشهد	و	ث السنة أن يتشهد وهو و
م	مقبوض أصابع عناده و	ن	المسجدة على نغذو اليسرى وسنة ويشر	ها	هنا بالمسجدة عند الحرف الذي
ي	يثبت فيه كلمة الشهادة	منه و	التشهد الاول سنة باقى فيه	با	الصلاة على النبي ونهى
ا	ان يرد عليها وقيل هي	دخلها	النهي اذا فلت ترك والتشهد الاخير مرض و	ليا	ت فيه بالصلاة على الا و يستب

ل	له ان يدعو وآخرها ولا يزال	محرم	حتى يسلم فينوي الخروج وسلام الخامس	والانتار	سنة وفي وجهه لنا
ض	ض عيف يجب الاول	وفرق	بين الركعات باختصاص الاولين بالسورة	الرفع	للموت زيادة على
ر	ركعتي آخرها وثانية الصبح	فيها	القنوت بعد الاعتدال واذا نزل	بالا	نام نازلة استقبلوها
ب	بالقنوت سوره اصاب	اموالا	او اديا بايجاب صلاة المتطوع	لف	في ان الصلاة من افضل
و	وجوه القرب وانها عظيمة	الثواب	والتجبد وسط الليل افضل	والدب	بقيام كل الليل الحائز
ال	الكل القول بكرهته	وطلب	التنفل في غفلات الناس واخفاؤه	والنفض	به افضل ومنه ما حصص
ق	قيامه وشرع في	جماعة (و)	صله العبد ان ثم الكسوة ثم الاستعاذ والاد (من) منها	كسوف الشمس والما كيد	يد
ب	بعده هذا للرواتب فياتي	من	قبل الصبح ركعتين وبعد الظهر ركعتين و	با	ربع قبل الظهر وقبل العصر و
ض	ضايقي في اثباته بعض	ا	العلماء ركعتين بعد المغرب وبعد العشاء و	ليه	ت بالقرآن في الصلوات هو و
ا	ان ياتي بثلاث واثقل	الامر (ن)	يصلبه وكفه واكثره احدى عشرة وصلاته	ركعتان	ركعتان والقنوت بعد الاعتدال
س	سنة فيه في النصف	الا	خير من رمضان والضحى وهو من	ركعتين	التي غان وتحيية من ورد
قا	قادما للصبي دركعتان	ما	(لم) يعاس (باب سجدة التلاوة) وهي اربع عشرة	سجدتان	منها في الحج وصيه عرف
طا	طالها اياها للشكر ف	ن	سجدة احرم مكبر ارا فدا يديه بسجدة لا	مجددين	وفي القبول الزايج
ل	لا يتعبد بل يسلم	ومهم (م)	من قال يشهد ومن سجدتها في الصلاة كراهه (وي) والرفع	ولا يرفع يديه	كما ذكر
خا	خارجها ومن فاجأه نعمة	كبير	أو ادفع عنه ضررا وعدو سجد	لجميع	شكرا ويشترط فيها ما ساف
م	من الطهارة وجميع	الامر	المشروط في الصلاة في باب ما بعد	ا	الصلاة حدث الساهي والعامد
س	سواء في ابطالها وكذا	مبا	شيرة الضيافة فان وقعت بابسة فمعاها فور	لها	منها وتبطل بكشف السترة فلو
ا	ان التاريج نسأترا لبا	وز	على الفور لم تبطل وتقطع النيعة و	بالو	عدي قطعهما الى
ل	لقيا غائب وبالخرج من	الدين	فلو ترك فرضا من فروضها عامدا	لو	زاد ركعتا فليامس
س	سائرهما وتكلم بحرفين مثل	بن	أو بحرف معهما مثل ق عامدا تبطل	وفعه	نأه أنه سمعت اذا ضاع في
ا	الصلاة أو تنفخ بخمارا ف	بر	زحرفين وتبطل بفصك استدعاه	وحره	لا يجالبه ولو يكون
ك	كثيرا تبطل وقيل لاوان	طا	ل وكذلك تبطل بتعمدا لاكل و	با	لفعل الكثرة في المشرق
ن	نعم سهوه كعمده ولا بأس	س	باصلاح الزداه ونحوه ويكره الالتفات و	ليه	تماوه وظارغ القلب

ثابت الخشوع فيها
مصليا قبل الاكل
الستر بين يديه
ما بين يديه خطا كفى
دونه من شك في عدد
يسهو بزيادة فعل كقيام
دون القيام ثم عاد ولم ينتصب
فأعلم على من ماله
ان ترك امامه فرضا
ثم نتج القول الصحيح
فأعلم ان كان
ثبت السجود قسيه
معرفة طوله وقصره
اول الاستواء الى الز
نم بالنهي جميع صلوا
يصل في استوائ يوم الجمعة
هنا سنة وأقلها اثنان
اذا كثر الجمع أفضل
جماعة به ومضى
زمنها أبدا بل اذا هبت
الجليس به كالمسلو
استعمل ذلك مع من رضى
لم يطيل انتظار الامام

نصلى ومعه ما يمنع الخشوع وذلك
ونفسه تشبهه أو يذاع الاخبتين كره
ويكبوها أقنوا والاملا ثم على
هبطه الى السماء في صمود السجود
الاخذ بالقل ان كان فيها ونذب
ركوع وسجود أو بكلام يسجد في
لم يسجد وفي المسئلة قول لكن حجة
الامام وادامها امامه سجود السهو
كذا يصعد من ترك سنة من الابعاض
المذهب ان محله قبل السلام عند
زيادة وأردت السجود لها
وسجد بعد السلام جاز اذا
دير بل بالعرف وباب أو قاتنهي عن
ل وبعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس
بل لا يكره شيء منها بركة ولا ما
الشمس لم يكره وباب صلاة الجماعة
مام والمأموم ونية الجماعة تنزيم للمأموم
ما بعد المصدين اذا كان الا بعد
فهم بطلت وكره لغير الامام اقامتها بسجد
وكانت شديدة ويخوف معسر لغريم
منه القبل لجشائه ويخفف الامام
والداخل في الركوع والشهد الاخير هذين
ومن أدركه وأكما أدرك الركعة

من حضره الطعام فاقبل
المشرون امامه ان رآوا
الماشين واذا نصب عصا أو جعل
جب اعتماد اليقين ولا عذر
يسجد السهو ولو
وان نهض ساهيا الى
انه يسجد ولا شيء
جب الفقرة بينهما
كان عامدا ثم ثم
وخالف بعض الاقوال ال
محله بعد السلام ومتنا
د قبل طول الفصل وليس من
باب الصلاة فيها وهي
صلى المصطحق تقرب وليس من
السبب كما تشبه وجبنا ولو
لا اجتماع فرض كما يشبه وقيل هو
وتسحب الامام واجرها
أكثر جمعا الا اذا تألف لب
بالطمر والريح وليس من
الى ظالم وأكمل ما يتأذا
الصلاة ولا ذكر ولا شك
خاصة يتقصر فيها ان
يحرم ان يكون بينه وبين

مَجْزِئاً وَالْمَجْزِئُ الَّذِي ذَهَبَ مِنْ عَرُودِهِ وَنُفْرِهِ

وَالْمَجْزِئُ الَّذِي ذَهَبَ مِنْ عَرُودِهِ وَنُفْرِهِ

م	من يأتى به ركنان	في	المسابقة سابقا كان أو مسبوفا	الجميع	حرام وتحتسب أن أدرك منها	ا
ج	جزءاً الفضيلة ولو أدرك	ما	قبل السلام ﴿باب صفة الأئمة﴾ الأولى	با	لتقدم ذوو الكمال	ل
وا	واذا اجتمعوا فالوالمى	يقدمو	بعده امام المجدد وصاحب البيت ثم	لنو	والافقه ثم الاقربا وروى روى	روى
و	وجهه ان الافقه والاقرأ	يقون	ان عن الاورع والعصم من المذهب ا	ن	الاورع بعدهما ثم يرجح	ح
ال	الاسبق على النسب وما	احد	يتقدم بفضيلة مع الفسق وذلك	مثل	أن يكون الفاسق أعرف	رف
م	من المعدل بالعه فتر	ى	تقديم المعدل فان استويا فى كل وجه منهما	يقترعان	وبكره للرجس ولو	و
ج	جمع فضلا ان يتقدم	و	يصلى اماما يقوم واكثرهم به	يكرهون	ولا تصح امامة المحدث وكذلك ذلك	ذلك
ن	زائل العقل وغير هذين	عشر	ة كافرواخرى وارث والتغواى ومستمائة	و	انفسى فى حق الرجال ال	ال
و	والخناى والمرأة فى حق ذ	ين	والنفسى سلطان يغير المعنى كما اذا ابدل	النسب	بالجسر فى حرف	ج
ال	الكافى من اياك وا	عا	د الموتهم لم يالاحديث وفى الاى وجهه	الجزء منه	التردد فى	ى
ذ	ذلك أولى سواء علم الا	ما	م يحدث نفسه أم لا (باب) يقف الذكر الواحد	ا	عين الامام والاخران تبع ع	ع
ى	يقف على يساره	وانتقل	كل منهما الى خلفه ويسطفا و	لنو	ضع الحكم اذا حضر ر	ر
ذ	ذكور وغيرهم فالاقرب	الى	الامام صف الرجال ثم صف الصبيا	ن	ثم انفساى ثم النساء ويقف فى	ف
هـ	هـؤلاء بموضع مقار	ر	بالامام فى العصر ايجب أن لا يكون بينه	و	بينه فوق ثلثائة ذراع والاقرب ب	ب
ب	بالمسجد غير لازم	ضا	ق أم اتسع لكن بشرط معرفته	الافعال	وان حال حائل بينهما ا	ا
من	منع الاستطراق نظرت	ا	ن كائنا أو أحدهما فى غير المسجد لم يجز وا	ما	المسجد فكل بناء وكل ل	ل
عر	عرصة منه فى حكم الله	ما	موضع للجماعة وان يعدون من الفر	ض	ان لا يتقدم المأموم وورد	د
و	وجهه انه لا يضرب وتقف	ما	مة النساء وسطهن ﴿باب صلاة المرض﴾ و	و	من يجزى عن القيام أو توفى خي	خي
ض	ضرباً منه جاز	ت	صلاته قاعدة ان يجزى على مضطجعا	مستقبل	القبيلة ويوفى ولو آل	آل
هـ	هذه اى ان يجزى ان	يو	فى برأسه أو ما بطرفه ويوفى بقلبه	فا	ن قدر على القيام هو و	و
و	وسط الصلاة قا	م	وأتى صلاته ﴿باب صلاة المسافر﴾ وا	الماضى	فى حاجته له المترخص ص	ص
ضر	ضرورة للسفر	التا	م وهو سنة وأربعون ميلا فى مباح لا	مثل	سفر الا بق والمشتغل ل	ل
به	بهذا السفر الشا	سع	لغير غرض فاذا غارق ببيان البلد	صلى	الظاهر والعصر والعشاء كلها	ها

ج	جميعا ركعتين ركعتين و	من	أحرم مسافرا ثم أطاق أو عكسه أ	و شك	هل أحرم مسافرا أو مقبلا أو
ز	أحرم مصليا غير	ذی	سفر ولا يملك حاله فصل على خلفه أ	و	لم ينو والقصر أتم ولو نوا
ن	ناو وهو مسافر	القعدة	في بلدة أربعة أيام صح أتم و	المستقبل	حاجة يتوقعا إذا لم ينو و
ث	ثم أقامه يقصر ولو	سنة	فاكثر في القديم والمذهب أنه	يقصر	الغنى عشرة ليلا هذا أ
ال	الصحيح والى	سبع	عشرة في وجبه والمسافر الجمع	ويقدم ويؤخر	ين ظهرو وعصر كما روى
ب	بوقت أحدها ومغرب	و	عشاء كذلك وللقديم شروط	وهو	أن تكون الأولى منهما أ
س	سابقة وان ينوي ما	أر	أداه من الجمع قبل فراغها ولا يفرق	مر	يده في وقت الثانية لا أ
ي	يأزمه إلا أن يأق	بعين	نية الجمع في وقت الأولى قبل	فوق	انها والتقديم للنازل أولى ولو
ط	طراوات وهو سائر آخر	شهيد	بأنك السنة (باب صلاة الخوف) هي أنوا	ع	فإذا كان القتال أ
م	من القبلة وحارب عدو	أذله	مباح ترسم الإمام صفين وصلى بهم	ثم	إذا سجد في ركعة بصف ف
س	سجد في الثانية بالآخر	حرس	من لم يسجد ثم لحق به ولو ظهرو	له	المسدد ولم يك يك
ت	تجاء القبلة أحرم	و	صلى برفق ركعة ثم فارقه وأتمت	أحر	مت بعده الأخرى ثم يقومون و
ف	في تشهده فيخرجون	عما	بقى عليهم ثم يسلم بهم ثم وقو	ف	الانتظار يقرأ في المغرب ب
ع	على المصلي بالأولين ركعتين وبأول	لك	ركعة وفي البايعه ركعتين ولا	فوق	جب حمل السلاح ووقع ع
ل	لنا قول يوجبه فيها و	له	مستند من الكتاب أما إذا انضم	أ	القتال وأشدتد
و	فأعلم لهم يصحون رجالا	و	ركبا ناما مستقبلين وغير مستقبلين ولن يجر و	صب	جرحه دماغ في عنقه أ
ن	نعم لو تلطم بها شيء و	كان مستغنيا	عنه اللقاء باب صلاة الجمعة ووجوبها	له	شروط التكليف المذقول ل
ثم	ثم الذكورة وأن لا يكون	بهم	وق وان يكونوا مقبليين في البلد	وفعل	الجمعة يسقط بأعذار ب
ال	الجماعة ويكون المذخور	محسنا	إذا صلاها هو وحده ومن خالف	الامر	فصل على الظهرو وهو و
ن	نقى من الأعذار وفي	ظنه	أن الجماعة لم تنفسه لم يصح في قول	يجزوم	بصحة بل يحرم عليه في ي
ي	يومها المفرج حتى تغرب ويصلى	فهم	بجاسة باربعين ذكر أمكا فاحرا	و	مستوطنا نارا كالظن وان خروج
هـ	هذا الذي تشاده أ	با	بالبادية وان لا يكون معها ولا لها جماعة والفاعل	و	لها يخطب قبلها أ
ا	ان كان اماما خطبتين	شا	ملتين الحمد للصلاة على النبي والوصية	مرنوع	بذلك صوته ويقرأ في أحد حد

جزئها ابنه والاشارة	بالدعاء الى المؤمنين في الثانية وبشرط اذ	ابدا و	ابهاطارة وستر ولا تصح ح
انطبعة الاب بالعدد الذي	في الجمعة من قيام والقعود	للفعل	بين الخطبة بين شرط بصر وف
استعملها العربي	يجب الترتيب الصحيح لا يجب وتنب	نصب	منبرون يقبل على الرجال ال
مسما ويجلس للاذان و	ننب ان يتقدم على سيف أو قوس ولا يتركه	ابدا	وبصرها والمسلم
خير في الصلاة ولا با	باطهار الغضب والزجر والجمعة ركعتان	مثل	الصبح الا القنوت ويصلي هو و
بالجمعة والمنافقين و	أعلم بباب هيئة الجمعة يست	غسل	الجمعة لها حال ال
وجهه للخروج ويمر في بعد	ية الفجر والسنة أن يتنظف لها	الرجل	بسواك وشعوه ويرسل ل
تندما ويطلب عند روا	ويأخذ من ظفروه وشعره ويلبس أحسن	ثيابه	ويحكر ويمشي ي
الهابس كينة ويقرأ الكهف في	يومها ويكثر من الدعاء فيها ساعة	رفعته	فيها الدعوات ويلصق ن
على النبي فيه ويسأل	والمنفرة وإذا حضر	الرجل	والامام يخطب فلا يكون
ركوعه الاتية المصد	ليخضعوا يستمع ويذكر ان بعد ولا يتكلم	لانه	يشوش القلب ب
ولودرك جماعة ركوع الثانية	به وأتموها جمعة واعتدلتها أتمها	الفاعل	لذلك ظهرها وفي وجهه شعاع
منه يحرم بالطهر والذي	بين العلماء يحتمل انه يحرم بالجمعة لانه	و	ان لم يرفع له فقد د
وافق امامه في الحما	(باب صلاة العدين) وهي من العتق التي	نصبت	شعارا للاسلام يصورها ا
الرجال والنساء والمهين	لقوا في الطهار الزينة وتنظيف	الثياب	ووقتها اذا تكامل ل
من ضوء النهار بطول الشمس ثم	تدعى الى الزوال ويستحب تقديم الاضحية	لانها	مزاينة للاضحية وصلى
ركعتي الفطر وقت اد	لضحية واكثر قبل الصلاة بخلاف ما هو	مفعول	في الاضحية فاذا ذا
بان الصبح لمن أراد اجرا وتقر	الها وهي ركعتان الاولى يكبر	بها	سبع تكبيرات ت
وفي الثانية يكبر خمسا و	يرفع اليدين ويصلي بشفاف واقتربت	و	يتبعها بخطبتين كالجمعة يحرك حرك
الخ انطواط سر فيها با	عاه الى التوبة وبانراج الفطرة ان كان الحما	ضر	عبيدها وأما وأما
بالاضحية في عيدها ونذب	ن يستغفر الاولى تسع تكبيرات ونذب	ب	في الثانية سبع وكذا ا
نذب التكبير لتي العدين ومتو	في وقتها يكبر في المنزل والاسواق وعند	الز	حام والحركات
الى الاحرام به لالة العيد في القول	العصج والحاج لا يكبر لالة الاضحية بل	يد	يم التلبية فهي

من سبيله الى ظهر النسر	وحا	ج وغيره يكبر من ظهر النسر الى الصبح الكا	ث	آخر التشريق ما سبلا	ا
ق قضاء سكنت اوداه لاما	صر	لذلك بل النفل وغيره سواء ويقضى صلاته	العمر	كله وقت للقضاء قابل	ل
ق اياه الله في مـ	بـ	مة طاعته باب الكسوف والافضل	ان	تصلي جماعة وهي في الطاهر	ر
ث ثمانية يحرم بها ركعتين	بيد	اه ياق في كل ركعة بقيامين وركوعين	اذا	فرا الفاتحة فلا باس	س
ان ان يقرأ في القيام الاول	بعد ذلك	قدر البقرة بل يشعب وفي الثاني	قد	را كل عران والثالث النساء وهو	و
ي يكون قول الثانية	ثم	في الرابع قدر المائدة والركوع كاقدر	مت	اربعة يسبح في الاول منها	ا
الى الى مائة	اية ودرغابن في الثاني وسبعون وخمسون قدر	المفعول في الثالث والرابع واصل	ل	ل	ل
س مائة انكسوف	ن	بمحرم بخلاف الكسوف ثم بخطب خطبة	واو	ي بمدها ويخوفهم ويصلح	ح
الك اكنار الدعاء والتصدق من	المك	بشي فان لم يصل حتى تجلي الكسوف فا	ت	وان غرب احداها فحينئذ	ذ
ن تقول فان صلاة الكسوف	ا	ما صلاة انكسوف فتبقى الى الشروق	فا	ت منه لا يقضى ولو	و
ث ثارت اوقات صدوات معاقا	انظر	بالصواب يقدم انكسوف فونافان استوا (بغا) عل	عل	الجزارة قبل الكسوف هو	و
م مصيب وان اجتمع الزلز والكسوف	قدم	الكسوف باب صلاة الاستسقاء	وا	ذا انقطع ماء المطر اوما	ا
ا الاودية والانهار	من	الناس اصرها بالتوبة وانظروا للصلاة وا	غما	تكمل العضيلة بالتوجيه	ج
ل لحسم الى المصلي بعد	مرد	صوم ثلاثة ايام ويخرجون في الرابع كا	قبل	صالحين بخشع وشكو	و
وا والشيوع والصبيان ولا ير	د	اهل الذمة ويحذرون فاذا انهم يزاولا	ضر	ر ويضرون الهائم فاذا	ا
فر فسرعوا من الاجتماع	وكانت	الصلاة صلاها ركعتين كالعيد وند	ب	خطبان كالعيد الا لا	لا
م ما كان من التكبير فيبد	له	استغفارا ويرفع يديه بالدعاء المأثور	ولم تقل	به لشهرته يستحب الاشباع	ن
ف في الدعاء يبسط الرحة في	الارض ويستقبل في الخطبة ويصلي رداءه	الحاضر	ون	بحولون ثم يتركوا وا	وا
ا اريدتهم لا يحدون لها ت	عا	الاعم نياهم فلن سقوا قبل الصلاة تتر	بوا	بها شكريا ويقف لمجري	ن
ع عين الماء واول المطر	و	يقسمل فيه باب صلاة البناتر وا	لا	ولي لكل ان يستعدوا وا	وا
ل للموت ويردون مقلا	لما	ويجدون قوة وذلك للرض اهم فا	ن	حضرة الوفا فالسجدة بحول	ل
ث تلقاه القبيلة و	اقبل	عليه بعضهم ولقنه الشهادة وليكن	الفاعل	من الملقن يرفق فان	ن
ن زعت روحه وهبدا	وعلوا	موتة تخش عباه وشده لحياء ولين	اذا	فصل هذا واكتفى فا	فا

س	سبأه وفعل ما يبرى به	من دينه وشرع في تجهيزه	يقدم	في غسله وحشة	ذ
ت	تترتب السولية فاذا اختلفوا	قدم الاب ثم ابوه ثم الابن ثم ابنه	وحد	ترتيب الولاية كالتكاح ولا يخفى	فا
هـ	هكذا ثم الرجال الاجاب وكا	نت الزوجة بعدهم ثم النساء المحارم	واذا	كانت امرأة جـ ل	ل
ا	الفصل للنساء الاقارب وتر	ا كمال جال ثم النساء الاجانب و	تأخر	الزوج بهـ دهن وتاخر	ر
ج	جنس المحارم بهـ د	وعند عدم المذكورين ييم الميت ثم يستل	تخي	طرفه ويده عن النظر والمس	س
ز	زوجا كان أم لا وغسله و	ح شعره بياه وسدر شقه الايمن ثم الايسر	وجع	بينهما بغسله ومسح	ح
ا	احشاه وعصرها هكذا	ثلاث مرات يفعل في كل غسلة كافي	الابتداء	فان لم يطهـ ر	ر
ا	اغتسله حتى يطهر ويكون وزاوي	كل	كل	غسله ككافورا وذلك	ك
عن	عمل مسحب أعنى الذكر	وضوه والواجب منه ما يقع عليه	اسم	الفصل وهو يحصل بغسله	هـ
م	مرة ولا يجب استئناف العمل	بمخرج نجاسة بل يعبرى غسلها ولا يقرب	ا	لبت طيبا اذا مات محرما	ما
قط	قط واذا انهمرا الميت	شق غسله يعم الجواب الكفن يجب الا	بتداء	بتكفينه وتجهيزه من ماله قبل	قبل
و	وصية دين وان كانت امرأة	زوجها والفستق يجهـ زه اذا ما	ت	من تلزمه نفقه وان كان رجلا	ا
ف	فالفضل ثلاثة أبواب فن	الاخسة جاز والثلاثة لما ثبت وان زاد	به	فقيمص وعمامة والافضل	ل
ا	ان تكفن المرأة في خمسة بكر	ا كانت او ثوبا ازار وغار وقيص ولقطين	ولم	يختار والا البياض وطيب	ت
ل	لان الخنوط والكافور	ية تقوى البدن فيسدره فيها و	يعمل	حنوطا في قطنية وبضهما	ا
ع	على المناد والمواضع التي	مواضع سجوده والغرض ثوب واحد	فيه	(باب ذكر صلاة الجنائز) ليس	من
ر	رجل أولى بالصلاة عليه من	ثم جده ثم ابنه على ترتيب العصبان فان	حا	دل ورجل رجلا في	ي
و	وجوه القرب و	تنازعا فلا تن أولى ويقدم الى الامام الكا	مل	فضلا هذا في مجلس	س
ض	ضم جنازة او قدموا	فعة ثم نوى وكبر وقرأ الفاتحة ثم كبر وصلى	من	بدها على النبي وآله ثم يكبر ويؤ	و
و	والأثر أولى فان اخل	بلم يضر ثم يكبر ويدعو ثم يسلم تسليمة و	العور	د الى الثانية سنة اما	ا
ا	الذي هموفها لا	م فالتنية والتكبيرات الاربع والصلاة على	ا (النبي و	ادنى الدماء الميت والسلام واصلح	لح
ل	لها كل موضع من	أو مسجد وغيرهما والمسبوق الذي لم يتكا	مل	له ادراك التكبيرات يحسدنو ذو	ذو
ضر	ضرورة هذا امامه	اذا سلم اتي عباقي متواليا ومن فاته	وهو	نمن يلزمه فدرضا أبع	ح

ب	بان يصلى عليه ايدا	في	نبره واذا وجد بعض الميت	رفع	وجهه ولم يجز تركه	و	كه
و	وصلى عليه ودفن و	سنة	رسول الله الصلاة على الغائب	وخبره	مع النجاشي منه وورحكم	م	م
ال	السط الذي لم تحرك له مائة و	ثما	نية عشر يوما يغسل ويكفن بالاصلاة وان لم يغسلها منه	كفن	ودفن والشهد اذا	ا	ا
ق	قضا في الحرب وما افرق الفريقان	ن وار	ادوا غسله والصلاة عليه لم يجز	اذا	بقي حتى انتقضت لم يبق	ق	ق
ط	طريق الاغسله وان اختلط	بعين	موقى المسلمين كفارا ولم يغزوا	كان	الصلى ينسوى بالقلب	ب	ب
ف	فرض الصلاة على من	حط	قبيله ان كان مسلما	ا	ذا حلت الجنائز فالافضل	ل	ل
ا	المشي امامها والدفن فرض على	الك	ماية والرجال اولى به والمقدم على ترتب	سما	ثمهم في الغسل كما	ا	ا
س	سبقو التعميق سنة لانه	ا	وحسن ويسل من قبل راسه	و	ينصع على عينيه مستقبلا ويجعل	ل	ل
ن	قالبين تحسرا	ا	رهنالك بل يشر بيمه الارض ويدفنون	احدا	واحد ولا يردف	ل	ل
ا	اثنان الا لضرورة ويقدم	في	القدم اقلهما واذا دفن بالاغسل فالعلماء	تقول	ينش ما لم يتبرير والتوجيه	ل	ل
ط	طريق القبلة واجب والمحن	ر	ا انه لم يستقبل به نش ونصب القبر	زيد	ارتعاعا عن الارض شبرا ولا يباح	ح	ح
م	منطلة ولا ينسأه وترا	ي	يخص كله مكروه وزيارة القبور تستحب	سائر	الرجال ويستحب لغير الذكور	ر	ر
ت	تركها ويسلم عليهم	الاو	ان ياتي بالانور وتستحب التعزية	ترفع	بعث ثلاثا والجواس لذلك	ل	ل
ح	حتى يقصد الرجل	ل	يكروه والعزبة هي الحل على الصبر	زيد	فيها الدعاء اليه	ه	ه
ر	رعاية لئلا يخبر الهدا	و	يمزى المسلم قربه الكافر والكافر بالمسلم	ا	لدهاء السلم وجوزوا ما	ما	ما
ك	كان من البكاء بالجرع	استولى	عليه لكن يحرم النذب والطم	بالا	يدي وغيرها سواء قبل قبل	ل	ل
ي	يموت الميت او بعده	و	ان يحسب ويستحب لجيران اهل الميت	بتداه	خزيمهم ان يصنعوا	ا	ا
ن	نوع طعام لهم يكفهم	في	يومهم وليلتهم	سائر	كان الامم سلام من قال	ل	ل
من	منكرا وجوبها كفرا	جا	علا وتجب الاعلى مسلم حلا العبد	لانه	لا ينقل ملك ولا الكافر	ر	ر
ل	الا المرتد فيجب ان يؤ	دى	زكاته اذا ابقيناه ملكه وفيه خلاف	خبره	واحكامه تروى	و	و
ف	في بابه وفي الغصوب	الا	جرة قبل استبقائها	و	تجب في المواشي والنبات وفي	في	في
ال	الناس وعروض التجارة	و	الصبي والمجنون يخبرجهما من الهما	ح	م منها وتجب ايضا	ا	ا
ص	صدقة العبد والرككاز	ثم	العين فيك الفقراء الغرض المعر	وف	من النصاب ثمن كل	ل	ل

المزكاة يكون ثلاث مركات بمدها ما كان في المال

المزكاة يكون ثلاث مركات بمدها ما كان في المال

له نصاب ولم يتخرج من	دخل	الحول الثاني ولم يزد لم يزد منه شيء في نصابه	أ	لواشي في لا تجب الا في النسم	٢
ال سائمة التي لا تمنع	صنعا	اذ انتم الحول عليها ولا حول للفضل الا	ب	في حول الامهات وقيدوا	٣
ص صورة الوجوب	في	ذلك بلوغ النصاب فلا تجب في الخس	و	أول نصاب الابسل	ل
غ غير شاة في عشر شاتان	الطبة	السنة وفي خمس عشرة ثلاث وفي عشرين	من	الابسل أربع شياه فاذا	ا
ر رضى بان يخرج بعيرا	من	ذلك قبل وفي خمس وعشرين بنت مخاض	وفي	ست وثلاثين بنت لبون واشباع	ل
ا القول فيه ان بنت	السنة	بنت مخاض وبنت السنتين بنت لبون	وعلى	ست وأربعين حقة	ه
وهي المأثلاث سنين	والمذكورة	بميت حقة لاستحقاقها الضراب فاذا بلغت	الى	احدى وستين فجذعة وهو	و
يكون سنين أربع سنين	وفي (ص)	وسبعين بنت لبون وفي احدى وتسعين حقتان	وعن	مائة واحدى وعشرين يمع	ح
ثلاث بنات لبون ثم ينسب	سنة	في كل عشر فيصير في كل اربعين بنت لبون	و	في كل خمسين ينضر	ر
ح حقة والوصف عشرون	ا	النصاب وانفق فيه فريضان كلتاين	الكا	ن فيها أربع حقات وممك	ك
ر ر من خمس من بنات اللبون	وأر	دت ان تراجع أحدهما تعين الا غبط ويصر	ف	في ثلاثين بقرة	ه
كا ككاملة تباع وفي أر	بين	مسنة لتبيع سنة والسنة ستان	البا	في يكون فيه آخذ	ا
تب تبعا في كل ثلاثين	و	اخذ	امنة في كل اربعين لا يتغير ثم القم	في اقسام نصيبه أربعة اول	ل
عد عدد اربعين وفي شاة	و	بمد	قسم وهو مائة واحدى وعشرون فيه شاتان (و) القسم	الثالث مائتان واحد	د
ها هذافيه ثلاث فان جاوز	ذلك	في كل مائشة ولا يؤخذ مراض	ومذ	أكبر ولا يميب دخیل في	ل
من سليمة فان حصل	التعكر (في	الواجب بان كانت كلها معية أو ذكور قبل	و	ان كانت كلها صغار	ا
ا اخذت صغيرة واذا اشتركا	في	نصاب أولي يتركا الانهما	منذ	دخول الحول ان المال	ل
ل كله مشترك في المراح	و	للمرح وللشرب والفحل والراي والحلب	فالا	زما حكمك مطلق	ل
ن تكمل نصاب أحدهما بالآخر	والحر (لو كان	مبتدا ملكهما ثم خلطاه في صفر فاحكا	م	الخلطة لا يبرئ	ت
ث نبوتها الا في العام الثاني	وفي	ما بعده ويتراجعان فيما يأخذ الساعي	ورب	لال لا يلزمه تسليما	ما
م من خيل زاله فان سمع	و	ج كريمة قبلت في الجيز كاة النباتات	هذه	الزروع ما دخرتم واحصل	ل
ال الاقتيات به وجبت الرحكا	ه	فيه اذا كان بمائتينه الادميون	و	سواء في الحكم	م
كا كالخطة والشعر وقصوها	قد	ألقوا بذلك القطنة وأما الثمار فيضرب (ان) تجر		في هذا الحكم ويضرب	ج

م	منها الزكاة لكن لا تاز	م	الافى الرطب والغنبة قط ولا يجب في الجنس	ما	لم يبلغ نصابا والقدر	ر	
ل	له بعد تنقية الحب	ع	يخالطه ويضاف الفخر خمسة أوسق وبعدها	ذا	يدخر في	ي	
و	وعائه وقشره كالارز ونحوه	ه	فقدما	به عشرة	وبكمال النصاب	بفترة عام وزرع	ه
ه	هذا اذا حصن فيه و	ا	لواجب العشر فيلسقى بالطر ونحوه فان	ظاهر	لنصيب السقي	أثر	ر
و	ومؤنة مثل السقي	و	ضع للدوايب ونحوها نصف العشر وان	حق	من هذا	وهذا اخرج ذلك	ك
م	مقسط على ما سقى	بكر	أو غديره	باب زكاة	اله	راهم والدنانير الذهب والفضة	ه
ت	تجب فيها الزكاة	و	ذلك اذا بلغ نصابا	فازاد	ار	المسول وفي ملكه	ا
ف	فضة مائتا درهم	ا	وذهب عشرون مثقالا	لازم مبيع العشر ولا	المبي	الى تكميل أحدهما	ل
ا	الردى من الأنواع يكسمل	بالحن	متوا ولا زكاة في حلى مباح	باب زكاة	العمر	رضي من اشترى للتبر	ر
ع	عرضا بنصاب	من	الاشعان بنى حوله على حول الثن وهذا	صمة	في الاثمان	وروى	وي
ل	للأصطخري وجهه	مصر	ح بانه لو اشتراه بنصاب	ساعة بنى عليه	و	لو كان معه عرض للقبضة أو	و
ن	نقصه دون النصاب	فا	ن حوله ينقصه من وقت الشراء	و	كذلك	لورد الى النقد في أنشاء	ا
س	سنته وهو دون النصاب	فا	دار	ه	للتجارة واشترى به استأف الحول	وسايرها	ل
ت	تملكه بقصد والا فبقصد	ا	ليس له والربح تابع للأصل	ما لم ينص	واذا	ملك ماله أو باع من	ن
ه	هذه الساعة نصابا وقصدا	لحيلة	سكره وانقطع الحول ولو اشترى به مرض	أضيف	الى التجارة أم	نافا	فا
ا	أخرى لم ينقطع الحول	و	اله أع	لم	باب زكاة	ا	ل
جز	جزأ من التقدين وكان ما	قبض	نصابا من معدن في أرض يملكها ولم يقع	ا	سم	الملك عليها لأحد فلا يصح	ح
ا	انه يزعمه في المال ربع العشر	على	القول الا شرا الجنس ويضم بعضه	الى	بعض	لا كمال النصاب ان استمر	ر
و	ولم ينقطع العمل وان كف	أيد	ي العمل لغيره لم يضم وان كان ذ	ا	ل	لعمد نرضم فانه لم يترك	ك
بعد	بعد ومثله الر كاز وتساو	هما	في اشتراط النصاب وعدم الحول	محكوم به	وا	الركال يقع على ما دقته	ه
ه	هلاك الجاهلية ووجد في موات	وا	ن كان من دفن الا	لام فهو لفظة	فا	ن كان جاهليا وأحيا	ا
ال	الرجل الأرض ملكها	ود	حصل الر كاز في ملكه فان باعها لم يملكه	لثاني	وواجبه الجنس وهذا القول	ل	ل
جز	جزم العلماء به بلاد	فا	ع	و	مصرفه مصرف الزكاة	باب زكاة الفطر	ي

مسألة أجزله ثم المخرج وهو صاع

الواجب وهو صاع

مسلم حفضل عن قوت	الكل	عن تازمه نفقته قدرها أو بعضه عن تعب نفقته	رأس المال النصوص من
ت تقضى أنه يـ	في	المطرة ولا يلزمه إخراجها إلا عن مسلم وتكم بالاضافة	لوجوب قبـ
ف في الفطرة على المـ	دا	عنه ثم يشمله المؤدى ثم اتا	الصحيح انه لـ و
ع عـز ولم يتقد	والا	على البعض بدأ بنفسه ثم زوجته ثم	صغير ثم أب وقالوا
ل لا يلزم زوجة مصر والكل نا	دب	لها ان تخرج عن نفسها أو ما فطرة الناشرة فلا	تجب على الزوج مع ع
ن تشوزها ثم قوت الوجوب	وهو	حال غروب الشمس ليلة العيد والأفضل	ن يسادر بإخراجها ويبيعـ
من سابقا الصلاة ويجوز	في	سائر رمضان وإن لزمها عن يوم العطارة ودارها	م من بالقضاء والواجب صاع ثم
ت تقدره بالوزن	عـن	وأحوط فهو ستمائة وخمسة وثلاثون قفلة و	زيد خمسة أسباع قفلة وكان ان
هـ هذا من قوت البلد فان	تـز	زوتهم فدلوا الى غيره من الاقوات التي	ي فيها وجوب الزكاة أجزـ
ا إخراجها ويجزى الاقوات التي	المحروص	ضبطا بأنه يأتي صاع فقط فلو تـ	رت زكاته من قوت فـ
ج جود الى أعلى منه جاز	وفي	مادونه لا يجوز وليكن جنسا واحدا	فلانا خذنا من جنسين وان
ز زاد أحدهما بمـ	عـلى	الواجب في باب قسم الصدقات من منها ثم وزيد	دبا في قول مـ
ا اخذها ونصفه من	تـجـين	دينه تراوى خذ خمسة وعشرون ونصف وثمن زكاة	بالاكن الاصح لا يلزم
ثم ان ادعى مـ	و	جوعا عليه وذكرك ذلك سببا	ا الى ما يخالف الظاهر لزم
ا اختلافه في وجهه وان نا	سـ	نفسه بالسلف وأخرجها عنه بالبركة	و ان مات قدمت على الدين مطلقا
ل لتعلقها بالعين والا	ما	م اذا أنفقه امان غير مسألة فـ	الحـر ج عليه ان لم يـ
هـ هـززه الفقراء للـ	ية	في الاقراض فهو من ضمانهم او الملك فالـ	وفي انها من ضمانه او هـ
ج جيعا سألوا منه	اخذ	هافه من ضمان الفقراء ولا تجزئه الصدقة	التي عليها الا اذا اتفق
و وجود استحقاق الفقير حال	الد	خول في الحول فان مات قبل الحول أو	ترفع واستغنى عنها بشئ
هو هو من غيرها فالعمل فيها	ملو	و يقولون لا يجزئه وله ان يسترجع منهم	الا اذ لم يـ
م ما سألهم انـ	كا	مجهلة وصرفه الى الامام أفضل اذا انتشر	سما عاغـه فعل المعروف
فا فان كان جائرا فالأفضل	في	ذلك ان يفرق بنفسه ويحرم نقلها	و العبرة ببلد المال ولا
ع عـذره من التوبة	النا	خبر بالنية عن وقت الدفع لا يجزئ وان اردت ان	تـصـب وكـيلا وقوت ولم

بأنه جزء من المصنفين
بأنه جزء من المصنفين

بأنه جزء من المصنفين
بأنه جزء من المصنفين

أ	ينوهواز وأهلها ثمانية لانا	س	لهم المامل ولا يميز في الأمر الفقيه	ال	الامين ويكون عن تحمل صدقة التصديق
ل	له واحد اكن أو عشر	ع	على قدر الحاجة وله ليرة عمله واختلاف لا	خ	خيار في الفقير ومذهبا في
ن	نفسه انه من ليس له	م	من المال وانكسب ما يقع موقفا من كفايته فالحكم	ا	ان يعطى كفايته والمكين عند
س	سائر ارحامه ان لم يقعه العجز	ق	القربة بل يبعد بعض كفايته	و	ولن ادعى عيالا فقد يكون
ت	تقول والبيئة يمكنه فقله	و	لو ادعى انه غدير كسب	و	قويما قبل منه مجرد
ه	هذه الدعوى بلا عين	ف	ثم المؤلف وهم كل مسلم ضعيف النية اذا	ا	وليت اليه خبرا حسن سلاما أو
ا	اصيل في الشرف يرجى اسلام	ا	ونظرائه باعطائه وقوم اذا اعطوا فاقنوا	و	لعل في الاحصاء من هو مصرف
ج	جزا ارجاهم باهل الصالح	و	الصحيح انهم يطون من الزكاة	و	لكن قال الشافعي هذا
ا	الصنف جمع بين	س	الغزاة والمؤانسة فاعلى يساو بعضهم	ق	يقول الميراث ان القوم
س	ساو والاطاعتين فيقتصر في	ا	العتيقين اما مع الغزاة او المؤانسة	ا	ان شاء ثم المكاتبون وليس
ت	تقبل الدعوى من	و	واحد المكاتبه الابنية او اقر سيدة ولا يعطى	ز	زيدا على ما يؤدى فلو امسا
ع	عليه مائة ووجد	ج	زدها مثله فقط ثم الغارمون وهذا العنى	ق	قام كل من عليه دين ثم ثم
م	من غرم مالا أصح به أو	ا	بن الناس اعطى مع العنى لان المصلحة التقى	ا	انصب لها الغيرة والتعزم بالمجرد
ل	المصلحة نفسه لا يزد فيه	ع	على ما يحضر عنه وفي سبيل الله الغزاة أو	ز	زيد هم وصفا بانهم الذين لا
م	مرتب لهم من الدين فيعطى	ا	العنى وغيرة وابن السبيل للمسافر من أراد	ا	بان يسانر لتفسير الماصى
ج	جازان يعطى مع الفقراء	س	اد حاجته ذهابا وايلا ادا ثبتت حاجته ورفعت	ل	بها البيئة ولا تتصل
ز	زكاة الخصال في	ا	ولاها شئ ومطلبي جوابا	ز	قال ان الطوق في الصدقة لا يجوز
و	وهو محتاج اليها لمثل	ن	وغيره عن تحب نقضه وان تصدق من لم	ع	يا رس المصير على الازمته
ا	ان اثم اذا اتي على ماله و	ع	بالصدقة وقضاء الدين مقدم على الصدقة	ل	لانه لازم فان فضيل من من
ا	الكفاية شئ فالوجه	ا	ان تصدقه في جواب المصام في قد ثبت في	ا	الغبر كون صوم رمضان وكنا
ل	لازما من اركان الاسلام	و	قوة الهلال واستكمال شعبان ثلاثين شرطا	ل	لان يحصل الوجوب قبل فيه عدل
ر	رأه فان قامت عند التلقا	ض	بينة في يوم الشك أمسكوا وقضوا	ح	ومثله في الامساك مفسط رراح
م	مساغرا الى بلد ببعده عنه	ق	في سفينة فوجد أهله صياما ويقرى الا سير	ل	لعل يصادفه النهار أو شهر

عر	عرفة وعاشوراء كذلك	وإذا (مته)	مستحبة والايام البيض وستمن شوال (ومن) أصبح	متطوعا بصوم او برصكان	كان
و	وقامع ذلك جاز ولو قضى	فريضة	الصوم أو الصلاة حرم القطع عليه	و قيل يجوز ذلك وهذا	ا
من	ضعيف ومن دخل في تطوع	الحج (و)	العمرة زمة تمامها والصوم في يوم فطرو	وايام تشريق لا يعمل	ل
ثم	ثم ان صامها لم يصح	(يكروه)	صوم الجمعة وحده (باب الاعتكاف) هو من	الند وبأن ويستحب شكل وقت الا	ا
انه	في العشر الاو	خر	من رمضان افضل لطلب ليلة القدر	وما زال الشافعي يرى انها	ا
ل	ليلة الحادى والعشرين لا يفرج	ج	(منها) ومن ليلة الثالث والعشرين بشرطه النية	وما كان منه بصوم فهو افضل	ل
س	سواء كان في تطوع أو	في	نذر ومن نذر اعتكاف مدة متتابعة زمة ان يثا	بر عليه فان أوجبت	ت
ر	رواحه عن المعتكف	شوا	غسل كالمرض والاكل والشرب والوا	ح الى البراز ونحوه وهو	و
ي	يجب عليه الخروج ليعيش لا يمكن	ل	الاعتكاف عنه او عدة اوداء شهادة تعينت	وما اشبه ذلك فلا يخرج	ج
ع	عليه ولا بطلان وان خرج	في	امرته منه بد كالزيارة وصلاة الجمعة	افضل حكم التتابع وبطل فيه	به
و	ولو خرج من المسجد الى	البر	أو جامع امراته عامدا بطل اعتكافه	وما كان في حد المسجد لا يضر ذلك	ك
هو	هو المنارة الخارجة	ولمرا	في على بابها ونحوها ولا تعتكف امرأة ولا	مملوكا فيقول قول	قول
م	مولى وزوج ولا تكتب أن ير	كب	ذلك بلا إذن (باب الحج) هو فرض	و العصح ان العمرة كذلك	ك
س	سبيلها الوجوب وهي	تساره	في كتب من الاحكام وسنذكرها و	مادام الانسان لم يأت بها	ا
ت	توجب عليه أدائه	في	فرضها لا يجوز له ان يعصرم بغيره ولا	ان امراته بغيره باطل	ل
ف	في الحكم بل ينصرف	ا	حرامه الى الفرض ولا يجبان الاعلى	من هو مسلم بالغ حرمه مستطع	ع
ع	عاقل ويجب فيه ركوب	البصر	على الظهور اذا لم يجد طريقا	ذلك اذا غلبت فيه السلامة والحج	ج
ل	لازم للسردي بأق الصبي	بما	يستطيعه ويتوبه الى فيما عجز عنه ومن	كان غير مميز لولايته ان يعمر	م
ن	نيابة عنه والعصم انما	باحتاج اليه	من مؤنة الحج وكفاية ونفقة	زيد اعلى نفقة الحاضر بصرف	ف
م	من مال المولى	ثم	الاستطاعة وان احدهما من كان	قائما بنفسه عجميا واجدا	ا
س	سائر ما يحتاج اليه من ز	د	ونحوه ذهبا ويايا بين المثل فان	رفعت قيمته عن ثمن المثل	ل
ت	تعدر الوجوب ولا مد	خل	الوجوب عليه حتى يكون ما يصرفه	زيدا عن دين ونفقة يلزم	م
ق	فملها فان كانت	مكة	منه على مسافة القصر فلا بد من راحلة	لانه يشق عليه المشى والسقيم	ي

ن	نشرت له الرحلة وان كان	في اطراف الحرم وكذا المأجورين المني وان يكون	اسم	الطرق آمنة من غسبر	ر
م	مشتق والنوع الثاني شيخ	عسا وكبر ومريض زمن لا يستطيع الركوب و	كان	له مال يستأجره أو و	و
ف	فغير له ولد أو امره ما	كره فيجب عليه أيضا ويجوز النيابة في التطوع	و	يجوز لكل يوم أن ينشئ ي	ي
ع	عمرة ومن كان	بالبحر في غير أشهر لم يصح حجه وقد	نصبت	له شهر شوال قالوا وا	وا
و	والقعدة وتشرافه من أحرم	مليا بحجة في غير وقتها انقذ عمرة والافضل	قالوا	الافراد ثم التمتع ثم القران وقيل ل	ل
ل	لابل التمتع أفضل ومن تمتع	وهو آفاق طهر بمسرة في أشهر الحج ولم	يما	طبل بلح من عامه ولم يرح ح	ح
ا	الى الميقات لم يدم فلو	عاد الى الميقات وأحرم به أو كان حاضرا لم يلزمه	لانه	لم يوجب شيء غير ر	ر
ت	ترك الميقات والقارن الطل	رى على الحرم يلزمه دم دون حاضره كالتمتع وا	خبر	وأن حاضره من مكان بكة كة	كة
س	سأكلنا وكذلك قري	والتي دون مسافة القصر من الحرم جعلوا	ها	ككة فان لم يجد صام قبل قبل	قبل
ت	تمام الحج ثلاثا وسأكلنا	ن حتى يرجع الى أهله ثم يهضم سبعة أيام	وكذلك	يفرق اذا فاتته الثلاثة ه	ه
ه	هذه في القصة وبين ما	افى بمن السبعة في باب المواقف في ميقات	سائر	أهل مكة مكة وميقات ات	ات
ا	السدى ذو الحليفة والشاى	با بخفة والمصرى مثله واليمنى يلزم للجد وما والا	ها	قرن والمغراق ذات عرق ولو و	و
ج	جاء على غير ميقات يريد	لنسك أحرم عمدا أو بعده من دون الميقات أو في	الحرم	م ميقاته موضعه ومن خرج ج	ج
ز	زائرا للبيت ناسكاً با	و زالمقات وأحرم دونه لم يدم والمعر	وف	له يسقط عنه ان عاد الى ي	ي
ا	الميقات قبل النسك والاحرامه	اتم (و قيل من دورة اهد) باب الاحرام ومن سننه	التي	تقدمه المسئل ثم يحرم وهو هو	هو
ب	بمكشوف الرأس بمسرة أو	ح ويستحب ان يكون أحرامه حين تنصب	به	واحتله لا يرتحل ال	ال
ال	الى قمصه بعد ان يتطيب	ثم بعد ان يلبس ازار أو داء ابيضين وال	الاول	ان يصلي ركعتين والاحرام عليه ه	ه
ع	عرف اولى وهو الاحمر	م) يحمين وان أحرم مطلقا صرفه الى ماشاء من	فقال	الحج والعمرة ولونوا ا	ا
و	وض ومن أحرامه جماع عمرة	اجتمع (ه ذلك وتستحب التلبية للاحرام وان يكثر منها عند) المضايقة وتقار الاحوال ل	المضايقة	بالمسألة على النبي ثم م	م
م	من صعود وهبوط وعند اخلاط	الناس ويرفع ماصوته ويستحب بعده المساء	رعة	بالمسألة على النبي ثم م	م
ط	طلب من الله ماشاء من دفع	خطب وجلب غير ولا يباي في الطواف ويحرم عليه	ان	يلبس الخيط ما لم يضطر ر	ر
وى	ويحرم لبس الخلف	و ستر الرأس ويحب بذلك الفدية وللنساء ان يتن	ولن	ذلك الا التقاضين للبدد د	د
ها	ها هذا حكم اللباس وا	علم انه يحرم عليه ستر الوجه ثم الطيب	وا	استعماله في بدن وفي في	في
م	ما يوس حرام على	الرجال والنساء وكذا دهن شعر الرأس والحية لا شعر	ذن	وبدن والفدية فيه تلزم (م	م)

وقوف الضرب مطويه والكشف اعدام صابع من

وقوف الضرب مطويه والكشف اعدام صابع من

وق	وقطع الشعر وتنفه من	لنا	بتوقليم الطفر حرام موجب للعدية والجا	و	مقدماته والتزويج وقبوله	هـ
و	ويبطل ان عقده والناسك	سك	يصرم عليه الصيد البري مادام محرما الا ما ذ	ك	لغيره ولم يقن الذابح	ح
ف	فيه بشئ فان اصطاده	ودخل	عليه بيع لم يملكه ولزمه تخليته فان اتفقه	وما	تثنيه لزمه الجزا وان اضطر	ر
ال	الى اللبس أو الطيب أو	ا	لخلق أو الى ذبح صيد لجوع وعدم	قدر	ة على غيره جاز فان	فان
ضر	ضري الصيد فقتله دفن أو سار	لبت	أو غيره فافتش الجراد في طريقه فوطئه	فيه	جاز ولا كفارة ومن ناذا	ا
ب	بنبات شمر في عينه	وجل	نفسه على تنقه جاز ولا كفارة	ان	لبس وتطيب وهوناس أو جاهل	ل
م	منه لم يلزمه كرامة بخلاف	القر	من الشعر والتقليم للطفر والقتل للصيد	فانما	نفسه وجوب الكفارة بمجرد	رد
ط	طريان الفضل سواء كان عالما	به (ام	لا للراة لبس المحيط وسائر أسن لا الوجه	فان) ارا	دت التستر أسدت ثوب متجافا	ف
و	ولا يقع شئ منه	على	بشرة الوجه باب كفارة الاحرام اعلم	ان	من يماشرون الفرج بشهوة أو	و
ي	يدهن رأسه أو يقسم من	يديه (أو	جلبه ثلاث اطفال أو يخلق ثلاث شعرات أو	يطيب	أو لبس فعليه دم ومع هذا	ا
هـ	هو محرم بين الدم	وا	ن يطعم ثلاثة مساكين اكل مسكين نصف	صاع) و	يصوم ثلاثة أيام ومن جامع قبل	ل
و	وجرد التصلل الاول	فا	ن نكحه يفسد ويلزمه اتصافه ومع	هذا	يجب انقصا من حيث احرم وروى	روى
ال	الاثمة ان القضاء يفتر	من	على المور واذا قضى والمرأة معه	لن	يجوز ان يجتمع موضع الوطء ومن ومن	ومن
لث	كان جماعه قبل التحلل	المأ	ق به أولا فكفارته بدنة وما	يكون	بعد التحلل الاول فكفارته عندنا	ا
ش	شاة ولا يفسد الحج و	في	الصيد المثل اذا قتله مثله من النعم	كذلك	تجب القيمة فيما نسل له مثل	ل
ف	فجزا النعامة بدنته	جو	ياوفى الغزال عترو الارزب عناق واليربوع	وجرة) و	كل من صغير أو كبير أو صبيح	ح
ا	أو مكسور أو ذكر أو	ا	تني) وجب مثل صفته وهو مخيرين ان يخرج	ما) اشبه	أو قيمته طامما أو يصوم بقدر	ر
عد	عدم ادماده وفي الجماع شاة و	نيه	العلماء على العلة وهي الحب والهدى وقالوا	الحرم	مة تم كل ما شارك	لث
ا	الجماعة فيها وسائل الطيور	غا	ية ما فيها القيمة فان كسر بعض صيد فالمر	وف	يه وجوب قيمته وسواء	ا
م	ما كولا كان الصيد أو متنا	سلا	من ما كولا وغيره ويحرم الصيد	الجا	للحرم وكذا كرنا من واجبات	ث
ساب	سابقه في المحرم فهي	له	ويحرم قطع شجر الحرم وفي الكبيرة قره لا	زمة	وفي الصغيرة شاة ومتنا	ا
ع	عشر غصنا منها وقطعه	تقر (ر	عليه ضمان ما نقص وحشيس الحرم ليس	لا	نسان قطعته فان تناول	ل
مت	متناول منه ضمن قيمته ويحرم	با	لمدينة الصيد ولا يضمن ومن قصر في الا	فعل	ولزمه دم لحصل الذبح	ح

حركات النسخ وهو مستحقان من قولان

منه من قولان

حرم الله ووجب صرفه	الى	فصره الحرم	بـ	الحرم بمكة اغتسل حينئذ
ككسلا الاحرام وحده	الله	فدخل من اعلاه وفي الخروج يخرج من اسفلها	و	اذا رأى البيت ومثل ومن
ثم بازائه اضطلع	وكسا	عائنه الا يبربط طرفي رداءه وطاف من الجبل	لا	سود واستلمه وقبسه وحاذ
الاجبر وجعل	البيت	على يساره فاذا بلغ الركن الثاني فالاغتسل	م	له سنة يطوف سبعاً بمل
منه في الثلاثة الاولى	ثم	يمشي في الارض وكلما حاذى الركنين كان	الامر	في التقييل والاستلام
نضوماً كان وبأى بالد	عا	والذكر المأثور في الطواف ولا ترمل المرأة	ولا	تضطبع واذا فارق
سنة او طهارة او طواف	د	اثر على شاذرون الكعبة لوعلى جدار اخر (أو)	في	وسطه لم يجز ينصب على المقام
ركعتين ثم يفرج	سا	ثرا الى الصفا من يله ويسعى فيبدأ بجمود	التي	عن البداية بالمسح ولا
حساب التمدد بها بالشوط	لما	قوله او لا حسنى يأتي الصفا فيبدأ به	و	الاولى ان يرقى عليه الرجل
وهو وهو سنة مأثورة	غا	بما يرى قامة ثم ينزل ويعنى فاذا بلغ موضع	السي	حرك دابته وسى ثم يركب
مشيه الى السروة وا	غما	يسرى الرجل وتسمى المرأة ثم تسحب الذكر	المعروف	في السعى ويسعى بينهما
سبعاً وفي سابع الجبة	و	تظهر بخطب الامام بمكة ويأمر المسافر	الجبا	وبالفعل الى متى ثم
تقدم اليها في الشان ومن	لم يزل	بها حتى صلى العصر والعشاءين والصبح	و	ذا في البيت حكما قالوا وا
فاذا رأى على ثيبيه	مبا	دى ضوء الشمس سار الى الموقف واقام بفر	ة	واعتسل فاذا دخل
عليه الظهور خطب وخففاً	ركا	ن الخطيبين وصلى الظهور والعصر ثم راح	نحو	الموقف وجعل الامام
نزوله عند الحضرات وكذا غيره و	ايضا كان	واقفان عرفته كفى ولم	يذهب	احمد الى انه يتقدم
منها فكانوا يستقبل القبله	واقام في	عرشته الى الغروب داعيهم	با	لتهابيل ويقول اذا
فخرج من التهليل له	الملك	وله الحمد وهو على كل شئ قدير ومن كان	سكا	وحصل بمعرفة بعد الزوال
عاقداً او قبل غير الضرفاته	قد	ادرك الحج والاقصاف فقامه من دفع	ن	الغروب استقبله اراقه دم
ويبيت بالزدلفة ويأخذ الجمعا	و	الحصان او يجوز من غيرهما وصلى	البا	تتها الصبح فمسلماً ثم يمشى و
تمسح فيقف ويذكر الله	تست	احماً وهو يدعو الى الاسفار ثم يدفع	فاذا	بلغ وادى محسراً فلا بأس
ان يسرع رمية حجر	وا	لا سراخ هذه سنة ثم يرى حجرة العقب	كن	يكبر على كل حصاة وليس
ت نلية بعد ذلك وري الجبا	ربعين	الجمر شرطاً لا يجزئ غيره ثم يحاق أو يقصر	ولا اقل	ان

متعلقان
نفاً حراً استعمال مطوف بالضم

متعلقان
نفاً حراً استعمال مطوف بالضم

ما فوقها ثم يبيض الناس	أما	ألى مكة تطواف البراة يوم النحر ويجوز أن (ق) خر	وأول وقته بعد منصف ليلة النحر	ح
واوى أملاً فان	كان	قدسى بمدطواف القدم كفاء ذلك الفعل	وما يثنين من ثلاثة يحصل لك	ك
تحلل أول وهى الرى و	ا	لحاق والطواف يحصل اثنتان بالثالث ولا يبق (ق) ح	أما بعد الفصل الأول الاخصتان	ت
فصل النكاح وعقده فا	استنلاف	التحريم ومساكنات الفصل الثانى ثم ينصر ف	الى منى للرعى والمبيت وهو ثلاث	ن
نأمره أن يرى فيها الجمرات	(و) (من ثلاث سبعا ما ووقته بعد الزوال ليس لغا	عله	فصلته قبله ويجوز معها	ه
من سائر اليوم ويخرج وقته	لد	ى الغروب وأما المشرقى اليوم الثانى	م العلماء بجوازها	ح
ت نهله بعد روى نهار	ه	وقبل الغروب والام يميز وترتيب الرى يلى	فيبدأ بالاولى وهى تعرف	ف
ه هناك ثم الوسطى و	الا	خيرة جرة العقبة ومن ترك الرى ولو	ثلاث حصيات لزمه دم ودم يصر فى	ق
ان ترك حصاة مداً و	شرف	الاماكن البيت فيستحب أن يكون آخر	عهدك النظر اليه اذا	ا
جزئمت الخروج وذلك	سنة	بمدطواف الوداع وطواف الوداع اذ اق	واجب ويجب بالدم ان أهمل	ل
اما المناض فلا يجب	ا	لوداع عليها فاداطفت ثلاثاً فخر المرحول ولا	عنه مطلقاً بل لو تحركت	ج
أو وقفت فى	ربع	مكة لطلب زاد ونحوه من أسباب السفر	يضر وان كان لغيره أعدت لها	ا
من سوى أسبابه فلا تقف	وتسهل	فى تحصيله باب العمرة اذ ارادها لم	أن يحرم من الحرم بل من	ن
ت تلقاه الحل وأفضله الجمرة	و	الا قصر من الميقات ثم يطوف ويسعى ويصلى (ق) و	عليه شئ والمكى اذا	ا
عمل عليها في مكة قد	ست	ولم يخرج لزمه دم (فصل) واركان الحج سنة	هى الوقوف والاحرام قبل	ل
مع الطواف والسعى والحلق	ما (السادس) ثم يسو الواجبات من الميقات والى	ى به مكى يجب فى الاطوار	ر	
طواف الوداع وفى امسا	ته (بالمزلة الى نصف الليل والمبيت ليلتى منى	ق) ولان حرم الاكثرون وجوبه ولبسوا	ج	
ى بعدون ما بعدهذا	فى	للتأكد الاحسن والركن والواجب اذ لم	يغفل الاثم لكن يحصل	ل
ال المسير فى الواجب بالدم والا	جا	ع منه قد أن الركن لا بد من	يقع (باب الاحصار) كل حاش	بش
ص ضرراً لا يجب عليه ان يثر	دى	الحق فان خاف بعد الاحرام فهو محصر	(ويحتاج بذبح شاة حيث أحصر ويجب	ب
ب بدل الشاة ان عذمت وهو	الا	طعام بقيمة الشاة فان قد صام كما	يشعلون عن كل مد يوم	ا
ثم العبد اذا الحرم بلا ذن	ولى (لو لا تمحله وللزوج تحليل امرأته وحكموا	بأقطار	القضاء عن محصر منقطع	ع
اما العرض فيجب ان تقصيه	وتوفى	حقه ومن قاته الوقوف تحال بالطواف و	لسعى والحلق كما قالوا وا	وا

تجيب وهو فاعلان مستغفل فاعلان ضم

تجيب وهو فاعلان مستغفل فاعلان ضم

ل	لكن يلزمه القضاء فوراً	في	الاصح ودم ايضا (باب الاضحية) هي سنقو	لنو	ضجع وقتها غـ حتى لاح
خ	خارجا قرص الشمس ومضى قد	ر	ركعتين وتحطبتين دخل وقتها وبقي الى	ن	نقض ح أيام القسريق وتجب بالنذر
ف	فان فات وقتها و	مضا	مضى المنذرة دون التطوع فان قضاء كان	المفعول	غير اضحية وليكف
ي	يده عن ازالته شر وظفرا	ن	أراد أن يضي من أول الشمر ثم	الذي	يبيزني ان كان ضائنا
ف	فالجذع وان كان	من	الابل والبقر والمعز فالنقي	لم	يبيزوا دونه وواحدة الابل
و	والبقر تجزئ عن سبعة في	السنة	والشاة عن واحد ثم الافضل فيما	يذكر	ون البدنة ثم البقرة والذي اردت
هو	هو اذا كانت البدينة	للدكورة	عن واحد ثم الضأن ثم المعز اما المبيدة	فا	ن كان عسا ينقص لجها
فا	فانها لا تجزئ وليأكل	قد	رثلثا لو تصدق بثلث ويمدى ثلثا فافا	عله	يصب السنة وليس
عل	عليه الا النصدق بجزء منها ولا بـ	س	بشرب فاضل لبن المنذرة ولا	يرفع	من لجه شئ
ا	الى غير الفقراء و	الله	اعز باب الصيد والاباح لا يجل حيوان	ابدا	بشرب ذكاة
ن	تناول السمك والجبار اذا	رو	في النحر وبشرط كون الداج من	يقول	بالاسلام أو كذا يا تفعل
م	مناخته بكل محمد يكسبوا	حه	الالطف والسر والعتق والعظم ولو	ضرب	الصيد بنقل ثمان لم يجل وقد
س	سنت في ذبح المقد	و	وعليه الاستقبال والتسمية والصلاة على	الر	سول وقطع الاوداج فان قيل
ت	تندع مضغعة وكذا البقر وسائر	نو	اع النعم الا الابل فانها تمقل ثم ينحرها الر	جل	قائمة والذي أوجبوا
فعل	فعله من ذلك فطاع بها	ر	الطعام والنفس وهو الحلقوم والمرى وما	يضم	الى هذا عما نقل
ن	نعمه سنة وان ا	ضر	ي جرحه بصيد فقتله نظرت	أول	الاحرق الجارحة هل تكرر
ف	في طلب الصيد سعيها و	يحه	وذا دية حتى تمت بجبت تؤمر فتفعل وتتي	ن الفعل	فترك الفعل ولو
ا	أدركه جائعا لم يأكل	واقام	عكسها فاذا أرسله من تحمل ذكاته فقتله	وكسر	ما يتعنه كتناسخ وقوايم
ع	عدنا القتل ذكاة وثبت	الملك	له في المكسور ان قتله بطرف أو ناب	ما	بالنقل فيه قولان ولو قتل
ل	له صيد فسرماه حل	الا	كل منه ان جرحه السهم وان رماه فوق	قبل	أن يموت في موت عاجل
ا	الماثل ان يقع على	شرف	فيتردى منه أو ي نار لم يـ ولو نازك جارحة	اخر	ي لحوى أو كل الجارحة أو
ن	نفسى التعلم أو استعمل	في	طلب الصيد بنفسه لم يجل أكله	فان	جرحه جرحا غير قاتل
ت	تعلت معه وغاب في	انحلا	ها را فوجده ميتا به ذلك	كان	أكله حراما وأما و

لا يزال الناس مبغضين في علي مقابيل فسر

لا يزال الناس مبغضين في علي مقابيل فسر

هـ	هذه الجوارح والمرأى كما	اذا ارسلت على غير صيدا وقصدت في	الفعل	بارسها غرضا فصادفت صيدا	ا
ا	اعترض لم يصل ولن يرى صيدا	هو يظنه غرضا أو يرى له صيدا الجواز	متعديا	الى غيره فقتل	ل
ج	جازا كله ولو نصبه مكنيا	ومن الصيد فوق عليها فانت لم يصل	باب	لا طعمة لا يصل من الالهية لهم	م
ز	زائده على علم النسم فيما	الاحتمل الخليل ويصل في الوحشية لهم البغا	لي	والا رانب مطلقا	ل
ث	ثم اليربوع ويدخل في	والظبي والضبي وما تولد بين	اثنين	ما كولين فهو ما كول وفيما كان	ن
م	من السنانير	لده في البراري خلاف وكذا في ابن	اوا	والصبيح التحريم ويصل كما سبق في	ق
ض	ضرب وقفد ولا يد	خل معه الورل ويصل ابن عرس وكذا الورع	كتر	هم ويصل بقروحش وجارده وليس	س
ا	المشتران ما كولا	اتحليل كل ما يتقوى بناه كالسباع	فا	ما الطيور فيؤكل منها لهم	م
ر	رال ودججاج و	خنقه وحام عقصور ونحوها وحر موان	الطيور	رذوات الخب وما يقع على	ع
ع	عروض الجيفيا كلها ويكر	كل الجلالة ويصل من حيوان البحر السك	لامدا	نفع وكذا غيره في الاصم وليس	س
م	مباحا منه السرطان	واب التي تبش برأوسها ويصل طيرة الا لاقا	قو	الاولى بالمحرر الانتها	نما
ن	نراه عن مكاسب ذوى الدناه	كالطامة ونحوها وكل طاهر لا يضرحلا	ل	سواء كان ذلك من ضرب	ج
ي	يؤكل في المادة أم	أكله اختراعا ولا يصل نفيس	وا	بيع للصرما كان محرما	ب
ع	عليه كليتة واذا	م صيفيا من غصن بطعام أساغه بالخرولو	نصب	لمصرص أو عطش ورام	م
م	من أن نبيج له	يتداوى بالخرام نفعل	باب النذر	القورية لا يصح نذره اما	ا
ف	فها يصح سواء الجازاة	على نفسه أن يفعله ابتداء ويشترط ذكر	ه	فلا يصح النذر بغير	برد
ا	التيب ورحد	وصفته أن يقول الله على كذا ريكة	كان	نقول	قو
ع	عمل كذا يلزمي ونذورا للججاج	كقولك ان كنت فلانا ففعله على أن	اعطى زيد	اكذا ففعله لم	م
ي	يوجبها بينها بل غير	الوافيها وبين كفارة عيّن ولو حرم	شيا	كان مباحا فلا يلزم	لازم
ل	له ادخلف كفارة عيّن	فعل الواجب والمعية لا يصح النذر واذا	الرم	نفسه الخروج	ب
ن	نفس حرم الله في	معينة أو مطلقا لزمه قصده اما يجمع أو	عمر	قوله ونذر قصده ماشيا	ا
في	فالمثي يلزمه فان عين مثي	مراحل ثلاث ماشاها وان اطلق مثي من د	و	يرة أهله ولونذر الخ ماشيا	و
عل	على مركوب لزمه	وقا نذره لكن من الميثاق فان خالف لزمناه	سالا	له وصحبه المدينه والاقصى يلزم	م

١	الوفاء بنحو زيارته	ولا	تسعين	زيارة مسجد غير هامة داو جوبه بالثمن	و	لونذر الحصر بركة ولم يذكر	ر
٢	تفرقة اللحم	لزم	لزم	النصر والتفرقة وان نذر النصر والتفرقة في	ما	سوى مكة زماء وان أفرد	د
٣	نذر الصرع	١	١	لتفرقة لم يلزمه النحر ثم ليضر عنى وما أشبه ذلك	من أطراف	ف	ف
٤	مفاوز الحرم	لك	لك	والموات سواء ولونذر الهدى للحرم وسكنه	ن	النفث	ن
٥	الثمن من الأبل والبقر	المو	المو	صوفى من الهدى المنذور للحرم	يتبع	فيه حكم الوصف والعين يحكم	م
٦	عليه وجوب تقبله	يد	يد	فعل الى قرا الحرم كتاب البيع	و	سنة البيع الامن عاقل	ل
٧	يكون غير محصور عليه	وجعل	وجعل	الايجاب والقبول شرطا فاذا ارد	ته	قلت بملك او ملكك مخاطبا	ا
٨	الشترى ويقول	في	في	القبول اشترت لو ابتعت وشئت ان يار	في	المجلس فاذا تغرر قازم	زم
٩	نعم لو اختاراه لزم	حبس	حبس	المجلس لهما فان تباهما وشرطا	امرا	العقد عن الخيار بطل	ل
١٠	واجب واجازوا اختيار فيه اذا	حسن	حسن	بمدة ثلاثة أيام فادونها الا فيما	به	يعصرم الزا وأول	ل
١١	زمن الخيار العقد وقيل لا	تمز	تمز	ى اليه المدة الامن التفرق	وتعمر	ضوال حكم بالان في مدته والاطهر	ر
١٢	انه ان اختص بالخيار	وا	وا	حد فذلك وان كان لهما فوقوف وطا	يفه	تختار انتقاه بالعقد	د
١٣	وطائفة تتأخر بقاءه وان	قام	قام	المبيع تحت يد البائع فهو من ضمانه	و	لونذر وكان المتأخر	ف
١٤	هو البائع قبل القبض ماد	الملك	الملك	اليه وانفسح العقد وانفسح	غيره	اما المشتري أو	او
١٥	سواء من سائر	الا	جا	تطرت فان تلف بفعل اجنى خبيرين ان	يقو	م على المدفأ أو يفسخ واذا	ا
١٦	تلف بفعل المشتري استقر	شر	شر	اؤه وقبض للتقول نقله وقبض غير التقو	ل	كالعقار بالتخيطة وانطروح	ل
١٧	هنا هو القبض للعسر	ف	ف	باب لا يجوز البيع الا في عين طاهرة	قا	لوا وأما نجس العين فلا	ا
١٨	سبيل الى جواز فيه ولا	في	في	متبص لا يمكن تطهيره ولا فيما لا ينتفع به	م	بيع شكل معلوم وم	م
١٩	تعلق به حتى أدى مثل	ا	ا	لموقوف والمرهون والكتاب وأم الولد ولا	ز	بيع الجاني للمؤمس	م
٢٠	من جنابته مال شاغل	الملك	الملك	ربقته على القول الاطهر الجحد	يد	فان أوجب مالا شاغلا	ا
٢١	الذمته جاز وكذا قصاص في	أشهر	أشهر	لقولين ولا يصح توزيع مالا يملكه	البائع	الامن طرزي ولاية أو	و
٢٢	من طرزي نيابة	بمد	بمد	قول قديم يجوز بيع الفضل اذا قر	ر	وليس البيع للعدوم	م
٢٣	جائز والثابت ان	سنة	سنة	رسول الله صلى الله عليه وسلم ر	عت	الحصة عن البيع اذا كان مجهولا	لا

زوا ووفيقه بين يامشاعيل والنون وال

حرمه بين يامشاعيل والنون وال

ز	زمان أجل غنمه وأفيه غرر	ثم	بيع المجهول قدرا وصفة لا يجوز	ز	وصكذايح مالم ير لا يجوز
و	ولا يجوز بئن مجهول	ما	قدره أو وصيقته وان ياشاة الا	يد	ها أو الاجلها لم يبرز ويرم
ا	أن يعلق العقد في الميعة	ت	على شرط ولو باع عبده وعبده الغدير	ا	بطلناه فهو باع على قبول
و	والصحيح من مذهب الشافعي	رحم	الله انه يصح في عبده بقسطه وان جمع	بفعله	واحدة بين بيعتين مثل
ر	رجل عقد البيع	في	سلعته بعشرة نقد أو عشرين نسبية لم يبرز	و	لا يجوز بيع النذوق بين الامنيات
و	وأولاده من البائع والا	شهر	انه اذا بلغ الولد سبع سنين	رفع	تصرعه وجاز بيع احدهما
ق	قبل الا تخويل على الحتم	ربيع	مسلم لكافر وشرط فيه مصلحة للمقيد	البائع	أو المشتري لا باس من
فيه	فيه وذلك مثل الخيار و	الا	جل والرهن والغنمين وان شرط في البعدي	لا	عناق صح العقد وليس من
ب	بجائز الامتناع من عقده	و	البائع مطالب به بالعقود ولا تنكح	نه	اذا شرط شرطاً وهو و
ين	ينافي مقتضى العقد ولا ينال	ل	العاقبة فيه مصلحة لا يجوز واذا	نعت	العقد بالطلان فلا
ي	يوز للبايع قبضه	و	العلماء على انه اذا قبضه فالر لازم	له	ودفعه ان هلك قبل
ا	ان يرد بقبضة هي ا	كبرا	لقسيم من يوم القبض الى التالف	و	ان كان ثلثه أجرة لا يخرج
م	من المطالبة بالابتسليمها و	ا	ن كانت جارية فوطئها وحلت فالولد	حرو	يأزمه المهر وقيمته يوم الولادة ثم
ف	في مواعها من خروج الو	لدو	جوب قيمتها عليه (باب الربا) يختص بالصر	ف	والما كول والمثروب ولا ينفسا
ا	ان التصريح في التقدين	له	علة واحدة وهو انهما قيم الاشياء و	ا	لما كول والمثروب يحرم لاجل
ع	علة واحدة وهي العلم	على	الصحيح وفي هذا قول قديم وجب	لطف	على العلم بالكيل أو الوزن مطلقا
ي	يرى انسه لاربا	ا	لان معلوم كمال او يوزن واذا بيع الجنس	الوا	حده من ماله لم يحصل
لن	لنسا التفاضل والنسا و	نراج	الابدان عن مجلس الخيار قبل القابض	و	ان كان بغير جنسه نظرت فان حرم
و	وجود الرافعها العلة و	ا	حدة كالذهب والفضة جاز الفاضل وحرم الذهب	وا	لن فرق قبل القابض وان تعبد جرد
ال	الغن والغن من العلة و	او	جبة التحريم كالذهب والشمر والفضة و	لغا	لوزج جاز الجميع وائى
نوع	نوعين او انواع	يد	خل الجميع من اختلف اسم خاص بجمعهما في جنس	و	احد كالمعلق والبرقي يلزم
ن	نوعهما اسم التمر	و	ان لم يصحهما اسم خاص كالخنطة والشعير	ثم	البحم والشحم والا لينة
وال	والصكبد فهو ما جنسان	تقليد	العرف للثقة والصحيح ان الحوم	وا	لا لبان اجناس ولا يصح

مناقب بني الحرفين أن يسقط
أسماء بنات

أسماء بنات
بني الحرفين أن يسقط
أسماء بنات

م	عمالة فيما يكال في عاد	ه	الحجاز الأبالكيل ولا فيما يوزن الأبالوزن	و	مالا يكال ولا يوزن كتمس	ر
را	رائج وسفر جمل فلا يصح الملك		فيه يبيع بعضه يبيع على الأظهر	ولا	تعتبر المائلة الأجا فا	فا
قب	قبيل قبه بيرة فلم يميز	و	ايح دقيق بدقيق ولا يحب ولا رطب برطب	و	لا يباس الأعرابا وكان	ن
ه	هذرا خصلة لا تشكو الامر		ولا يباع جنس بشئ من جنسه وغير جنسه	بل	لا يباع نواجنس وهما	وم
ب	بقيمة مختلفة أو متفقة بنوع	و	احد منه مثال الاول أن يبيع مدحوة	و	درهم يمدى بهوة وعما	ا
ي	يتمثل به للنوعين أن يبيع	لما	لكن دينار أو اسانيا أو ساور يابقا مائتين	ا	و ساورين يبيع لهم يصون لا يميل	ل
ن	نما كان أو غيره والله	و	التوفيق في باب بيع الأصول	و	يتبعها اذا باع أرضا وفيها شجر	ر
ا	أورنه دخلا في	الملك	تبعالارض والحمل ان كان يوركا نخل	و	نورا يتفخ كالورد وظهوره	و
ل	للبيع وان لم يظهر فيه شئ	جمل	لكن شترى وأما مثل العنب والتين فاد	ام	حمله لم يورفه وللشترى	ي
ح	حمله فان برز منه شئ كان	الو	جبه في ذلك الى البائع وتناثر نور الشمس	و	التفاح شكلها كالبير ولو	و
ر	رام يبيع الارض وهي	زار	عنة فان كانت تجزرة فحقى للبائع	حتى	انه لا يلزمه فلهما	ا
في	في الحمال وان كانت تجزرة	ه	بصدمة كانت الأصول للشترى	ولكن	الجزرة الاولى للبائع ولو	لو
ن	نشى البائع ثم سرته	الى	ان حدثت ثمرة أخرى للشترى وانخلطت	هذه	بتلك فالأظهر المنصوص	ص
ان	انه ان سمع أحدهما بصفه أجبر	القاضي	الاتر على قبوله وان تشامخ فقلو	الا	يجوز بيع الفار قبل	ل
ي	يبدو صلاحها الا اذا أزر	مو	ه القطع ويبدل الصلاح اذا احر	حرف	الحبة أو اصفر أو	و
ق	سقط أول الحلاوة فيها فاذا وا	فق	ذلك بعض الجنس في البستان باز يغه	يصير	كأنه قد بدد صلاح	ح
ا	البيع لا يوزن بغير الرخ	ا	لا خضر الا بشرط القطع فان كان له ارض	بها	نوع لرجل آخر	ر
ح	حل له شراؤه بالشرط	لد	خوله مع الاصل في باب الخيار	الثا	بتباليع من دخل في ملكه	كه
د	دابة مصراة بعوض فالخيار كا	ين	فيها على الفور في أصح الوجهين وفي الشا	في	يتمدلى ثلاث نوا	و
ه	هم مردها فليكن راد	الصا	ع قمر معها بدل الدين وأما الاتان والجارية فبا	كا	ن ليرد مع واحدة	في
م	منهما شيا بدل الدين ولما	حب	الدين الخياوين أنخذ الدين وا	لا	خذا للبدل ولولته	ه
ا	اشترى جارية شعرها جعدا	و	أسود ثم بان انها سبطة الشعر	و	بيضاؤه ثبت الخيار للشترى	ي
و	وبنت لسه اذا بان	سار	قصة أو زانية أو أبقية أو نحوها أو توب	ل	في الفراض وبنت أيضا	ا



ال	انلغار بالجماح والعص	في	الدابة ثم في كل ما ينقص العين أو القيمة نقصا	في	العرق يفوت به غرض كامل	ل
ا	إذا غلبت في عامه	ذلك الجففس عدمه سواء كان ذلك	الا	مر مقارن للمقصد	م	م
ن	خرج به العيب	بمدا المقدوق بل القبض ومن	عر	ف العيب وأن الردي حتى خرج	ج	ج
و	وقته بلا عذر فليس له	الردسبل ووقته على الفور فلو علم ليلسا	ا	وفي الصلاة أو لا على فخر	ر	ر
ل	للصع أو الفراغ من المأكولو	وبل يضر ثم يرد عليه أو يرفع إلى الحاكم فان غا	ب	فليس رفع الامر إلى	ي	ي
ا	الحاكم واعلم أن الحقو	ق (في الفوائد المتفصلة الحادثة ملك للشترى فلا	تقول	له إذا فسخ الملك	ك	ك
ي	يردها بل تبقي له	وا	ان اشترى عشرين فوجد باحدا هاعيا	عاد	ه رده وفي قول قول	ل
ق	سقط عند الاكثرين الا	خذ	بلا يجوز وان حدث عند المشتري عيب أو	ز	داد فحقه من الرديسقطه	ه
ه	هذا وله الارش وان كان	حصو	ل المعرفة بالعيب لا يقع الا بعيب كندو	يد	البطيضة لا يعرف الا	ا
م	من تقو يره لم يضرا	ن	كسر قدر الحاجة وان باع المبيع	و	شرط البراءة من	ن
ا	العيوب فافهم الاقوال	حجة (انه	يبرأ من كل عيب يلحق بالحيوان جهه البائع دون	غيره	باب	ا
م	ملك شيئا بموضع	ثم	أراد بيعه مر ابصة جازا اذا بين	ر	أس المال وقد راجع وإذا	ا
ع	عمل أو استأجر من عمل	في	المبيع أن خبره فيقول اشتريت بكذلود	ففت	أجرة كذا أو هات مع	ع
ا	الثمن بكذا ولا يضربان	عا	مذ ذلك ثمن وان أخذ شيئا من لبنه و	ز	واثده السويجودة حال	ل
و	وقوع المقدور بالاعلا	م	به وان اشترى عشرين صفقة جازتفر	يد	هما في المراجعة بالقسط ثم	م
ل	لو قال أولا الثمن	احدى	عشرة ثم قال بدل عشرة فالقول	الا	ظهر انه يصدق في قول ضعيف	ق
ا	ان المشتري بالخيار	و	ان قال اشتريت بجائة أو قيسة ثم	نه	أورد بعد ذلك شهودا	ا
ق	يثبتون شرائه بجائته	سميع	لم تسمع دعواه ولا يثبت به	فاعل	التبش آثم فاعلم لم	م
ه	هذا وهو أن يكون الثمن	مائة	متسلا فيسالم مالكم فيها بالأكتر	و	غرضه ان يرى	ي
م	من يطلبه ذلك فينترو	خالف	الامر وأن من يبيع على يبيع	غيره	وهو ان يقول لآخر	م
ا	اشترى شيئا بشرط	ا	لتجار فسخ البيع وأيمك أرخص منه و	لا	يدخل على سوم أخيه وهو و	و
م	من يبيع إلى مسالم ما	شر	السلمة بل قد انعم له فيز يد عليه فا	نه	يأثم ويبيع الحاضر للبادي	ي
ع	عندنا حرام وهو أن يقدم	ا	لبسوى بسلمة يحتاج إليها والناس	معطو	ه الثمن فيقول الحاضر هو و	و

١	الى وباهم بالوقو	ف	ليسمع قلة لا قلة لا بدوى لا يحرم الوقو	ف	عليه ويحرم ان يتلقا	١
٢	الركبان ويضربهم بكسار	جا	وله ويشتري منهم فلو قدما	و	بان لهم القنن تلو	٢
٣	مقدم موم فله يجبو	زان	يقضوا الجواب اذا اختلف المتبايعان في	مثل	الاجل وقويه او بعده او	٣
٤	قصدوا الثن وصفته نظرت	فا	ن لم يكن لها بينة فماذا يفتل	ذلك	على نفي أصل	٤
٥	ت تلك الدعوى التي	تا	بها صاحبها وعلى اثبات قوله وأ	ما	الاخر فيطعن ايضا	٥
٦	ضد عين صاحبه مر	ه	واحدة ثم لا ينفع المدعى فيفسخو	ا	ان اختلفا في عين المبيع فلا تقول	٦
٧	ب بالتصالح وان اختلفا في	ا	مر مفسد لا قد كثرط الفاسد وما	شبه	مصدق من يدى مطلق	٧
٨	العضة على الصحيح عند أهل	للم	فان قال المانع لا أصله لا بعد	التو	قبة وقال المشتري ما أنا	٨
٩	موفيك حتى أقبض للبيع	فا	نه يخير البائع ثم يخير المشتري ويحجر عليه تو	كيد	باب السلم السلم	٩
١٠	ب يعثبت فيه خيا	ر	المجلس ولا يثبت فيه خيار الشرط	و	يشتري فيه أمور	١٠
١١	ن نقد المال في المجلس فان أر	سل	المصدق في الذمة وتقرقا قبل قبض	أ	س المال لم يجز وقصد	١١
١٢	ي نقد البعض فيبطل فيما نقد	بمد	المجلس بقسطه ولا يصح السلم الا فيما	حر	ز بالوصف فلا وصف	١٢
١٣	على مثل الذناير والذرا	هم	والحطب والادقة والاعطر وأهنا	فه	والحيوان والهم حاز ويلزمه	١٣
١٤	في السلم أن يأتي بجميع	الا	وصاف التي تميز المقصود وما كان	عينه	من اجناس كنضوح	١٤
١٥	عمل من اطياب وتدو	تر	يا في لا يصح السلم فيه ولا فيما لا يضبط في	نفسه	بالصفة كالجواهر	١٥
١٦	ولا ولما ادخله النار مثل	ا	نخبز والشواوي يجوز في الجوز والنزيب	وبل	مختلط يضبط ككثوب	١٦
١٧	ت تكون لجنه ابرسم وكذا	ك	عكسه ولا يجوز السلم الا في قدر معلوم	وجميع	الامور التي تضبط بها	١٧
١٨	م قدر الاشياء اربعة الكيل	وا	لوزن والعدو الذرع وصح في الكيل وزنا	وا	لوزن ككيلا ولا يصح لم	١٨
١٩	س سلم مؤجلا في موضع	لا	يصح التسليم حتى يبين موضعه وملعز	جع	مثله أو كان لوطاب يومئذ	١٩
٢٠	ت قدر تحصيله فلا	مر	في بطلان السلم فيه وان سلم فيما يصح	و	انقطع عنه المحل فهو	٢٠
٢١	ف فيه الخيار بين الصبر	الى	وجوده أو الفسخ وان أحضره على	ما	وصف أو أبيض ودوهو	٢١
٢٢	عين جاسمه القبول	ا	ن أحضره قبل المحل زمه قبوله الا اذا	تولد	من قبضه ضرر وان قال ال	٢٢
٢٣	ل له بعد قبضه منه	لو	اجبات غلظت على لم يقبل فيما قبضه	منها	مقدار ثم	٢٣

ن	تقبل منه فصوله	لو	مكان قبضها جزاء	نقول	أنه مستندوب اليه يصير
م	يجري القريب ويجوز	هـ	في كل ما كان السلم	جا	نزل الافيئ وهو و
س	سلف جارية للقترض	فا	نه لا يجوز وعليه القبض على الصحيح وفي الثاني	في	بالتصرف فما كان له مثل ثلث
ث	توجه على المقترض	دا	طوبى تسليم مثله وإن كان متقوماً بما	ز	رد مثله في الصورة والجنة ثمة
ف	في الأصح ولا يصح	م فيه	شرط الرهن والضمين ويحرم شرط جو منفعة (فلا) يد	يد	ففيه المستقرض زائد
عل	على ما اقتضى لم يحرم	عليهم	ذلك هذا إذا دفعه المقترض من	نفسه	ولم يشترط ولو اشترط
ن	نحو غير بلد الاقتراض	وأ	ناه هناك وطالبه نظرت فإن كان لا	يرفع	الا يؤوله فـ لا
س	سبيل الى مطالبته بلا	د	إدله طالبه بقيته في بلد الاقتراض ويجوز	ز	مطالبته بالامانة في النقل
ث	تلقاه اذ انقله	وا	الله أعلم (باب الرهن) من جاز أن يقتضيه	يد	أين صح رهنه ولا يرد
هـ	هذا الرهن الاعلى الدين	ا	للزوم كمن المبيع أو يؤل الى	لا	لزام كالفن في انخيار ولا خلاف
ا	أنه لا يصح	لطا	ليه الا بالاجاب والقبول ولا يمتد	نه	لازماً الا بالقبض ولو
ج	جوى المسند ورضيا بايد	عه	عند غيرهما جزاء وان تشاماً كان الحاكم	فاعل	ذلك وأما
ز	زوائد الرهن التي لم	تو	يحد حال القذفى خارجة عن الرهن	و	ما يطل يعمه بطول
ا	الرهن فيه ولا يصح	في	المبيع قبل القبض وإن رهنه بغيره لم يجز ولو	ير	هن الفضل وهو غير مؤثر
آ	استأثر به الراهن	في	أحد القولين وإذا خال الشرط المأثر فيه بر	فع	صحته ويطل في القول القوي
ع	عقده للمبيع والشروط في	هذا	الرهن الفاسد ولا ينفك من الرهن	نفسه	شيء قبل قضاء الدين ولو
مل	ملكه الراهن غيره	ا	وتصرف فيه تصرفاً ينقص قيمته لم يجز	لا	بأس باستعماله فيما لا
ت	تصل منه مضرة في	لما	دعة كالكوب والاختفاء به يبره ويؤخره (لا) نه	نه	يشترط في أجل
هـ	هذه الاجارة ان لا تد	م الى	بعد حاول الدين ولو رهنه من الرهن بدني آخر) تو	تو	ثقة لم يجز ولو
ا	أعنته وهو موسر عتقو	الشر	ع لزمه قيمته وتجعل رهنًا ويدعاه	كبد	على الرهن هذا خاص
لع	لمعتق الموسر في قول من	يف	ينفذ عتق المعسر ولو جنى أقصى منه	وذلك	لو أنف مـ ل
ر	رجل أو جنى جناية فوجب	ا	للمال بيع في الجناية وإن جنى عليه كان	ما	يؤخذ في ذلك
ب	بطريق الارش رهنًا أو	بو	أن يكون الرهن مضموناً فاختار في	ا	لذلك القول قول

م	من ينكر ما	غى	اليه منه باب التخليص لا شبهة	أن الموجل ليست المطالبة به	٥
ج	جائزة حتى يحصل فلا يمنع صاحب	صاحب	الدين الموجل من السفر وان كان حالا	أمكنه الوفاء منه الوفا	١
ز	زمن الانكاح ولغيره من سفر مكة	مكة	وغيرها وأمره الحاكم بالوفاء في البلد	اية فان لم يقبل بل	٢
و	وامتنع باع ماله	و	قضى دينه فان ادعى الاعسار وقدره له ما ل	حبس حتى ثبت بفساخ غ	٣
ا	اليه من الملك ولا يقبل في	في	ذلك الا خبره وان لم يصر فحلف ولم يتبع	ونظره بالسلامة	٤
م	من الحبس وقد بعت السنة	السنة	بالخمس على المدين اذا كان	له يهرز عا	٥
ط	طوبى له وسأل	ا	لغيره من الحاكم ذلك فحينئذ تصرفه فيما	من المال لا يفسد الى ان	٦
ي	ينفك عنه الجرا لنا	لنا	بت فاذا اراد الحاكم بيع شئ	ماله استحب له المبر	٧
ال	الى ان يحضر ان كان له	نية	في الحضور أو وكيه ولا يباع شئ الا	في سوقه وما خاف فساد قدم	٨
ع	عرضه للبيع و	أمر	بضمه بينهم على قدر الدين ومن	ف عين ماله وهو فارغ غ	٩
و	ولم يشغله باستحقاق خيرين	ان	يفسخ أو يضارب وانما على الفور في	لاصح وفي قول	١٠
ض	ضيف يوم ثلاثا ثم	ينى	على ذلك انه لو نقص بفعل مضمون أخذوا	بالبساق ولو	١١
و	وجده وبه زيادة تمز كل طلع	المؤ	برجع فيه دون الزيادة أما غير المؤبر	والجمل فاكثرا لاحتجاب	١٢
ا	أجاز وأرجوعه فيه وأنه	بد	خلل تبعا والمذهب انه لا يجوز	لغيره ان يحلفوا وا	١٣
ل	ليثبتوا فلنس ديناً يؤد	به	ولله أعلم باب الجرح لا يصح ايدا	تصرف صبي ومجنون في حال	١٤
ب	ضرورة ولا غيرها وتصرف	في	مالهما الا ب ثم الجرح الوصى وقا	بعضهم أن الام	١٥
ب	بمدا الجرح الصبح انه لا	تمز	ى الها ولاية الانصب ويتصرف الوصى بما	ومعروف المصلحة ويفعل بالاعبط	١٦
و	وينى له بالاجرد	و	ن اللين ولا يبيع عقاره الا الحاجة مخو	ف أو غبطة ظاهرة ويحصل	١٧
ر	وهن ماله اذا افترضه	في	حاجته وله بيع ماله للمصلحة نسبة وبره	من الشترى وقتا	١٨
و	ويشهد عليه وزكى	سنة	ماله وينفق عليه بالمعروف فاذا بلغ أو	دعواه الانفاق الذى	١٩
ق	قدره وقال أفنت مثلاً	ثلث	ذلك أو نصفه فان كان أباً أو جدا صدقنا	يمينه وأما غيرهما فذهب	٢٠
ب	بعضهم الى أنه يصدق و	تو	خذ يمينه وقبل لا يصدق وبالعصى	وهو رشيد يوجب الخروج	٢١
أ	فيه من الجرح والبائع	في	الغلام بالاحتمال أو تمام خمس عشرة سنة	بأوغ الجارية بما فى	٢٢

ب	بالوغ المصبي وبالحيض	و	الحبل والرشد صلاح الدين والمال والاب	من	الاختبار وهو ل	ل
ي	يقتبر قبل بلوغ الو	لد	أوبه دوهجان الصبح قبله ويحصل	معرفة	ماه بان يسارم ويسارم زم	زم
ن	نظار الرشيد ولا يقع بمقدده	المالك	بل بمقد الولي ولا يصح بيع السفينه وتكاحه	وعكسها	مطلقه وخلمسه ه	ه
فا	فانهم ما يصحان واذن	ا	لولى يصح منه عقد النكاح دون البيع وبعضهم	يقول أنه يصح	باب الصلح ح	ح
م	من جفع الى الصلح فهو	لظافر	وهو يسع وأحكامه احكامه فان	جاء	الصلح بمقد الاقرار ر	ر
ف	فهو صحيح فان كان عليه دين	و	صالح عنه بعين واتفاق علة	بو	ية اشترط في ذلك ك	ك
ع	عليها القبض في المجلس فلأورا	د	أن يصالح عنه أجنبي وكان المدي هنا	ك	دينه اصح وثبت ت	ت
و	وان كان عيناً	فنو	جبان يقول هو مقرر كرقه وكاني	زيد	في مصالحته فلو كان ان	ان
لا	لانسان دار حذاء	ه	طريق نافذ فاشرع اليه جناحاً	و	كان عالياً في الجس و	و
ت	تفرقه الهاء صل	في	ظهره بالجمال جاز ولبس ذلك	جا	تراً في غير النافذة من حيث ت	ت
و	وقوع الملك عليها فان	ا	ذن أهل الضرب جاز وان صالحهم على	ا	شرعه بشئ لم يصل لا	لا
و	ويصور الصلح	لمو	(ضروغ على وضع الجذوع على جداره سواء كان	خو	صلاً وغيره والغصن اذا كان بحيث ت	ت
ا	انه يشع على ملكه أو	يد	دخل هو داره ولم يقطعه المالك قطعه ولو كان هنا	ك	دار في درب لامنغذه ه	ه
و	وبابه في آخره	ية	الدرب فاراد تقديعه الى أوله جاز وان	ر	اد أن يؤخره فلا ا	ا
ه	هذا لمن كان لبيته	مد	دخل في الدرب فان كان ظهر بيت	جل	الى الدرب فاراد أن يفتح ح	ح
ا	اليه باباً للرو	ر	فيه لم يجوز جباب الحوالة في الخيل والمخمل	صا	جباب الحق فلا يفتقر ر	ر
ل	رضا المحال عليه وفا	سه	بعضهم عليها وتصح بكل دين وعلى كل دين صا	لح	البيع والثمن الموقوف ف	ف
م	مدة الخیار وعليه	و	يجعل المكتاب بالنجوم ولا يحال بها عليه	و	ليست الحوالة بمجهول غير معروف	في
ج	جائزة وقيل تصح في ابل	الد	ية وان كانت محمولة ولا يجوز أن يحيل بالدين	الحال	على مؤجل ولا عكسه وكذا ا	ا
ت	تجب عندنا المساوا	ه	في جميع الصفات جنسا وقدر اوصفة وهذا	منصو	من وترا ذمة الخيل ل	ل
ث	ثم يصح بيع الحق	و	اجبا في ذمة المحال عليه فان تعذر الطلا	ب	له فرجع على الخيل لم يصح ح	ح
و	ولو نزع المبيع الذي	كان	احاله بمنحه مستقباطت الحوالة وكذا	ا	اذا رد بسبب في الاطهر ر	ر
ه	هذا اذا حال المشتري فلو	ا	حال البائع عليه لم تبطل وقيل تبطل	بدا وهو	ضعيف ولو قال الخيل وكلت ك	ك

و	وَقَالَ الْمُحْتَالُ بَلْ احْتَسَفَى فَأَمَّا لَانْ فَاهُ لَانْ	المعيل والقول قوله باب الضمان	كل	من مصت منه تصرفات	ت
م	ماله صم ضماته و	انغ من التصرفات في المال تنغ منه الا	ا	المجور بالفلس فلا	ا
ب	بطلان في ضماته فمور	المضمون مطالبته لم يجز مادام في	سم	المجور ضمان العبد لسنا	نا
ن	نجزه بلا اذن ولا نشترط	ضام المضمون له لكن نشترط أن لا يكون	نكرة	وفي المضمون عنه لم	لم
ي	يشترط ذلك بل لورأعد	أو سمع به وضمن عنه بغير معرفته ولا رضاه	جا	ز والضمن اذا جرى	ز
ع	على دين لازم	الثمن والارض ودين السلم أو يؤول	بعد	الى اللزوم وهو	و
م	مثل الثمن في الخيار جاز ومن	ثمهم الصميم ان مال الجمالة لا يلحق به وضمن	ا	المجهول لا يصح بحال ال	ال
س	سوى ضمان ابل الصدقة	لا يصح ضمان مال لم يجب ويجوز ضمان الدار	سم	الحاجة ولا يثبت في الضمان	ن
ت	تخاير وكذلك يضمن اذا	ضام التي متاعها الجور على ضمانه ولا يشترط	معرفة	المال قدرا ووصفا	فا
ف	فعل فعلی هذا لوقال احق الغلام	وعلى مائة فاعتقه من ماله واذا	قد	صحت الضمانه يحدد حينئذ	ذ
ن	نفس المطالبة	في المال من الضمان مع المضمون عنه فان ابرأ الاصل	ثم الكلام	وبرئ الكفيل كما قالوا	وا
فا	فان ابرا الكفيل بقوله	في مطالبة الاصل وللضامن الرجوع	د	فع ان ضمن باذنه والا فلا	لا
ع	عليه رجوع فان دفع	نفس وعثر فواقبتمه عشرون رجوع بعشرين	و	ان قضاء وتسامح	ح
ا	اليه بزيادة لم يعدها	د الاصل وتصح الكفالة بالبدن الا	نه	اذا تكفل بيدين فقتل	رف
ت	تسعين عليه حد لله تعالى لم يجزوا	ما الكفالة يدين من عليه قصاص وضوء فالجمهور	يقول	بصحتها واذا	ا
ن	نبيه على مكان التسليم تعين	لا تعين مكان الكفالة فان كفله	من	غير اذنه فقد قيل	ل
ف	فيه انه يصح والا	يخلأه فان سلم نفسه عنها برئ الكفيل عند	ذلك	وان غاب أمهل قدر	ر
ا	المضي والا ياب وان مات أو	نقطع خبره لم يطالب باب الشركة هو	جا	ثرة ولا يشترط التساوي	وي
ع	عن بدنا الا في الجنس	المفتدون الله در وتصح في كل مثلي ولا يجبو	ز	الاقتصار فبمعا عقودا	وا
ل	للقط الشركة	شريك بل بشرط الاذن في التصرف ولا	يد	خلان في حكمها قبل	ل
ا	الخلط فان كان المال عسرو	واحد هان نصف عرضه بنصف عرض الآخر وادا	وا	الاذن بينهم ولو	و
ت	تساويا أو تفاضلا	رجع على قدر المالين فالوعد الشركاء منهم	جلا	وقالوا الربح الحاصل	صل
ن	نطبق أكثره لم تجز	وبطل العقدان شرط فيه ذلك	نصبت	لكل واحد أجرته قالوا	وا

١	الموكل بدعواه صدق الوكيل	و	الوكيل مع يمينه وان ادعى انه سلم الى	و	كيله لم يقبل ولو سلم	٣
٢	رب المال اليه مثلا	و	سبعائة ليقضى دينه ففضاه في غيبته ولم يشهد	عند	القضاء لا منه من غديره	٤
٣	وانكر ضمن لتفريطه	و	سواء صدقه الموكل أم لا ولو فعل ذلك	ك	بضميرته لم يضمن ومن نكحوا	٥
٤	هو هؤلاء ذكرناه لو قال	كان	التسليم بممرئنا فانكر وحلف قبل انكاره ولو	ادعى عمرو ان زيد اوكله في قبض مال ال	٦	
٥	مع شريكه فصدق	مشار	كما جاز التسليم اليه ولا يجب لانه يضمن اذا	جا	من يدوانكر والوكيل مطابق	٧
٦	برأيه يعزل نفسه متى	كا	ن له غرض فاذا غزاه الموكل ولم يعلم ذلك	لسا	عنة فالتصرف الذي	٨
٧	ن نفذه بعد العزل لا ينفذ	في	الاصح وينزل الوكيل ان جرت احدهما	وقر عليه كل شئ	٩	
٨	يخيرجهما عند اهل	العام	من اهلية التصرف في باب الوديعة	واعلم	انه لا يحصل لرجل ل	١٠
٩	عاجب من حفظها قبولها	و	متى قدر استنبط بشرط المودع والمودع	ان	يكونا ممن يجوز ز	١١
١٠	له التصرف فان	كان	الايداع من سبي ضمنه المودع ولا يبر	ا	الا اذا سلمه م	١٢
١١	يومئذ الى وليه ويجب ان	يحفظ	الوديعة في حرز من لها من الامكنة وا	لظروف	والوديعة امانة فاذا ا	١٣
١٢	ف شرط ضمنها ويجب عليه	مقد	رته من الحفظ وان عين له حرز الجاهل في ا	على	منه او مثله فان حصل ل	١٤
١٣	عليها التلف بسبب اقصا	مه	على المخالفة ضمن والا فلا مثاله لو اودعه	و	قال لا ترقد عليه انك ابر	١٥
١٤	ورقد فان تكسرت فالتلف	طال	ربقر يطره وان سرق لم يضمن لانه محفظها من و	جوين	وان اراد سقرا تصدق	١٦
١٥	الالكها فان لم يكن ظاهرا	اسم	الحاكم ثم الامين والترتيب واجب ورهض ختم	ظرف	الوديعة وهو و	١٧
١٦	ن لو ان يأخذها	و	لم يأخذها ضمن ولو لم يقبل الدابة الوديعة	(في زمان	حفظه حتى هلكت ضمنها ا	١٨
١٧	ثم ان نهى عن عطفها و	كفاية	أمرها لم يخرط اعته لكنه لا يضمن ولو خلط	و	ديعة بما له بحيث لا يحصل خروج	١٩
١٨	أحدهما في الآخر ضمن ويتعهد	ا	لثياب الصوف بالنشر واللبس اباحات	(و ظرف	الوديعة كل ذلك يلزمه	٢٠
١٩	في نيابة لئلا كما يفعل	لمحفظ	نفسه ومتى امتنع من تسليمه عند الا	مكان	ضمن ولا حدهما فضها واذا	٢١
٢٠	ه ذلك أحدهما أو جرت	و	أغنى عليه اقصى الوديعة وان ادعى رد	ها	فا	٢٢
٢١	انه سلمها لرسوله طع في	التنيه	انه نازمه البينة وان ادعى تلفها صدق	ز	مته العين ان لم يكن السبب	٢٣
٢٢	جليا وان ذكر	في	هلا كها ساطا هرا كالحريق والنهب	ما	أشبههما لم يضمن ع	٢٤
٢٣	ز زعمه الابينة مواء	قته	لدعواه والجود بعد الطلب ضمن فان قال	في	ما جحدتها بل أنسيتها	٢٥

او	أوغظت لم يبرأ	الا	ان يصدق الملك في باب المارية هي	مثل	غيرها لا تصح الا من يصح	ح
ا	التصرف منه وتصرف في كل	ما	ينقطع به مع ما عينه ولم	و	جوازوجه الجواز لمن يعبر	ر
خ	خادمة من رجل غير محر	م	ولا مسلم من كافر ولا صيد من محر	م	ثم اذا كانت لا يضاف	ف
ر	رأب اقتسمة فالاشبه يذهب	الشافي	جوازها واذا استعار ثي في فعله	و	فعل مثله ودونه فلو	و
ج	جرت العادة للفراس ففرس	و	زروع جاز الا ان ينهأ ولو استعار	ساعة	استعار لزراعة فثبت	ث
ب	برهة ثم رجع قبل	أخذ	الزروع نظرت فان كان الزرع يؤخذ	و	هو قصيل حصده والا لا	لا
ع	عليه تركه الى ان يبلغ	الحديث	الذي يحتاج اليه ولا يتركه بمجانا	بكر	اه ولا يجوز الرجوع في الحديث	ث
ض	ضرورة والدفن	يث	حتى يبلغ الميت وان اعاره للبناء والفراس	مد	أحدث بعده هائنا مع	ح
هـ	هدمه وأما ما بنى	من	تلك المدة فان شرط أنه يقطع بمجانا	حين	يرجع زعمه والا فان اختار	ر
م	مستعيرها القلع قلع	ا	لا أنه يلزمه تسوية الارض وان لم يضر	و	اختاره المالك	ك
م	منه قلناه اختر	شيلسان	بن امان تقيمه باجرة أو يقطع ويضمن النقص	هذا النهر	وقيل أو يسلم قيمة البناء	ا
ن	نعم لو تشاقت	وخ العلم	يقتارون الاعراض عنهما حتى يختاروا شيئا	و	لغير دخولها ويبيت	ث
ا	اذا شاءهم اسروا	رضى	المستعير ام لا والمستعير قيل أنه يمنع من	عام	الدخول والاصح له الاختلاف	ف
لم	لما فقهه كالحق ونحوه	الله	أعلم ويجوز ان يستعير شيئا لغيره	و	هو في قول عارية اذا	ا
ث	تلفت أو يبيت	عنه	ضمنها للقيمة والاطهر أنه كالضامن فيجب	وقت	المارية أن لا يجهل	ل
في	قصد الدين وصفته	و	جنسه وغيره فان تلف مع المرتفع لم يضمن	و	ان يسع في الدين رجوع بها	ا
ا	اتباع به واسو	كان	له حائط فاعاره لوضع الجذوع ثم رجع	قبل	الانهدام جاز على الاصح	ح
ر	رجوعه ولا يهدم بمجانا	و	اكن يضرين أن يقطع ويضمن النقص	و	بين الاجرة ويضمن المستعار	ر
ب	بقية يوم التالف فان	لد	تم معه فالولد امانة وان استعاره فاسار	بعد	ها الولد والمالك واقف	ف
ج	جاز قبضه وكان عند	هـ	أمانة ولو اختلفا فقال المالك أبرك	وما	أعزتك وقال راكبا	ا
ن	نعم امرئى صدق صاحب	المالك	على المذهب ولو قال غصبتي صدق	ا	المالك أيضا ولا خلاف في الرد	د
س	سبيله أن يصدق	ا	المالك في باب الغصب	الاشبه	فيما وصفا	2
ا	ان حده على الحقيقة لا	لها	ز هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا	ذ	انصب مستحقا لم يحصل	ل

أمن يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه

أمن يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه

أ	أمن يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	هد	فيه مالكة وإن خاطب بخمسة مائة كان	ل	تزمه أن لم يكن أثر
ب	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	في	سفينة لو ما مضى بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه	و	المكان لجلسة البصر فهو
ج	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	قلعه	وإن بقي بساح مضمون ففقد في الميا	ن	لم يبتزح وما بقي
د	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	تفر	أي اليه وإن تلف المضمون أو تلفه وله	م	ضمنه بغير ثمنه فلو عدموا
هـ	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	لم يرض	صاحبه بمن المثل ضمنه بالثمنه إلى التمتع	و	حيث غصب ما ليس له مثل
و	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	يترك	له زيادة بل بالثمنه مائة مائة الغصب	و	الثلث ولذا وصل
ز	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	و	المضمون غائب ضمنه به بدله فاذا	ا	عاد اليه تذا ولو
ح	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	الارض	الارض ولو غصب خفي فبغير ثمنه	م	أحدهما فصار قيمة ما
ط	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	أن يفرغ	أن يفرغ غائبه وإن قطع يد عبده	و	جب الأكثر من نصف قيمة تعدل
ي	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	غصبه	غصبه أم لا وإن أحدث نقصا يسرى	ف	ذلك إلى تلف الآخر
ك	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	الضمان	الضمان كما إذا بل الحفظة أ	و	خلط الماء بالزيت ولو
ل	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	لاجرة	لاجرة لازمة له مدة اقامته	ت	تحت يده ولو أو الخ
م	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	عليه	عليه المهر وإن طاعته لم يجب	و	بغير ثمنه يجب ولو
ن	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	منه	منه لزمه بدله وملكه على الصنع	و	قبل لا ولو خلط برا
هـ	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	التميز	التميز وإن غمز غمز غمز غمز	ح	هز لا ضمن السمين وقبل
و	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	منهما	منهما وإن أحدث فيه عيبا كالصنع	و	أشبهه وأمكن أن يترج
ز	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	فصله	فصله ولم يزد قيمة الثوب فلا شيء له	ا	أن ينقص قيمته جبر
ح	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	يشتر	يشتر كان فيها وإن قصره أو صقله وما	ك	شبه ذلك فلا حق له في ذلك
ط	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	خشب	خشب فاعمله بابا وإن اشترى في الذمة	و	بقصد الدراهم المضمونة فلا
ي	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	رد	رد مثل الدراهم وإن اشترى من الغاصب	و	يصل وتلف
ك	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	والقرار	والقرار عليه وإن لم يعلم فكل ما	ا	ماترا ضمنه بالبيع فلا
ل	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	لشتر	لشتر القيمة الدين نعم في الاجزاء اختلاف	م	ص عليه إذا تلفت لا بفعل
م	أو يبيع الخبز بغير ثمنه ويطبخه ويطبخه ويطبخه	جوع	جوع وما لم يلتزم ضمنه بالبيع وقد	ب	شر منفعته كالمهر فالصحيح

ل	لا يرجع به ايضا فان لم	يا	تفقه تنفع لقيمة الولد رجس به و	اذا أتى	الفاصل بالطعام للأخوذ ذ
و	وأكله الضيفانم را	سه	ولا يرجع على الفاصل وكذا الوقر	به	لما كفه فأكله ولو و
هـ	هيج طار بعد أن حل	و	ثاقه ضمنه وان لم يجبه ولكن فتح عنه	ظرفا	أو قفصا فان قوا وا
و	ووقفه قيمه لا يضمن و	الا	ضمن ان طار عقب الفتح وان فخرقا	في	الأرض مطروحا فمال ل
ف	فيها أو منصوبا فسطبالا	قدام	على الفتح ضمن وان سقط من	موضعه	بمرض آخر فلا تم
ا	الحمل لا يضمن غاصبه	ما	فيه من المنافع الا اذا استوفاه او	يقول	ان يجرى المصليب ويجرى
ع	عود الله هو وكل ما	لا	يصل الانتفاع به واحدا لا رشح على	من	يكسره في باب الشفعة في النفاذ
ل	لما مخصوص لا	يكون	الا في جزء مشاع من عقار اذا احتمل	ذلك	الجزء الشفعة فاما ملك ك
ن	تاجز قد قسم	فا	به لاشفعة وفي الفراس والباء الشفعة ان	يسع	مع الارض بلا قبول قول
ثم	ثم لا شفعة الا فيما	قام	الملك فيه معاوضة اماما لا يتقل	عنده	بوصية أو هبة هـ
ا	التطوق فلا شفعة	هنا	لك وليس لشريك الوقف شفعة و	ا	لاخذ يكون بفن البيع ع
ن	نعم اذا كان الثمن في ذ	لك	غير مئلى اخذه بقيمة الثمن ذلك ا	ليوم	المعقود فيه ولو انفت فت
ى	يشتري شقة صامو جلا فلا	شهر	من اختلاف انه يجزى ان يهل الثمن الذى	نصب	ويأخذ في الحال إل
م	منه أو يصبر لحاول الد	ين	ويأخذ ثم الشفعة على الفور فان طلبها	عند	البيع ولم يجسد د
ر	رجه ثنائفله امتثال ثلاث	ثم	اذا علم وهو يأكل أو في حمام أو صلا	هـ	أمه هل الى ي
ات	اتقاء منه ولو ادعى انه	تزل	يما نظروا ولم يصدق عذرا لان كان الا و	و	ى ثقة وان كان الانخبار ار
ا	ان الثمن ألف وكان	د	ونه لم يسقط حقه وان دل ذلك	اليوم على	البيع أو ضمن الثمن ثم م
س	سأل الشفعة جاز ودرك	ا	لشقص على المشتري ومنه يؤخذ نفاذ	له	ترك القبض لم يحصل حل
ت	تركه أو جبر على القبض كما	ر	ها حتى يأخذه الشفيع واعلم ان النزع ما	نظر	أخذ بعض الشقص تبعضه هـ
ع	عليه يضرب به	النصرة	اذا أغمرت بعد الشراء الموصو	فغند	ما يؤخذ في نظر ورثها ا
م	ما كان بارزا لم يدخل	و	ما لم يبرز يدخل في الشفعة ولو كان هنالك	من	الشفعاء جماعة فكيف ق
ل	لهم الاخذ اذا	كان	انعتبهم مختلفة فيه قولان الاصح منهما ما	نظر	الى الانصاف بقاء فيقسم م
م	ما يؤخذ على قدرها و	ا	لثاني على قدر الارض من باب بعضهم قالهم	وف	ان من أقسام ما قام

هذه أجزاؤه
بها

بها
بها

خ	خبرين أن يكون أخذ الكل أو	تا	ركابه من غير تبعض ومن قدم منهم إلى	المكان	انتزع حصته ولو غرسها	ها
ب	بعد الشراء فله شفع مالاً	بك	بها وتقطع ما غرسه بمجاناً لأنه شريك	و	لم يأذن لك ولو	و
و	وقفها فله فعضه	الا	تخذ فان بعته أحد من المشتري	اليوم	ان شاء وان شاء	ا
ن	نقض بيعك وأخذ من	جنا	بك ولو اختلف المشتري والشفيع في القدر	من	التمن صدق قول	ل
ا	المشتري ولو أكر الشراء فا	د	عاد البائع أخضعه وسلم إليه القيمة	التي	باع بها وان زعم	م
هـ	هو ان المشتري أوفاه	يوهـ	فهل يأخذ القاصي ويحفظه معه	لارمان	الذي يمتد فيه أم يطلق	و
ذ	ذلك تحت يده حتى يقع	الا	عسراف بالنرا وجهان أحدهما الثاني	و	الذي له من الحيار المؤسس	و
هـ	هو خيار الراء بالحب فقط و	مير	ان الشععة تثبت لورثة الشقيق ومثلهم	منله	كالشراء في الشفعة يباين	ج
ا	الطالب منهم أن يقطع الا	تجبا	رياً أخذ الكل أو تركه في باب القراض	و	لا يصح التقديسه	هـ
ب	بشعر النبرين بلانرا	ع	الا أنه لا يصح في مفسوس ولا يجهول وو	قمت	الصفة فيه على تعيين ما	ا
ح	حصل عليه القراض	الذي	العلم بغير شرائها الاخذ خاص والاشترائي الرج	أما	لوقال على أنه مير	ر
د	ربحه لك أو ربح ما يبيع به	ين	لأشقه قراض فاسد لذات صرف فيه	م	تصرفه وأجرة المثل نصب	ب
ال	العامل فان باع بما لا يتفا	بن	السع بثلث لم ينفذ تصرفه فيه ولا يجوز	ز	الاعلى جزء معلوم كرجعه	هـ
ش	شطره وفي وجه صحيح	منهـ	ص لوقال والربح بينا صح وحكما بأنه ير	يد	نصفين ولا يصح الاقبا	ا
ع	عرف أنه يبيع ولا يند	ر	وجوده ولا على ماملة شخص بيمينه	و	تطبيقه بشرط لا يصح	ح
ب	بل لو قدر مدة وقال	فا	ذا خرجت لا تبسح لم يصح وان قال ذ	خرجت	لا تشترط صرح وان شرط تصرف	رف
ا	الملك معه فلا	غر	وانه لا يصح وله شرط عمل غلامه	يو	ص بالاحياط وهو	و
ص	سلامة البيع من العقب وسو	اه	كالببيع بسنة فلا يجوز جله ولو يو	م الا	باذن وله شراء المبيع حيث	ث
ر	رأى في شرائه غبطا	حتى	ان المبيع الذي فيه عبث لا يجوز	حد	هارده حتى يتفقا أولاً	لا
هـ	هما على رده وما	قبض	للقراض لا يفسد بربا ما لا أذن	وسا	فمرر جاز وحيث	ث
ا	أنفق العامل من المال	على	نفسه في الحة مرغوم ومثلاً في لا يبر	ر	على القبول الصحيح	ح
ثم	نصيب العامل فيميز	هـ	بعضهم بملكه من حين يظهر ل	ج	والاصح أنه لا يملكه بغير	ر
ا	القسمه والصحيح ان	الملك	في شر جبر مال لمراس فوزه الملك	بعد	نصيبه من الربح وكذلك لك	ك

نائبكم الزمان في روفه فالحروف الارب

ووفى لكم ما وعدكم في روفه فالحروف الارب

ن	تتاج رقيقه وكسبه وبعض	الناس	يقول هو مال قراض وما حدث من نقص في هذا	المال وكان قبل تصرفات	ات
ا	العامل فالاصح فيما	صر	حسابه انه من رأس المال وما نقص	ق منه بعد التصرف	ف
ن	تجبره من الربح	وا	ان اشترى للقراض في الذمة وهلك المال وفا	قبيل أن يسم العامل ما	ا
ذكر	ذكر من الثمن قد قيل الا	مر	فيه يلزم العاقل وفي البويطي يلزم المالك و	قبضهم وقال اراد ان تلف قبل	ل
ال	الشراء فالعامل بطالب	به	اما بعده فيطالب الرب المال ويكونان ف	له متى اراد او أحدهما ومتا	ا
ز	زال عقل أحدهما أو مرض	الى	ان اغنى عليه انفع الخ القيد	اختلفا في قدر ربح	ح
ح	حصل أو قدر رأس المال	عد	ثاني قول العامل يمينه وكذا اذا حصل	م فيما اشتراه وانما كسر	ر
ا	المال كونه للقراض ف	ن	القول قول العامل وكذا اذا قال اد	اليست المال ولم يتصرف	ف
ن	فان عينا جزاء العاقل	وجرت	المتازعة في قدره تعالى فلا تلزمه	الاجرة باب العبد اذا كان ماذونا	ا
في	في التجارة فما يلزمه	من	دين التجارة يقضى من مال التجارة	من كسبه فان لم ينفاه هل	ل
ح	حتى ينفى ولا يطالب في	هذا	سيده ولا يقرب الا فيما اذن له وان	من شيء اجتنبه ومتا	نا
ر	رسمه التجارة لم يجزه	الا	جارية ويلزمه الاحتياط ولا يجتذ الدعوا	ولا ينص ذلك على الناس	س
و	ولا يبيع فسيئته وليس له	مير	اث من ميت وان ذلك مالا لم يملك	شيئا وان خرج من شيء	ي
ف	فيما يباعه مستحقا طوب	ا	لعبسوسيده وان اشترى بغير اذن السيد	ايبيع باطل وليس	س
ه	هنا الا استرجاعه ولا يلزم	مو	لاه ان كان قد تلف ولا رقبته لان سيدهما	لذلك نعم يطالب لو	و
ف	فان الرق وصا	ر	حواجر باب المساقاة في تنقيد بلفظ المساقاة	بما يؤدي معناها ومورد	ا
ال	الفضل والعكر لا	غير	وان ساقاه على ودى الى ممددة و	في يقضى بأنه لا يحصل	ل
خ	جمله فيها أو كانت الاحتالا	ت	متعارضة ليهضم ويشتطكون الودي والا	من مرسدة وان يكون قد	د
ر	رسم ممددة يسم	الناس	ان المعقود عليه يبق في والتجوزا	لا على بزم معلوم من ثمر غناب ونجس	و
ف	في نفسه معلوم كالثلث	و	لوعينه ثمرة نخلات لم يجز لان فيه	يرى وتلزم بالعقد والرموا	وا
ال	العامثل كل ما	حصلت	به الزيادة في الثمرة من التلقيح والتي الذ	يحتاج واصلح المسائل لروى	ق
ا	الشجر كالسواقي وما	بين	الاجابين وعلى رب المال ما يحفظ به	صل من مثل الحيطان والدلو	و
و	والرشاو خراف التهر	والمصو	صاه لو اشترط ان يستعين في العمل	أو أقل أو أكثر أرقا	ا

لبيحله العظم وهو حذفه وانزلوه

بأن ينفذه في سنة واحدة أو في سنتين

ل	رب المال جازو	ر	بالمال يترك له السد هو أمين فيما	ا	دعى عليه من خيانة فلو لو
ي	يثبت له من شأن ضم	ا	ليه من يشرف عليه فان لم تحفظه	ح	اسنة استوفى من يحصل صل
د	دفع الضرر به و	يو	خذ الاجرة من العامل وكذا اذا هرب أو وا	ف	قتسرت سناً جاعل ولو و
خ	خرج فقيراً انفق ر	ب	المال باذن الحاكم فان أنفق بلا اذن فخرط	وهى	لا تلزم العامل فاذا ا
ل	لم يبيد من يقرضه فله	أ	ين يفسخ وللعامل الاجرة الا اذا كانت الثمرة	عند	ذلك ظاهرة فحصل ل
هـ	هناك الشركة مع انفا	خ	العقد فيبيع المالك أو يشتري نصيب ذا	ك	أو بصبر وان مات وسمح ح
ال	الوارث بقامه فليس لصاحب	الملك	منعه والاستوفى عليه من ماله	و	تلك العامل جسمته من غير ر
خ	خرج حال الخروج	المو	جود منها في باب الزاوعة في	عليك	اذا أعطيت أرضك ك
ر	رجع الالى زرعها و	يد	شغل ممل في اياض فخرج منها ان يكون ذلك	و	أردا على أرض فيها ا
م	مغارس شغل أو كرم	وين	تلك المغاريس يياض فلا تزرعه فيه	دو	ن المساقاة بل اذا ساقبت ت
و	وأثبت للزراعة تبعاجاز	ا	ذا كان البسوم منك في باب الاجارة في	نك	تحكم حين تنامل أحوال ال
هـ	هذه الاجارة بانها يبيع	للمالك	هي المنافع وتنمق بلفظها ويمنعها	كقولك	أجرتك وأكرمتك الفرس رس
و	وتضوه سنة بكذا	و	تقول قبلت وضوه وشرطها منفعة لا تحرم	عليك	فلا تنصع في الزم ونضحو و
ح	حولة خمر ونزير و	الامرا	ذا كانت على منفعة معينة كاستأجر	زبدا	الصح أو الدابة لا ركبها ا
ذ	ذكر روافيه الجواز ولا	مرا	في حمتها على منفعة معلومة	ينصب	لهادته وتشتغلها بخصم ل
ف	ففرس يركب أو	سلة	يحفظ فيها فاذا استأجر أرضاً لا تجل	ز	راعة فليكن ساقية أو لها ا
هـ	هناك ماء عند رذا	و	قعت الاجارة على معين فلا بد ان تعرف التي	يد	هال كروبا وجرل ريش ش
والج	والخبر بوصفها لا يكفي و	زمو	معرفة قدر المنفعة وهي تفيدر	ا	ما بال ممل كبح وركوب ب
ز	زلفقة واما بال زمان مثل	ا	للكي فان تذرهم ما معاك البقاء قدر	با	حدهما والاصح انه اذا أجرها ا
م	مسدة تبقى فيها صح و	الملك	في المنفعة يسيق للسناجر ولا يبيع با	لا	جارة الخيل وان كانت كالبيع ع
و	واتها هي يبيع بحكم	الحا	زوال الجهل بعرفة جنس الاجرة والفة روال	صفحة	رفلا بد من اتوال وال
هـ	هذه المعرفة فلو لنا	هد	مالا جزافا وعقده جازوته ليقها على	ا	لشرط لا يجوز ويجزى
و	وجوب الاجرة بحري الثمن	في	البيع يجب بالقديس تقري بالانباء	ومعناه	فاذا سلها اليك ك

زيادة حرفين أو ثلاثة أحسن حرف وأدب

حسب الجواب أو ثلاثة أحسن حرف وأدب

ز	زمان الاجارة استحق بالاجارة	ج	ع أجرته وان لم يستوفى فان كانت فاسدة	الزم	أجرة المثل وقبول قول
ي	يحب على المكسرى أن يؤ	د	ما يحتاج للمكسرين كفتح الدار وزمان	ا	لجل وزمانه وقته
ا	أما ما يحتاج للكمال	الا	تنفع كالحمل والقطا فلي المستأجر	و	الحسن والبالوعة في أول ول
د	دخوله ينقها المثل في الا	ن	اذا ما لها المستأجر فانه يؤ	خذ	بغيره على الاصح وعلى
هـ	هذا المكسرى ما جرت به	سنة	الكسرة من الرفع والحط واعانة النا	ز	لوالراكب ويبدل لمن ليس
ح	حركته قوية وان أكرى على	واحد واتين	جاز أن يركباً مثلها ودون ما لمن يز	يد	عليهما وان أكرى الى موضع ع
ف	بغاوزه لزمه المعنى	و	أجر المثل للزائد ولو جاهد فوق المشروط و	ا	لملك حاضر فلك قبل ل
ي	يضمن القسط فاذا انط	عشرين	مثلاً فلهما ثلاثين لزمه ثلث القيمة	و	هذا هو العيص وفي
ن	نفس آخر يجب التمسك	وا	ن لم يضر ضمن الكل ومتى تلف ما استأجره	لم يضر منه	بل ينفسخ في الايام
ا	الباقية دون السالفة وان	دخلوه	في العقد صحها فغيب أو بان به	عندك	عيب قديم فنفسخ جاز ولو
و	وقعت العين المستأجرة في	حصن	فأصب منه ما حق اقتضت المدة فلهما المثل	تأجره	كما لا يكون ملزماً
ث	ثمن مبيع تلف قبل أن يقبضه	تعر	ى اليه واذا مات الاجير في الحج	و	أحضر قبل الاحرام لم يحصل
لا	له شيء أو بعد الاكراه	واستقر	ت الاجرة واراقدا لما بقي وان أضره موات	دو	ن تمام الاركان المقصودة
ث	ثبت له أجره كله	أمر	نالمستأجر ان يستأنف من يحج عنه وان خا	نك	الجمال فهرب عنها فالنظر
هـ	هناك للقاضي ينقها	ا	ما من مال الجاهل أو يقتضيه له أو يدفعه بها	بشر	ا الى المكسرى ويسأل
ا	ان كان نقه جسمه	لتمسكو	ب عليها ينقها والانسب نقه	أى	المقدين مات فنظام
ح	حكم الاجارة باق	ر	سموا ان المستأجر أمين وكذا الاجير اذا	خذ	العين وتلف لا يضمن وقالوا
ر	رد العين المستأجرة	واجب	على المستأجر وان اختلف في الرد فان نقض	وقول	ان القول مطلقا
ف	في الرد قول المؤجر	خرج	بعضهم وجهان القول قول المستأجر	في	ما اذا باع العين قبل
ا	انقضاء الاجارة قولان	ا	لاصح الجسوز ولا ينفسخ لكن اذا لم يقع	التحذير	لشتمه ما علم
وا	وأراد الفسخ جاز ويجوز	لنا	اعتاق المؤجر ولا شيء له وقيل على سيده أقل	الا	مر من أجبره أو و
ر	واتب نقه له	صر	حوالته تجوز اجارة العين المستأجرة وفي قول	سد	يدان عقدها لا يستأجر لبا من
ب	به وعليه الفتيان	من	عده على عمل في الذمة لزم تسليم	الا	جوة قبل التفريق من المجلس

لما

ل	الارض لم يصح وقيل ل	ن	أراد أن يشترى من المعلنين	م	زالت الارض فسلوان	م	زالت الارض فسلوان
ل	ثمة منه سهلة الخروج	ن	الاول اصح والمعلن الطاهر هو الذي تكون	و	فيه فيسه انه يصح	و	فيه فيسه انه يصح
ل	الكحل من اخذ شيئا منها فهو	و	روايات قوت واللفظ والموميا	ل	ا اذا طلبت كالبور	ل	ا اذا طلبت كالبور
ل	يعطى أكثر منها	فلا	فالسابق أحق بأخذ قدر حاجته	ه	له وان ضاقتوا زعا	ه	له وان ضاقتوا زعا
ل	كان مما لا يحصل	ن	كان الموجود ميا ما كلاله والمطبو	ان	اصلا وكذا الحكم	ان	اصلا وكذا الحكم
ح	يبيعها فهذا يصح	استدل الناس	كلواضع التي يصير للماء فيها المحار	يسلمها	ض ضرورة الامونة	يسلمها	ض ضرورة الامونة
ر	يطبق أهله سفر	ملا	ان ضمن الاسام أرضا لثراها بل الصدقة	و	منا غلبكم بالاحياء	و	منا غلبكم بالاحياء
كا	ما يكون لمن زكا	وأحسن	يضر بباب القطة في الالتقاط جائز	لم	النسبة جائز ذلك اذا	لم	النسبة جائز ذلك اذا
ت	ويصرف جنس اللقطات	الناس	ذلك ثم يعرف قدرها وصفها وتشرتها في	يفعل	ر رايه في دينه فيستحب أن	يفعل	ر رايه في دينه فيستحب أن
ا	ت أمكنتها	وجها	تعرضها في الاسواق وأبواب المساجد	ودعا	ووعضاها ووكاهها	ودعا	ووعضاها ووكاهها
ل	ان من التقط يحفظ المال	واعلم	كل يوم من يومين ثم مرة ثم أسبوع ثم شهر مرة	الناس	ه هكذا سنة ينسأدى في	الناس	ه هكذا سنة ينسأدى في
ر	كانت مما يحققر	ان	ماله لا يلزمه التعرف بل يستحب	الى	و ويسلمه عند الوجود	الى	و ويسلمه عند الوجود
س	انه قد أعرض وبس	كل	متعلقة بذكرها فإذا ظن	نفسه	ا أوجينا تعمر فيها مادام صاحبها	نفسه	ا أوجينا تعمر فيها مادام صاحبها
وا	حسدت من زوائدها سواء	ما	صاحبها قبل لثقل أخذها وأخذ	وأجاب	سك سكك وتلك فإذا نادى	وأجاب	سك سكك وتلك فإذا نادى
لا	منه الحكم بان لا	تجب	ن مضت السنة ولم يطلب ثقلها أو ضمنها وما	ا	المتعلقة والمتعلقة	ا	المتعلقة والمتعلقة
شبه	بزيادة متعلقة والنسب	منه	دأة حتى تملك فان غلبك وما صاحبها أخذ	لما	ن تضمنه قبل التملك بل له	لما	ن تضمنه قبل التملك بل له
ا	قيل يجوز له وأما المبدع	بما	التقاطه الا للقط لا التملك ور	ليك	ال الضائع في الحرم ليس	ليك	ال الضائع في الحرم ليس
ع	متعد بذلك فليزاع	فهو	هذا قول نجيزه فان التقط	وغير	ث ثبت صحة التقاطه	وغير	ث ثبت صحة التقاطه
وا	من عليه والمكاتب قالوا	منصو	برون حيث إذا للقط هو السيد كذا هو	هم	ا اما باذن السيد فيصح	هم	ا اما باذن السيد فيصح
لم	الجارية التي لم	صاحبها	من القولين قول نجيزهما من الناسق وال	ونظير	ن تميز لقطه	ونظير	ن تميز لقطه
ن	وجبضا له لما بالجري	من	لا يجوز التقاطها لملك بل للقط و	ت	ي يحرم وطئها اذا وجد	ت	ي يحرم وطئها اذا وجد
و	لا يلقط التملك ولو	ذلك	قوة كالبير والفرش أو وجد طائر افكل	له	ا امتناع كالطبي أو	له	ا امتناع كالطبي أو
ا	لا يتمتع من ذلك كالفم وغيرها	ما	التضامير وكذا غيره في الاصح	شوكة	ل لقط الحفظ من له	شوكة	ل لقط الحفظ من له

م	من صرا الابل	و	ابن البقر من اولادها يلتقط للثعلب	أحسن	من ذلك الفحل	ل
ن	تحتفظها لملصها	في	يدك وتبعر بانفاقها وانت تحبيري	ز	لثبعها في الحال وضاد	نفاذ
ر	رسم اليمع منوط على	النصو	من بان الحام ان كان موجودا فاذا وقعت	يد	ك على الثمن جاز لك	ك
ك	كاسبق تعريضها فكله وان	ر	دت ذبيها وأكلها جاز وتضن اذا	انتصب	لها مال محقق	ق
و	واذا أردت معرفتها	في	يدك فكلتها وتنفق باذن الحام والا على	ز	في حيوان مأكول	ول
ي	يوجد في البلد في	شهر	الوجهين حباب اللقيط في النقاط المتبذلا	يد	انفع في وجوه طرمة	ه
ج	جنابه فان وجدته	صغر	اليد فنفقته من بيت المال فان وجد معه	لا	وكن على	ي
و	وجهه ينسب اليه قال	ما	مة الاحصاء هو اللقيط ينفق عليه منه الا	نه	يحتسب الجاذن	ن
ز	زعم الحكم وشكك بالام	م (اللقط)	اللقط بدل الحرب اذا كان بها مسلم واحد وهذا	متعجبته	ثم لا يبع	ح
فيه	فيه رق وان كان	عما	للرقيق ويزرع من الفاسق والعبد	اذا	أخذ كافر وقد قضى	ي
ا	انه مسلم فلا يلبس	ث	له ماله والحضري اذا التقطه بدوى	ثبتت	يده عنه أو حضري يرجع	ع
ل	لبس غير بلده	وعثر	ة البلد من يتقرب به جاز والبدوى بالبدوى	تقول	يجوز له به التقتل	ل
و	وان التقطه اثنان	فا	يقف الاصم انه يقدم غني ومقيم على	ما	سواهما وعند التساوى	ي
ق	قارعا بينهما	وفي	مستورا العدالة والعدل تقديم العدل	أحسن	فيجب ان ادعى مسلم منه النسب	ب
ص	صاح الانتساب و	ر	جع اليه وان ادعاه كافر قبل منه	الز	منه نفقته بذلك	ك
و	ولا يتبعه في كفر وملازمة	بيع	وسكنائس الابينة بنسبه ولو	يد	عن نسبه عبد وقيل	ل
هـ	هذا سيده مع وكذا	من	غير قبوله في الاصم ولحق ونسب الولد الكا	ين	لا يبع بدعى امرأة الامن	من
و	وراء بينة تقيمها وقيل	العا	دمة والزوج يلحقها دون المزوجة	اذا	ادعاه اثنان وكل	كل
ا	اقام بينة أو ما اقا	م	واحد بينة عرض على القافة فان	جعت	انه ولد أحدهما	ا
س	سلم اليه دون	الثاني	وان نفقته عنهما أو ألقتهنهما أول يدوم	تقول	أول يمكن هنالك	ك
قا	قافة ترك فان بلغ و	جاء	الى أحدهما وانتسب اليه قبل أو	ما	اذا ادعى رقه رجل	ل
ط	طالبناه بينة انه ملكه	ابن (أمة)	أشراه أو شراهه فقتل اللقيط اخذ الاما	أشرف	في ما يراه من دية	ة
ا	أو قصاص وان قنفوو	الدو	ه مجهولون فادى السريرة وحصل من	القاذفين	الانكار قاله	ول

ل	للقاذفين على الجسد	يدار	بما الحكم الى اصل برهنة نقتسه	و	لويبلغ للقيط الموصوف
ثاني	ثاني اعزمه عما كان عليه وهو غلام	من الاسلام	الى الكفر فانا	تقو	ل ان حكم بالاسلامه في ي
ا	المصغر تبعه الاية فان الظاهر	انه لا يقرر على الكفر وان كنا نقو	ل	بالم	لامه تبعه ا
ل	للسد شذنا عليه وحاصر	ناه فان صمم عليه تركناه وان افر بارق بعد	ما اقدم	وتم صرف	وباع ونكح ح
م	مدة فان كان قبل اقراره بهذا الملك	قد اقر بالحرية لم يقبل والا بطلناه فيما	عا	الى اثبات احكام	كام
ت	نضر بغيره في الزمن	وز تقبل في المستقبل في باب الوقت	مرا	ان الوقت	الصحيح ح
ح	حق وقربة شئز	تتق عين معينة ووقته اصم	وما	يصح الا فيما	يسفر ر
ر	رسم الانتفاع به	مع بقاء عينه كسفار وحيوان وانما	اقل	ل وشرطه	بر ومعمروف
ل	كالوقت على القناطر	لا يجوز على حري وفي المصدق على الذي	قو	اب فيصح عليه	وقتنا ا
و	والوقف على نفسه لو ار	ادع باطل ولا يصح على مجهول وجنين وقه	به	العبد لا يصح	واو لو
ا	اطلقته ولم تقصده ار	الى سيده والوقف الملق بشرط	وما	كان منقطع	الابتداء فذلك املا
ل	لا يصح وهو كالوقت على ا	لمجهول ثم على الفقراء واما المنقطع الاخر	مثل ا	لوقت على من يعلم	علم
ح	حل الوقت عليه ثم على ا	الارقاء لانفسهم او على مجهولين وما	اشبه ذلك	صح على الاصح	وكان ان
ر	رجوعه بعد الاول الى من	ان قريبا للوقت وان وقت على زيد	ثم	على الفقراء	فردده
ف	فهذا وقف مصر	منقطع الابتداء فيسطل ولو	لله	وقف وسكت	اذ اذ
ا	انشاء عن صرفه	حد لم يصح في اصح القولين	اذا	اراده اشترطنا	ا
ل	له الفاظا صريحة يثبت باد	كوقف وجبست وسبست واما تصدقت	فان كنت	نا وياه صح	وكذا اذا اوضعت
ر	رسمه بما يقتضى أنه دا	كصدقة مؤبدة ونحوه صح واذا ا	ديت	مثل حرمت	وايدت فليس يصريح ح
ا	الا أنه كناية فيه	اذا شرط فيه اختيار وان يبيحه	ا	ذاشاء او يرجع	او قد ر
ب	بسنة بطل واذا	الوقت انسان فالملك فيه فاجت	مما	وه وبخسهم	يبيع الملك ك
ع	عنده للوقوف عليه لانه	في الفسلة يملكها ملكا تاما و	معرفة	ضعف ذلك	ككونه ما
ي	يلاك وطه الموقوفة عليه	بجماع لكن اذا وطئت كان ملك مهرها	متفردا	وكذلك لوجاء	من قبل قبل
ج	جارية الوقف ولدملكه وجاز	وه منسه وقيل لا يكون ملكه	فانه	ولد موقوفة	فيكون مثلها ا

وله المسمى وهو حذف الابع والمرفاط

وهو المسمى وهو حذف الابع والمرفاط

و	ولذا اتف السوقو	فوما	زالناظر النرم اشترى به مثله	يكون	وقسمه مكانه فان فضل	ل
ز	ز ياد شري شخص ولذا جعل	رب	الوقت النطر لرجل تعين والا كان امره	مرفوعا	الى القاضى ويتحاطا ناظره	٥
في	فيه كما يتحاطا في المالك	المالك	النسوة اليه وينصفه من حيث شرط	بلا	اسراف وان لم يمتها	ا
ال	ال السواق جعلناها	في	الغلة ويصرف الغلة على شرط الواقف من	تتو	يع مصادرها	و
ط	طرا من الواقف انوارا	با	منته قد يم وتاثير جاز فان لم يعضه الناظر	هونا	ين واسومات من مكان	كن
ي	ي يشفى السوقف نهز	خ	اليه البطن الثاني ويعدوه مؤخرانا	مثل	القولين انفسانها بالموت	ت
و	وقيل لا تنفخ بل	سها	البطن الثاني تتلق بالاجرة	با	تخونها منها من	من
ه	هذه المدة السقيمة ولو وقف	وطرد	الوقف على ضرر وجزوه	زيد	ثم القفراه فعدمنا حرا	ا
و	وحجرة اخذ زيد	الكل	وبعد الفقراء باب المبيعة	و	المبيعة فبرية واصل	صل
ذ	ذ انك انها تجلب السودة	وا	لأجروهي للأقارب أفضل ويستقبل ذوى	المطا	يا قارى الاولاد فها	ا
ف	ف اذا وهب لتساج	سر	الغنى أفضل وتسمى صدقة وما	بها	دي به الاخوان ويحصل	ل
ل	لهم فهو هدية بشرط ما	و	هب ان يجوز يعمه فان ظاهرا عرتك	لدا	وهذه أوجها لك	ك
د	د رقى سوا قالو	اهلك	بذلك أم لا بل ذلك يصح ولكن لا يد	نخل	الاهوب ملكه الا بكلمة	لمة
ا	الايجاب والقبول وانقبض	من	بعد الاذن فيه وان كان تعيد الموهوب	واذ	نه في قبضه فتمليكك	ك
ب	بعض زمان يتناق قبض	المالك	الموهوب بقبضه وان ما قبل قبض جزء	انا	ب السوارث فيه وان	ان
ع	عن السو ولا فوغب	طائفة	من ماله لولده بازوك أن ترجع نيا	ديت	منها لولا وكذا الامهات	ت
و	و سائر الام	ول	الزيادة المنفصلة للولاد لا المتصلة	نكره	أن يرجع الا اذا روى	تي
ال	ال النظم	وروا في	مصلحة بشرط رجوعه بقاءه في سلطنته	فا	ان كتابه أو رهنه قالو	ا
ح	حرم عليه الرجوع	في	ذلك حتى ينقش الرهن والكتابة ويجز على	و	نصب الغسراء وحاول	ول
د	د رجوعا فيه لم يبرز ان يباعها	ذى	الموهوبتا وهما ثم عادت لم يرجع	وفو	جب جواز الرجوع في الفرج	م
ف	ف في وجبته ضيف	الحجة	لا يرجع ووطه الاب بالسو هوية لا يكو	ن مثل	الرجوع في اصح ما نقلت	ت
ال	ال العلماء وقيل يكون رجوع	ما	ومن وهب ان هو ا على منه ندب ان	يا	نختمنه وشبهه لم يكن	كن
خ	خ تروج الذ	وايلاز	له على الاصح فداوان رجلا وهب	رجلا	شياا بشرط عليه هو	و

امس كمال واقبه القبض وهو السقاط

من كمال واقبه القبض وهو السقاط

ا	أن يعطيه أو اباعها مثل	أربع وعشرا	أوقية من الفضة وغورها فاذ	أقبل	صح وكان الحاصل	صل
م	منها ابعا وان شرطه	و	هرجهول لم يصح في باب الوصية	و	تصح من م يكون مكافا	ا
س	سواء المسلم والكافرو	في	الفيه خلاف الاصح صحتها ولا	يا	تم الامكافا لا يتراب	ب
أ	أحد بعد التمسوا وفي	العا	دم البصر خلاف الاصح يجوز أن يكون	ذاها	بالوصية اليه ويصح	ح
ج	جعلها الى اثنين فلا يقو	م	أحدهما بالتصرف دون الآخر اذا	ادخل	الاثنين شركاه واذا	ا
ا	أراد أن يوصو كل في	الذي	لا يتولى منه جاز له ذلك ولو	يريد	وصى أن يوصى لم يجز بل	ل
ز	زعموا انه ذلك	بعد	الاذن ولا تستم الا بالقبول وله أن	يا	ق به لفظا كقوله	ج
و	وقدمت الذي وصا	ه	قبلت وكذا في الاصح ولو أن	رجلا	قبل الوصية في بقاء	ا
ا	الموصى لم يكف ولو	ادى	المزول انزل ومن أوصى الى عبد	من الرجال	فله عزله أخبر	خبر
فيه	فيه فيسحق أم لا	النا	س مجموع على ان شرط الوصية به الاباحة	فكل من	أوصى بمصرم قتلك	ك
ال	الوصية باطله ولو	صر	ح بالوصية لو ارث صحت في الاظهر اذا	أجا	ز الورثة وأكثرهم	م
ق	قال بصحتها لقائل	ولد	اخذ في الكفر بعد الاسلام ولكافر محار	ب	وتستحق الوصية عندنا	ا
ب	بالموت اذا لم يتبين	الا	هل لها كالفقراء فان كانوا مثنين	فهو	موقوف على قبولهم فان	ن
ض	ضرب الموصى له في الارض	شرف	القاضي عليها حتى يعود فان قبلها أخذ	الذي	حدث من زوائدها وفي	ي
و	وفاته بعد الوصى يتقبل	المالك	في القبول الى وارثه واذا أوصى بالثالث أجز	نا	ها والورثة اذا	ا
هـ	هم فقراء فاقصر	ووقف	دون الثلث فهو أولى اما أكثر منه ان أرا	د	الوصية به امر ومو	و
و	وليس له وارث بطلت	ا	لوصية في الراءدون كان له وارث فقال رأ	يت	ان أجزها فاشبه	ج
ا	القوانين الجواز ثم التطوعات والمطاع	يا ما	وصى به منها فهو ومن الثلث	واذا	جعل من الثلث واجبا	ا
س	سلم منه فلو أطلق	ونزل	الواجب في الوصية حد من رأس المال ثم	نا	مضى ما تخل	خل
ق	قوة المرض فتسبرعته في	المالك	الذي له موقوفة على الثالث ان اتصل	دا	وه بالموت وكذلك	ك
ا	التصرف من العار ب حال	المجاهد	ة والتسام القتال يكون	مضافا	الى الثلث وكذا التصرف عن	عن
ط	طالب دمه قبل	الى	قوله أو كان في سفينة والبحر متقح وكل من	انصب	لوصية وهو و	و
ح	حاشا لم يخوف هو ولا لاجبا	ز	هم حكمه وتعتبر من الثلث قيمة العبد في	مثل قوله	أوصيت لفلان بخراج	ج

من المالك بن و يجوز فيه المص وهو

من المالك بن و يجوز فيه المص وهو

م	عالموكي واذا عجزت لما	يب	ه عجزت في المرض قدم الاول اما الوصا	يا	ان تفرقت او وقعت دفعة واحدة
س	سواء في سقط على الجميع	قبض	كل نصيبه فان اعتق الموصي فيها	عبد الله	ثم عجزت لم يقدم
ال	العتق بل يعقق بقطعه	على	الاصح وان كان كلها عتقا بل وثلاثة اجز	اه	يا من بالقسرة فهي من أدلة دلة
س	سنة رسول الله و الناصر	ون لسنه	بتمسكها عند الضرورة و	أبا	ها بعض العلماء واذا واذا
ا	أوصى له بعين حاضرة و	هي ثلثا	له وبقية غائب او مؤجل الى	بكر	عقد مشلا وارادها فليس من
ك	كذلك بل ما استطاع	طلعه	من الثمن وعجز ملك منها قدر ثلثه	و	وقوف العين وكذا هو لا يمكن كن
ن	نصيبه المتعجز منها لانها	تمز	ي اليهم فلا تصرف في بعضها دونهم حتى	يا	خذوا مثلها وما
و	وصى به من عين مملكتها	فلت اياما	مثلا ولا مملكتها باز وكذا يجزى كل واحد	عبدان	وبالابق قبل
ي	يعود وبالطير الطائر وما	أشبهه	وما ينتفع به من النباتات	ويا	من الترع باقراره عليها ا
ج	جاز الوصية بها كالزوي	ن العسفة والسرجين والكلب	وتبطل فيما عزم على	صاحب	لها انتفاعها كالتعمول ل
و	وان عجزت واذا كانت و	صيته قالوا به اعطوا لوسوي القاصي و	الذي	فان قال للافريين منها	ها
ز	ز من عجز الابعدين و	الكل للافريين ويقدم ابن على أب فيها	رو	ي وان عجز على جذو كانت	ج
في	في القرب الام كالأب و	البن والابن الحكم سواء ويشبه أن	يا	يخذ كل من حضر ر	ر
ه	هناك من الفقهاء اذا كان	يصادمهم فان اقتصر على ثلثه جاز واذا	ان	لطين الفقهاء وعمر و	و
ا	الوصية فهو واحد منهم	عزى الحكم لو يعطى أقل ثلثي اجز	تا	ه واذا أوصى بشيء ي	ي
ل	لحل امرأة فالحكم فيه	أن يعطى حلها الموجود حال الوصية	وما	أوصى به للعبد حكمة ا	ا
ع	ع عليه بأنه لسيده فالو	في عمر الوصي حتى عتق العبد فهو له وان	أ	وصى لرجل من رقبته رأس س	س
ص	ص صرف فان لم يكن له و	فتبطلت وان كانوا متلفوا جرت وما	شبه ذلك	وبقي واحد قالوا و	وا
ب	بقي له يأخذه برأ	ان قال اعطوه شاة تناول المصيبة والذكر	واعلم	انه اذا أوصى بدابة كانت	ب
و	واقعة من بين	واب على الفرس والبغل والجار في الاصح و	ان	قال اعطوه من حاصل	و
ه	هذه الكلاب كلبا أعطينا	له الباقي وان لم يختلف الا كلبا لم ينظر الى	العدد	والجمع وأعطياه ثلثه وفي ي	ي
و	وصيته بقوس يستعمل	من افطه فيعطى قوس نصف أو ربع وان	الذي	كوقد اقترنت به ه	ه
ا	الدلالة على أحد هامل	ذلك بضمها هامل واذا أوصى بالبحر وسوا	كر من	رأس الم	أم

ل	للمائيل ولاؤه ولو اعتق	الا	نسان بعض عبيده بمجلافة تفصيل	لجال	عتقه فاذا اراده
وه	وهبته فيمن شاء فان	ما	تعين الوارث ولو اعتق واحدا	وعترة	من عبيده معينا
وا	وادعي الاشكال والنسب	ن	ترك الى ان يتذكر ومن ذلك احد	أصو	له أو فسر وعه عتق عليه ولو
س	سقط في ملكه	و	هو مختار بعض واحد من القروع والاصو	لو	هو موسر قوم
ا	الذي لثريته وعليه لا يلزم	الذمة	ان كان مفسرا أو ملك له بارت والتوصل	في المو	لودين والوالدين الى الشراء مما
ط	طلبه يستحق للمنفق	فا	نه أو وصلة (باب التدبير) يجوز تدبير مؤ	نت	ومذكر الا ما جاء به
ال	النص بمنعه مثل	جا	رية مستولدة وهو مندوب ويعتبر من	ثلت	ماله وصري عتقه أنت
خ	خلف موقوف تر وقس	به	ما تشبهه وكذلك ذرتك وانت مدبر	ما	ويابسه ذلك في
ا	الاصح ويجوز تليقه	الى	وجودة صفته كقولك ان دخلت الدار مرة	وخس	مرات فانت حرة
م	من بمدموق ويجوز	ذلك	في بعض العبد ولا يسرى ولو دبر	جوار	ي وتصرف فيه بطل تدبيره
س	سواء البيع والرهن فلو	أقام	معهن وأحبهن بطل أيضا	و	لا يبطله الكتابة ولا
ال	التدبير يطلها بل يكون	معتلا	حكما وان ولدت المدبرة من	عشر	فزوج أو غيرة ولدا
م	منعناه ان ينتقل	الى	حكمها وان كانت عند التدبير عاملا فعند	بنا	جلها مدبر ولو
غ	تحلى المدبر بالاسلام وأبى	ان	يسلم السيد رفعا يده عنه الى أن يعو	ت	أويسلم ويؤخر فان حصل صل
ر	رجوع منه في	ما	دبر بيع عليه (باب الكتابة) وإذا	واذا	أردتم افتقروا دروي
ك	كنهم انها من القسرا	تفي	المرض تعتبر من الثلث ولا تصح الا من	جا	تر التصرف ولا تصح الا
وا	والعبد المكاتب بالسخ	عا	قلد شيد ولا تشيب الا لكسوب لا شجا	وز	أمانته وهي غير
ما	ماضية الا بموضع معاو	مه	صفته موزع بغيره فاكثر الى	العشرة	فما فوفوا فلا
ا	أقل من فجهين ولا يلقى	ذلك	من تدبير التجوم وإذا أردت المقد	قلت	كاتبتك وتفعل صل
ل	له العوض وتقول على كذا	و	نجومه كذا فاذا أديت فانت حر والقبول	في	ذلك شرط وليس له في
ح	حكمها خيار اذا	تم	ولا يجوز تعليق عقد الكتابة	لذ	كورة على صفة وليس له
ر	رسمها في بعض عبيد	له	ولا مشترك الا اذا كاتبه معاود	كر	وان الكاتب قوله
ف	في فتح الكتابة واليه	الامر	فيه قلزم في حق السيد حتى يهر	ا	للكاتب أو يعوت هو

١	اما اذا مات السيد فانه بعد ذلك يقوم الوارث مقامه واذا قارب	حد ما عليه أو جنباً	١
ل	له حظ ثلثي عما ثبت واستقر من المال ويكفي ما قل لا يتعين	عشر ولا سدس وله طلب لب	لب
س	سعيده ولا يتنق في الحال وعليه درهم ولو كاتبه اثنان ثم ان	رجلا منهما ابراه عري	ي
ا	العتق ان كان موسراً وفي التقويم كاسبق ويملك المكاتب منافع	وثلثه الموصى له به وتجارة فان	ن
ب	باب عبيده فهو على سنة غير معه يشفع عليه ويغائره	عشر ة الاجانب لكن لا يكون قابلاً لا	لا
ع	عقد نكاح ولا عقدا فيد ست محابة الاباذن سعيده ولا يقارض	رجلا ولا يكتب ولا شاك	شاك
في	في ائله سوابح باحد وثلاثين مائتيه ثلاثه وثلاثون احتل هذا لو احذا	حد وه ولده من أمته قالوا وا	وا
ج	جاز في حكمه ويعتق معه و أظهر القولين ان المكاتبه اذا وا	يضاً بولد منها ا	ا
و	وجوب له حكمها و الدوام التي في ذمة المكاتب لو اسخا	لها من السيد واشترها رجل ل	ل
ز	زيفاء ولو ترك في الربا طع بوسامه عشرة أيام مثلاً زعمه أجرة	العشرة الايام وقبل الخلاص من	من
فيه	فيه ان يعا كنهنا حية امره بقدر تلك المدة ولا يملك الوطء	من أمته المكاتبه ويجب ب	ب
ا	اذا وطئها المهر وأجوى مجرى غيره الا انهم اذا ولدت من	ذلك ثبت حكم الاستيلاء ايضاً ا	ا
ل	لها وان جنى المالك على المكاتب زناه أرض الجناية	وفي جناية على سيده أو غيره وجب ب	ب
ك	كمال الارش ما لم تنفع وزه لقيمته والاوجب القيمة في الاصغر	ضده يقول الارش يتعين عليه ه	ه
ف	فان لم يشا هد له مال جاز تفهيزه ويبيع ولو	يقول السيد وقد جئنا أنا أنفديه فعل ل	ل
و	ويبقى مكاتباً وتجبا لعا ية لقوله وما يفديه فيه القولان	احد هما قبل الامرين والآخر يقول ول	ول
هـ	هو بالارش مطلقاً ولا قها على عوض محرم وشروط فاسدفا	ي كتابة يكون هذا ا	ا
و	وصفها فهي فاسد ه نهم لو كاتبه مثلاً على عشرة اوقات فخر او سلم	عشرة عتق لوجب ود الصفة ه	ه
ب	بها بعتق أم الولد ه وهذا النو ع من أسباب العتق ان أنت منه بولد	جارية له فوهي أم ولد وما وما	وما
ح	حدث بعد من ولد فالشروع اصف له بصفة امه وكذا جارية بولد	فا ما جارية أجنبي قدر قدر	قدر
ذ	ذلك منها بنكاح أو زنا فار نقاضها بحكم الاستيلاء لا يصح و	ثبتا الملك حتماً ما	ما
ف	في الولد المالك أمه فما نفقوا على اه اذ امكها لا تصير في احوا	لها أم ولد ولو وطئ ي	ي
س	سها أو شبهة أو غيره لم تنصر نكلا لم ولد لكن الولد والمستولدة يمتد تطر	في ما وضعته أن يخرج ج	ج

الجنين بعد التصور والخطط وكثيرا	لعلها يجوز له أن يزوجه أو فبعضهم في	ذلك وليس له التمدد على
ببيع المتولدة ورهنها و	الوصية بما وله وطئها وأم ولد النصراني وقس عليه	ثلاثة كذا إذا
عادت إلى الأم فر	ق بينهما حجاب الولاء	الحكم في الأم
سائر أذاعتق علوك بخر	أو لله أو عتق عليه فولأه له وولد الحر	من العتقة ثبت بلا شك
ككونه لولاء عليه في ذلك	وولد لعتد من الممتقة وولأه ممر	لوال الأم فلو
ن فخر عتق الأب انتقل عنهم	ولأه إلى عتق الأب وهذه المزية التي	للأب لا لغيره أيضا
ويجب رآي معتقه ثم	ذاعتق الأب بعد الجدة فإن الولاء يثبرو	من موالى جده
ي يوشد إلى موالى أبيه و أمر	الولاء بعد العتق للعصبة يحتسبون بها	دادن الوارثة وإذا
ج جاؤا معا فالأب ين	للتقديم أول ثم الأب ثم الأخ من الأبوين ثم	لاح من الأب ثم الجد وهو القياس
وز وعدهم بعضهم	الجد وابن الأخ يستويان ثم الأقرب فالأقرب ثم	مرا إلى موالى له فإن يكن
في فينقل إلى عصباتهم	على الترتيب المسد كور ولا يرث أحد	غيره أقرب حتى يكون معدوما
ه هـ في الرجال و مدر	ك القول في أنساءهم لا يرث الولاء	وسوى ينهنن الأمن قبل قبل
ال المتقاتل من واسته بالحر	ية امرأة ورثته مورثته وولده	وما شيتته العتقين وإذا
ك كان لها الولاء في غلا	كنت صار لمصبتها (كتاب الفرائض) لا	نهي يخرج من تحف لم يشمله له
ش ثي الغني قبل جهاليت و الثمر	وع بعد ذلك في إراثه من دينه	وخلا ص ذقتهم منها
ف فورا ثم باقي الوطأ	فتنفذ وصيته وتقدم تركته	وما بين ورثته وهي
ه هذه عشرة رجال و	لهم الابن وابنته وإن سفل وبسده	عدا لأب وأبوه وإن غلا
وا والأخ وابنته وما جعل لها	ذاتني إذا كان من الأم	وما خلا هو لأه عالم الأصل إلى
س سابعهم لأخ الأب لأمه وقها	بعد ذلك بنته والزوج والعتق	و النساء سبع بنته
قا قالوا وبنت أبيه	ن سفلت والأم والجدة والأخت	بل الزوجة والممتقة وكيف
ط طرا فعمل القاتل في فرا	غروج مورثه ابني أم باطل لا يرثه	وليس يرث أهله
ا الاعن أهل ملتهم هذه سنة	المسلمين مع الكفار وأما الكفار فيتوارثون	ولا يكون لأختلافهم في
ل لقب العتق رائر ولا	ار ث يجرى من ذمي ولا عبود من أحد ولا يكون	بين ميتين لم يرو



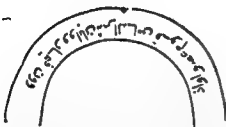
س	سبق أحدهما أوليكم	بمين	السابق منها توارث (باب أهل الفرض)	ولا	صل في ميراث ذوى	ى
ا	الفروض كتاب الله	وحجته	وهى النصف وزرع وعن وثلاثون وتنت وسدس	س (ثم ان	أهلها الذين ي	ل
يع	بعدهم عشرة الزوج	بعد	الزوجة والام والجددة والبنت وبنت الابن	و) يكون	للأخت ثم للأخ وهو	و
ا	ابن الأم ثم الابو	ذلك	مع الابن أو ابنته ثم الجد مع الابن	وا	بنه ولا فرض لسواهم والأوجه	جه
ل	لغيره تختلف فالزوج يأخذ	بما	مع الولد ولد الابن ونصفان لم يكن	ذ	لك والزوج كذلك وهو	و
م	من حيث انها أخذت من التقه	مين	الذكور بن ربعا ومع وجودهم شواذا	ا	بلى أر بعافش به شبه	شبه
ت	تلك الواحدة في الربع والثمن	ثم	الام ولها الثلث من ولدها	استقى	من ذلك حالات وهو	و
ح	حين يكون لولدها الذى	ذهب	ولدا أو ولدان فلها السدس وحين تزاحم	بالا	ثنين من الاخوة سواء كانوا	ا
ر	رجلا أو اناثا فقد يمدود	الى	تلت ما يبق بعد فرض الزوج أو الزوجة	وكان	ذلك اذا اجتمع	ع
ك	كالا بونين وزوج أو زوجة	الجهة	في ذلك القياس ثم الجدة و	اول الكلام	فيمن يرث بلا قول	ل
و	وهما ثنتان أم الام و	الثانية	أم الاب ثم أمهاتهن من امرت أحدت السدس	س (و	ردا للاف جدة هي أم	م
ا	أب الابو الصبي	سنة	الجدة وان اجتمع جدتان فأكثراستو	جيا	السدس اذا تحاذيا وان	ان
ل	لم يتحاذيا وبعدت	احدا	ها بحيث ان كانت للاب وأما البنت	فانصب	لها النصف اذا	ا
وق	وقعت وحدها وللاثنين	و (ما	فوقهما الثلثان وبنت الابن النصف مثل	ما	لبنت الصلب وللاثنين قالوا	لوا
ف	فان وقهما وان بلفن	خسین	الثلثان ككبنات الصلب لكن هذه	استثنيت	عن البنت في ما ذكرنا	وا
ج	وهو متى كانت هي والبنت	وبلغ	ميراثها الثلثين فللبنت النصف	كقولهم	وتكلمة الثلثين لهذه وكذا	ذا
س	سبيل الأخت للأبون تصل	الى	النصف وللاثنين فصاعد الثلثان فان فقدت	قام	مقامها أخت لاب وقس	س
ك	كل أحواهما اذا اجتمعا في	مصر	وف الارث على بنت وبنت ابن وأحوات	القوم	مع بناتهم عصبة ففهم ذلك	ك
ون	ونعطي وللسلام	في	ميراث أخيه سدس وللاثنين فصاعد الثلث	الانثى	والذكر مثلان	ن
ا	أما الاب فق	محبه	السدس مع الابن أو ابنته وكذلك الجفوا	زيد	لك علمنا أنه ما	ما
ل	الجسد مع الاب شئ ولا	الحا	قد مع الابن والجدات مع الام أو أزيد	امر	او هو وانما نلثنى	ق
س	سبيل لا الى انرا	ج (صير لام الاب مع وجوده اما ولد الام فقد	رت	له أو بفسه حجاب	ب
ا	الاب والجسد والولد	وأقام	الكل ولد الابن مقاء فهو يصحب	بؤلاه	الربعة ولا يتصل	ل

ب	ولد الاب والام	مدة	مع ثلاثة الابن وابنته والاب وبجيب	ولدا	لاب هذه الثلاثة
ع	على ما وصفت	ثم	يجيبه الاخ من الاب والام ايضا	و	اذا استكمل هؤلاء
ل	البنات الثلاث	رجع	بنات الابن بلا شيء الا ان وجد	هذا	ومعهم ذكر وهو و
م	مثلهن في الرتبة أو أسفل	منها	فانه يمين للذكر مثل حظ الانثيين اذا اخذ	دينار	امن الارث فهي هي
ت	تأخذ نصفه وكذلك	سا	نراذخوات من الاب مع الاخوات	الا	يون لا يرثن أبدا
ح	حتى يكون لهن أخ أو	لما	للكون للفرس اذا زادت فروضهم	ربما	أو ثلثا على الاصل
ر	رجعت السهام عائلة	وفي	زوج وأم وأخت من أب وأم تمول	فان	للزوج النصف وتعطى
ك	كذلك الاخوات	سنة	الاخوات وللأم الثلث فتعال الفرضة	كان	السهام ثمانية
و	وأخذت الأم ثلثا عائلا	اثنين	ولزوج نصف عائلا ثم هو لاخت مثلها	ا	للعلم بباب العصة وكانت
ا	العصة فيما ذكر	و	لكل ذكر ايس بيته وبين اليت أنى وأول الكلام	ان الابن	كما روى
س	سابق ثم ابنته وان سفل	ستين	درجة ثم الاب ثم الجسد بلا	انكار	ان لم يكن أخ هناك
ك	كذلك الاخ بعده	تو	في الامر بعده الاخ ابنته وان سفل ثم	أجريت	الم بعده ثم يقول قول
ا	ابنته بعده ثم أو	فبت	بم الاب بعده ثم ابنته وان سفل ثم	ما بعد	على هذه العصة
ن	تعطى الادنى فـ الادنى	والد	افى من هؤلاء اذا انفرد أخذ جميع المال	الا	ان زاحم أحدا
م	من ذوى الفروض أمر	نه	أن يعاينهم فروضهم وأخذ ما بقي فان استوى	على	الدرجة منهم ما اثنان
ا	أعطى من ناسبه من	جوة	الابوين من مال ولا يعصب أحد أخنه	ما	خلا الابن وان سفل بل
ي	يعصب الاخ اغتصبه وما منهم	صلا	من يشارك أهل فرضه الا ما	كان	من المترككة فانها
ل	لم تشارك الا للاصل	ح	وهي زوج وأم واثنان من ولد الأم وأخ	من	اب والام اذا
ي	يكون للزوج النصف	ثم	للأم السدس وبقي الثلث وهو لولد	الا	م يشاركهم فيها
هـ	هو فرضهم العصة اذا كان	خا	لهم الثلث من أبويه وتعطى الخنثى ما	عر	قاه حقه يقينا وما
وق	وقع فيه التردد فلا يخاف	لف	انه وقت فان عدم العصة فالعق كافى أبو	اب	لواء فان فقدوا أخذ
ال	الى بيت المال	و	الله أعلم بباب الجسد	والا	خسوة في اذا حصلت
ت	تركة واجتمع الجدود	لد	الاب والام أو ولد الاب فهو كآحدهم	على	أن لا يزيد الثلث عن



ذلك فهو فيما ذكره	المظفر	بالمثل على كل حال وقد بدد عليه	البدي	انية انه من لا يرب ذلك الشيء
يكون اذا اجتمع جسد	و	أخ من أبوا من تخ من أب أعطى من الما	ل مثل	أحدهم وابن الأبجد
يرده لاخييه وانما قصده		على الجسد وهذه المسئلة تدرف في	قولهم	بمسئلة العسادة واسو لو
الحق بهم من يكون	ن	له فرض فلعل الاغبط من المقاسمة وثالث	ما	يبقى أو سدس كل الشيء
وما بقي فلا لاخوة	ثم	ان لم يبق شيء سقطوا ولا يفرض للاخت (فيما) أتاني		علمه مع الجسد فيما سوا
هذه المسئلة وتسمى	الا	كدرية وهي زوج وام واغتوجه فالزوج والاخت لكل واحد	الحد	منهما نصف المبلغ غ
والجسد أيضا	حقه	السدس والام الثلث فتعمل الى تسعة	الا	ان حقها لا يصرف
زائدة على الجسد بالنسب	اليها من	النصف يضاف الى حق الجسد ويقسم بينهما للذكر مثل	الانثيين	ويقسم فيمن من
يبقى الباقي منها	فو	جده من سبعة وعشرين للزوج تسعة (ولاد) م	سته	واللاخت نحو حو
اربعة ويكون	في	الجفتانية (كتاب السكاج) يكره أن يتزوج	وما	له في نفسه فرض ضر
داع ولا يصحب ان مرض	عنه	عند الحاجة اليه ويحب أن يتزوج من	رايت	واسم تصنف ويدعو غ
هذا العقد بنفسك	و	بوكيل يجوز أن يقبل منه ويصحب لكل أحد ان	يطلب امرأه	تصوره ز
حسنا ودينا واذا	دخلها	في عقده اكنفيها والام غير اذا استصوب	الا	ب أو الجسد تزويجه في
رأيه زوجة من	للك	الذي له والمجنون ان كان يفيق فلا يمكن	اباه	ان يقمده وببشر ر
في الاثاقه فان دامت	المجاهد	على حاله لم يفقر زوجه الاب والحاكم	وما	لا فيه ان يتزوج اذا
سأل بل يزوجه الولي	فا	ان ذن له في المسئلة جاز فان عين له	مر	آه تميت ولا يتخلص امر
الولي من الطلاق الا اذا	قام	له سرية فان اردت تزويج عبد صغير	رت	عقده بنفسك بخلاف في
كبير فانه يتعد بالاندر	ا	لمرأة غير المحتاجة للزواج بكره أن يتزوج	باحد	فان احتاجت ولا غرو و
تدب لها والمرأة من الا	ياما	اذا دعت الى كفؤ وجب على	الا	وليها تزويجها واذا واذا
عقد الاب أو الجدي بالبكر	وعاجل	من غير استئذانها جاز لكن ان كانت	أبوه	للزوج كره وان ان
لم تكن بكمال تنكح	ا	لابانها بعد البلوغ ويزوج	اذا	طلبت التنكاح فلا مسامح في
يصحب ولا يجب و	لا	يصح تنكاح المرأة الا بولي والعدة حق و	استنبت	الامة فولها ان تزوجت ت
السيد يزوج أمة المرأة	جل	التي يزوجه او ولي المصبات الذي لا يد	بغير	والاب ثم الجسد لا يزاحم ح

و	واحد منها	وتوفي	بعد ما بالانح ثم ابنه على ترتيب الارث	وسوى	بعضهم بين اخسرون هذا	
ت	تكون اخسونه للابوين	آخر	للأب والصبي خلافة واذا استوى اثنان	وما	زأحد ما فضل لم يستحق	
د	دون الاخر بل لو كانوا	بجا	عة وقد اذناهم صم وللولي شروط فلا يفة	شي	وهي الحصرية والبلوغ بل بل	
ال	المقل وان لا يكون	دى	النظر تجبيل أو هرم وذكر وافي الناسق	خلافا	ولا يضر العمى وقالوا الوا	
م	مضى اختل الولي كان	الاولى	من بعده ولا ينتقل بالغيبة الى الا	خفض	درجة وكذلك و	
ج	جرى عضل بل حكم	سنة	الله أن ينتقل الى السلطان و	المستنى	من ذلك التنايب اذا	
م	ما وكل فوكيله أولى وان	أر	اذا ن يولى استأذن في التكاح الاجبر	مثل	الأب والجسد والسيد أيضا	
و	وايس للولى أن يتسا	بع	الايجاب والقبول بنفسه ولا الوكيل والصحة	من	قولهم ان الجسد أن يوجب ويقبل	
ع	عقد بنت ابنه	و	ابن ابنه المغيرين وفي غير الكفو بشرط رضا كل	من	قام له حق الولاية منهم	
و	ووضاها لولو كان	ستين	مهور مثلها فرضيت بشمرة ولم يرض	الاولياء	بذلك لم يكن	
ا	امتناعهم جائزا	وجل	القبول في الكفاية على المساواة لا	غير	نسبا ودينا وحرية واعمالا الا	
ل	لا الجهمى بالنسبة	الى	العريضة كفو ولا غير القرشي و	الهشمى	كفو لمسا ولا غير	
ت	تفى وحرر كفولن	تفر	ى اليها الحرية والتقوى ولا الحائث للتاجر	وسوى	بين ماهر وموسر ولو	
ر	رط نكاحه ابنه كفو	ودفن	عليها امره بطل النكاح ويجب	شاهد	ان ويشترط أن تاتى	
ف	فيها الحصرية ولا بد	فى	الشاهدين من ذكره وعدة لا يكتفى مستورا	وحا	مة السمع والبصر الا	
ى	يكفى عادهما ولو وقف	مد	قوبان فسق الشاهد دين بان ابا العفلا	شى	ويشترط هناك قوله	
ل	لزوج زوجته أو انكحتك و	ر	سم	القبول فيقول تزوجت أو نكحت أو قبلت	إذا زيد	بعضه نكاحا صح
م	منه ولا يكاف أبهى عمار	سته	ويعجز زية الجهمية وكذا عرى في الاصح ويجب	تسليمها	الى حيث يرد	
ا	ان الطائفت الاستماع و	جمل	لها اذا سألت مهلة ثلاثة على	خلا	في فيه والامة يستثنى	
ا	اذق ذلك	الله	رفها اقتسم ليللا ويستحب أن يأخذ	الرجل	بنيها صيتها أول ما	
ز	زارته	و	هو يقول بارك الله لكل منافي صاحبه	وأما	السفر فله التفرق	
د	دون سفر مخوف الطرقات	ب	ولا يطأها حائضا وتجب برها أن تاتى	بجا	الاستماع متعذر	
ا	الابه كفصل الحايض و	عد	م السكر	باب ما يحرم من النكاح	خلا	في ان محرم ما مر تد



د	دان بالكسر بمد	ن	أسم لا يصح تكاحها وكذا انقضت للشكل	وما عدا	ذلك المحارم وهو	و
ع	على ما قرأت	ماوا	في به النسب نزول الامهات وان علون	و	البنات وان سفن ويسمرون	ون
ال	الاخوات وملحقين بولاد	ه	ثم بنات الاخوة وان سفن والامهات والخاللات	ليس	هذا يختص بالثى في	في
وت	وتسمية الولادة فقط بل	اتفق	الكل على ان هؤلاء يحرم من بالزناح	ولا	تحل امهات امرأته وأما ما	ما
د	دخول الزوج بالا	هل	أعني المرأة فيحرم عليه بنته لومن	يكون	من فر وعها ابدا والحظر	ر
الجم	المجمل في امهاتها من	العقد	وكذا الموطوءة بملك أو شبهة	فانك	تجنب امهاتكم ما روي	ووا
و	وبناتها وان سفن	والحل	باق في بنات من وشرت بنهوه	في	مادون الفرج ويجب	ب
ع	عليه أن يتجنب العقد	على	زوجات آبائه وأبنائه وان سفن	الموجب	للتحريم قصد لا يبقا	ا
في	في مثل أخت امرأة	ا	مت في تكاحك وعمتها ونالتا يحرم من	وا	ذا فارقه ساحلان	ن
آخر	آخر آخر وأعلم ان الا	مة	لا تحل بالملك على الاطلاق بل الحل	لتنفي	في انكحاح على المباشر	شمر
ه	هو منقضي فمن لك من قريبه و	ولده	المحرم أحد أعني ولد القريب لما ولد فهو	ينصب	اليه العتق اذا	ا
ب	سببها أو غلصه بنفس	الملك	ولا يحل للمهر نكاح الامه	على	الاطلاق بل	ل
ب	بخوف العتق والجبر من	الا	صدوق الحرة وان تكون مسلمة و	كل	ذلك ليس فيه عندنا	نا
خ	خلاف والتعريف له	فضل	ويحرم عليه نكاح جارية الامن و	حال	يصير لاحد من الناس	س
في	في زوجته الامه ملك	ا	نفسه نكاحها وكذا الحرة يجب عندنا	تقول	اذا لم يملكه لم يبق	ق
ف	فيما بينهما نكاح فان	لعبا	دلا يتكحون من علكهم ويحرم عليه من	قام	بلمساها أو	و
و	وصل طلاقها ثلاثا وانما	س	يجمعون على تحريم المعتدة من نيره من	الناس	ويحرم نكاح المحرمة ثم	م
ا	أكثر من أربع حرام	وكن	له من ملك اليمين ماشاء أو	ما	العبد فلا تحل الاربع	ع
ل	له امرأتان و	من	المحرم نكاح الشغار والمتعة ونكاح المحلل وفيه	خلا	فوقه شخص	ص
ث	تحريمه أهل	العلم	بما اذا شرطه في العقد ويطلب اذا	زيد	فيه شرط خيبار ولو	و
س	سامته ما ينفي العقد	و	شرطه مثل انه لا يطأها اذا أتاها	او ما	يطأها الا وبانت أو	او
ب	بان له لانكاح بطل و	الا	المعتدة يحرم التصريح بتخطبها من	عدا	زوجها الا اذا طلقها	ا
ي	يؤمى ثلاثا وليس من الا	دب	أن يزاحم غيره في خطبة امرأة فان خطب	زيد	ولا واجب حينئذ	د

غ	غيره ياتم بظنهما	و	نكاحها بباب الخيار في النكاح	ا	جسد أحد الزوجين جنونا
م	من الآخر أو كان له	الفضل	عليه بالعاقبة من الجذام والبرص	ليس	به مثله كان ان
ا	الخيار له وكذا ان كان	بتزلة	صاحبه في الاصح ويبدو	ز	له الفسخ اذا استعرض من
ز	زوجته رتقا أو قرنا	ثم	لها الخيار اذا كان عتيقا أو مجبورا ولا	يد	وم أمم الخيار ثم م
ي	يجوز لهما الفسخ	يا	لعيب الحادث أيضا ثم انما تنظر	اولا	ان وقع الفسخ فيما قبل
د	دخوله سقط للمهر ولا	يمو	دلهامنه شيء وان كان بعده فقد	يكون	العيب حادنا فسادا ا
ع	علم حدوثه بعده وطه فضا	واستقر	السعي وان كان قبل وطه او تمذر	ز	واجبه أو مقارنا فالاولا
ل	لم مهر مثل ان جهل وان كان	أمر	له ولاية اجبار فليس له أن	يد	خل العقد على من هو و
ي	يوصف باحبوب المذكور	هو	للأولياء الخيار بينون وجذام وبرص اذ	أو	جسده مقارنا للمقتدولو و
ا	أرادوا الفسخ بهما	كانت	حادثة لم تجبر المرأة عليه واذا	ماقا	لست انه عتيق واقدر بذلك
ل	للمساكن أو قامت بينة على	الا	قرار منه بذلك أو نكل خلفت	م القو	ل بان يؤجل بعد هذا ا
س	سنة فسادا اقتضت	طراف	السنة فلهما الفسخ وادارتهن	ما	ذكروه من الرفع الى الحاكم وان
ب	بأشهر بالسة وهي	مضطربة	بعد الانشراح كفاء أن يكون مد	خلا	حقيقته فان كذبت
ب	بكونه قد وطئها	وكان	يدعيه فالقول قوله وان تزوجت	زيدا	على انه حر الاصل
ا	أو على انه من	ولد	قرش فبان خلافه صرح في الاصح	واذا	شهادات قضت هي ي
ا	لشروط الحرية أو	مكا	بامن النسب كان الحكم كذلك فان	كان	الفسخ بعد دخوله ه
خ	خرجت بمهر المثل والفا	ثل	بانه يرجع على من غشيه ضيفو	بالا	جساع انه اذا جبا
ق	في وطء الاممة	يومئذ	بولد زوجه قيمته ورجع على الغارو	ان	خرج جاعا على أمير ز
ف	في ضعتها بشرط	استولى	عليها ولا خيار في الاصح ثم	يكون	للأمة الخيار ثانيا ا
ق	فيهما اذا عقت وهي	على	نكاح عبدا وخيارها فور في الاصح	فان	ادعت الجهل بكون
ا	الخيار ثابا تصدقت بينهما أو	هو	زنت بالفسخ نفسها ولا يحتاج اذا	شاء	ن الفسخ الى الحاكم ويكون
خ	خبره مهرها المفسر	ض	انه يسقط ان رفع العقد بالفسخ قبل الدخول وان رفع	رفع	بعد الدخول فالمر
ر	راجع الى مهر المثل	ومور	دهذا ان كان المتق قبل الوطء	وان	تقدم الوطء فالمر

موقوف ما كان والقطع حذف الموقوف

موقوف ما كان والقطع حذف الموقوف

هـ	هو وجوب السعي	و	لأنه أعلم جوابهم من تحت كناية إذا	شاه	وأسلم فاختارت كفرها	ا
ح	حلت له ودامت في	سر	موان كانت مجوسية أو مشركة ذات أو ثمان	نصب	فان كان قبل الدخول انصرف	ف
ر	راشد أو فرق بينهما بلائر	ددو	ان كان اسلامه بعد الدخول فانا	نقول	ان أسلمت هي	ي
ف	في العدة بان ان النكاح	غير	م) نقطع والاحكامنا بالفرقة من اسلامه وان	الاسلام	الاسلام منها فالحكم	م
س	سبيله واحد وبعد	ها	دالو وطشه في العدة واقترا فافليه	ان	يعطيا مهر المثل	ن
ا	أما اذا وطشه	ثم قبل	الاسلم الى الاسلام في العدة فانه لا	يكون	لها مهر ولو كان تحت	ت
ك	كأنه خمس فاسلم فان	الملك	في نكاح واحدة باطل فان أسلم معه	ز	بجناه عنهن حتى تصبح	خ
ن	نفسه لتزول واحدة و	الا	نضاق عليهن يجب حتى يأخذن من ير	يد	فان مات ولم يعين في	في
و	واحدة فليس لواحدة	فضل	على الاخرى فيوقف ميراثهن حتى يصطلح	والا	هو وأبنت اذا التفت	ف
ا	البيع في عقد نكاحه	وجر	ي منه وطشه ما جعنا ثم أسلمت ما و	ان	لم يطلأها فغ	غ
ل	البنين وحدها وكذا اذا	د	نحل بالبنين فقط وان دخل بلام فلا	يكون	الاتصم رعيها وورد	د
ق	قول ان الام تصير	اليه	وحدها وان أسلم وتحت أربع أماء أو	زيدا	سكن معه وهو ذو	و
ط	طول عن لا يعمل له	الكفا	بنكاح الاماء انفتح نكاحهن	واذا	كان عن لم يصر موه	وه
ع	عليه زمسه بلا ر	يب	أن يختار واحدة وان كان بينهن حرة	استثنا	هالنفسه وحيدة فسد	د
ح	سرم عليه الاماء وان بقيت	على	كفرها الحرة وأسلم الاماء وقف امرهن	بلا	شك على اسلامها فلو	و
ذ	ذهبت الى الاماء فمى	مقد	معة عليهن ان أسلمت في العدة وان غلب	سيما	الشقاوة عليها فهو	و
ف	في اختيار الامعة على الشرائط التي قدمتها	باق	فلو أسلم موسرا ثم أعسر	فان	أعسر ثم أسلم قبل خروج	ج
ال	العدة لم يمنعه ذلك من	الا	ختياره وان أسلم على كاح شرطه الفسخ	مضى	شاه أو نكاح منقعة تبقا	ا
ح	حينما فرق بينهما	مير	المؤمنين وان تزوجها ممتدة أو بالخير فلا	ثاني	رفع النكاح فاسلم ولم يتجاوز	ز
ر	رسم العدة والثلاث	نفر	وجهها منه والتفريق بينهما واجب	وان	أسلم بعد انقضاء مدتها	ا
ف	فيقران وان تهرها وها حريا	ان والذين	الذي كانا عليه تجب فيه نكاحا	شاه	ت أم أبنت أقرأ عليه وان	ن
ا	ارتد مسلم أو ارتدت	ز	وجته أو كلاهما قبل الدخول بينهما وان	جر	ت يمسد الدخول فيكون	ن
ل	لها مدة العدة فلا ز	ياد	ان أسلم في العدة أقرأوا الاحكامنا	من ذلك	الوقت بالفرقة والكافرو	و

من سلك ديناً غير دينه أخذ	لو يدعى في الاسلام ولو	نقول	انما أوجع الى أصل	صل
الدين الذي أنا عليه	في لم يقبل منه في كتاب المداق	جا	زوا النكاح بسلا	ا
كثير ولا قليل والاستعجا	ن يتكح بصداق فان تكح بصداق علا	في	وصداق سري فهو و	و
نافع اعقده والا	الصغير لا يزوجه باكثر من مهر المثل و	القو	ل في الصغيرة كذلك	كذلك
من منع السولي من	ن الزوج نكاحها بدون مهر المثل فان أقد	م	المسولي وخالفه السوا	الوا
أوجبنا مهر المثل ولا قا	بان السفية يتكح باكثر من مهر المثل	ولا	العبد أيضا هو وفي	وفي
نر خواجه وتجارته	الزمت مشغولة ان عدمها قال مهر يتماق بها (ولا)	سيما	اذا تزوج فسد صداق المداق	ق
اغنيانق بذمتيه لكن بعد	لا يكسبه وتجاوزته وفي قول يتماق برقبته لا	زيد	من ذلك وفي قول ول	ول
لها عليه ما لها	النكاح الصحيح ومهر المثل يعتبر بساء العصبات	ولاسيما	من يساومها هنالك ك	ك
وليس يصح مهر	المسنة مثل الشابة العتية ومن كانت	زيد	في جمال ومال أو شيء	ي
ت تحط به اعتبره ومن لا	جد لها عصة أو كانوا وليس لهم من ذوات	التأنيث	منهم أحد ساخ	خ
دفع مهر مثل نساء القو	الأقربين اليها ثم نساء البالد وحكمه	وعلامه	ان ما جاز	ز
ان يكون غنا في	بت من البيع جاز ان يكون صداقا يستقر	ها	السك اسومات أو	و
لسو وطنها ولو قالت لا ترا	الاباها مرو كانت لم يطأها جاز ان	وا	قها سقط الامتناع ولو	و
مهرها عيناً اقتلت	استفتت أو ردت ما يعيب طوبى له بالموضو	ليا	حذه الحماكم بهر منى فلو اقي	ي
جم جملة المعنى قدر	ومهر المثل ألف لزم الالف	و	ان تسيبت للفرقة بارتداد	د
ونحوه قبل الدخول سقط	المهر حقه اما اذا كانت	الهزرة	بالفرقة له بان أوقع	ع
عليها الطلاق أو الاثر	الاسلام أو ان ترجع بنصف المداق	المعرو	في اما الزيادة المنفصلة لو	و
وقعت زيادة فلا نصف ولا	له منها واما المتصلة فكزيادة أو صا	فه	بالمن ونحوه فيجوز فيه	و
الخيار للراة بين تسليمها	تسليم قيمته قبل الزيادة وان نقص	فا	لزوج بالمخير ولو اثن	ا
سئلته هبة وهو قدر	ثم طلقها كان الرجوع ثلاثين ولو فرض	لها	صداق في القداء أو بعده فابرا	ا
كان لها أو وليها منه لم يصح	لو فرضت بضعها فله المطالبة بالفرض وا	لا	صداق فان عرض لها جعل	ل
الفرض كالسبي فان فرض	سبع مائة وطاق قبل الدخول فالذي هو لا	زمه	ثلاثة وخمسون ولو	و

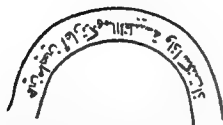
نماذج القصص ان يفسر في مسالك

الزواج في مسالك

ن	ناهزها فلم يشرع في	الفرض حتى وطئها وجب مهر للزوال (زم)	له	اذا طلق وزوج	ج
ما	ما فرض مهرها ولا نال	عاقبتا المتعة قطعا ومتى وجب مهر مثل	في	نكاح بغير فاسد وطلقة	ا
ب	بشريد دخول فانها تاق	نصفه وان جعل عتقها صداقة فلها مهر	مثل	وله علي	ن
ق	قيمتها واذا اعسر بالمهر	ام وقف فحقت قبل الدخول قط والقول	قوله	ان ادعت الوطء ولكل كل	كل
ا	ان يطف اذا تازعا	اختلفا في قدر المسمى ويجريان على	القاعدة	في التصالف ثم يرد	ا
ل	لمهر المثل ولا مهر	انكحة في الزنا طوعا	في باب المتعة	والمفوضة اذا طلق	منه
ق	قبل الفرض ولم ينل	لها بما بالجماع قد ذكرناه يلزمه المتعة لها	وما	لطلقة قبل الدخول	زم
ص	صاحبها نصف المهر	من المتعة واما بعد الميس فان	اشبه	القولين وجوبها	ا
ر	رقبها وان تيسبت	الفراق برده ونحوها سقطت عند	ذلك	ويستحب شيء وهو كون	ن
ا	المتعة ثلاثين درهما وان	عنفها هو افضل وان تشاء فيها	و	تتازعا فلها كما يقدرها	ا
ن	نظرا في حال الجماع	ولنه عليه	باب الولاء	الزور	ا
ي	يستحب تركه والوليمة في	لعرس سنة وقيل واجبة والاجابة ان يدعو	لعرس	سنة وقيل واجبة والاجابة ان يدعو	ا
ح	حملها فليكن من خالص	والاجابة في اليوم الثاني مستحب	وقبيل	سواء	ا
ذ	ذكرها فبسه ان	ان يفطر ان كان متطوعا وان كان	ان	يفطر ان كان متطوعا وان كان	ا
ف	في طائفة قدره	ازالته لم يضر	باب عشرة النساء	و	ا
س	سواء بل يشتر ان بالمعروف	الاحوال ولا يؤثر شريطة على دينته ولا	يبيضاء	على سوداء في القسم وكذلك	ا
ف	في السكن ولا يجمع في	بين امرأتين الارضاهما ولا يطؤها	وا	لاخرى حاضرة وليتبع اثر	ا
س	سنة النسب في القسم فان	في اتباعها ولا يبدأ واحدة الا بقرعة	لنا	خذعتهن ذوات العذر والضعف في	ا
ا	الحائض وغيرها قسمها	بالجديدة البكر بما ولا يقضى بالثيب	نحو	ذلك ويقضى او يقسم في	ي
ك	ككفها ثلثا ولا يوجب	ذلك قضاء ولا يردون الوطء في	قولهم	تجب المساواة بل انا	ا
ن	نقول المساواة في	مستحبة ويقضى ان سافر تبانته لحاجته	احدى	نصائه فهذه اشمار	ا
من	من سلت نفسها و	زمة للسفر في حاجتها سقط حقها	و	ان امتنع من انشاء	ا
ا	السفر محبته لم يلز	للقسم لها ويحرم ان يسافر بامرأة دون	اخرى	الابقرة فان فعل	ل

خرج من الائم بقضاه	المد	فلمسولها ومع القرعة لا يقضى	وما	له ان تنقص	١
القول بيمينه حقها الجار	ر	ي من القسم لضرتها الارضاء واذ	١	رضى فوحيها	١
من مملكت رباة	ر	رجوع متى شئت ودخوله على الاخرى نهارا الحجة	١	بالجواز ويصوم	٢
بغير حاجة وان قصد	الافضية	فليسوا يبينهما في الدخول ولا يجوز	ذلك	الا الامم	٣
بعدم ضرورة وان طال	في	ممكنه قضى لئلا لانهار او يقضى	وقد جاء	نهارا لغير حاجة هناك	٤
اما الاممة فلا	تفر	ي الها حقوق في القسم وللشوزا ما را	ت	امعاه المكره وكونها	٥
ل لا تحلف الى فرائشه	وفي	هذا يغفلها فان نشرت هجرها وضربها ضربا	بلا	تبريح ولا ضرر	٦
خفيها وهو اذا ارخى	سنه	في منع حقها اكرهه القاضي فان	علا	شره عززه فلو	٧
الشدة الشقاق واندر	ست	انار الصلح بها الحاكم حكاه من قو	مه	وحكمهم قوما حتى	٨
يض ما الحق موضع	و	يض بالصلحة وهما وليان له على الصلح	وتدرك	المصلحة بان يرضى	٩
الزيمان بحكمهما في الد	ستين	الصلح والطلاق وفي بذل العوض	با	لقبول باب الخلع لا ينفكا	١٠
وجبه محتمه اذا	خرج	من تعمي عباره وهو مكروه وجري	لسمع	باباته عند خوف احدهما	١١
البهرز مما يستحق	عليه	الاخر او كان قد علق الطلاق ثلاثا على	مثل	دخول الدار فاذا خالها	١٢
نفسه وتخلص وصكان	المظفر	بقاء الزوجية عند الدخول ويبلغ النية والعبء	الا	ان المال في هـ	١٣
يسلم الى الولي والسيد	ودخل	في ملك السيد ونخله اليه لامعا	رضى	في القول بطلانه وما	١٤
كان من الاممة فلا	مر	يجل ان اذن مولاه تعلق بحكمها	و	تجارتها فان فقد فغن	١٥
ن فوجب به بذمتها وان لم ير	ض	مولاه تعلق بذمتها اذا حصلت	السماع	حقة من الولي وعرض ض	١٦
ماله ونخله الصغيرة	وناصر	ها بما زامان ما لها فلا وليس للاب	و	غيبه ان يتخلص حرم	١٧
الطفل وتجزع غائلته لرا	قاما	مع نفسها او مع اجني ودفع نخل	ال	جبل بلفظ الطلاق او اما	١٨
بلفظ الخلع والمفاداة قد بد	م	الاكثرون بانه صريح فان جرى بلا مال لم يذهب	في (ال) باع	ولزمهم ومثل ومطلق في	١٩
قال طلاقك وعليك ألف	الز	منه الطلاق بالآلف وان قبلت	واليد	له في الرجعة ولو ذهب	٢٠
ي يطلقها فقال رده	يد	ها أنت طالق بالآلف فقبلت بانت	و	لزمهم الا لاقوا وان قال ل	٢١
ان غنيت لي ألفا ستود	يه	الى فانت طالق فغننت واجابت	الدا	في فوحيها وان لم يها	٢٢

هـ	هي طالق نصف طلاق طلق	لدا	العلماء طلاقه ثم ثلاثة أنصاف طلاقه	مو	جيسة طلقان وكذا يصب	ب
ب	بقوله نصف طلقين	يا	في نصف طلقين طلاقه لا غير ولو قال لو	نث	أنت طالق السريع ع	ع
من	من طلاقه خمس طلاقه سد	س	طلاقه فطلاقه ولو قال بالاول يمكن	الا	ثلاثا ولو قال بهضم	ح
ا	أو قمت بنسائي طلاقه أنصل	بن معه	منهن طلاقه طلاقه ولو كان نسائه	الحا	حالات أربع ما فرى روى	رو
خ	خمس طلاقات بينهن وصل	الى	واحدة طلقان وان قال أنت طالق مل	جبن	أومسك لى البيت ث	ث
ر	راحت بطلاقه وكذا مل	زيد	ومسك الدنيا أو أطول الطلاق	و	أعرضه وقول الفقى ي	ي
هـ	هي طالق أكثر الطلاق	فو	أجبه ثلاث وكذا كل الطلاق وان قال	الغدين	لها أنت طالق أولا فانه	هـ
و	وضع باطل ومن و	قع عليه	معد طلاق لم يرتفع كله	و	يرتفع بضمه بالاستثناء المعروف ف	ف
ث	ثانيه متصل على	العوا	ثلاث طلقها ثلاثا الا ثلاثا ومساو	الجبنين	طلق ثلاثا بضمه انما	ما
د	دونه لو قال لامرأته	ر	رجل أنت طالق ثلاثا الا اثنتين طلق واحدة	والقدر	المستثنى انما يقصد	ق
م	ما يليه فاذا قال انكر	بن	لها أنت طالق اثنتين وواحدة الا واحدة فمندا	لقد من	من العلماء طلق ث	ث
جم	جميع الثلاث أو خمس الا ثلاثا	فانخذوا	بظاهر اللفظ وقالوا انطلق اثنتين	وكل شئ	علقته من طلاق أو و	و
و	وصية أو عتق أو نذر	رو	غيره على مشيئة الله لم ينقصد	منه	شئ في جواب الشرط ما	ما
ع	علق عليه الطلاق كما يأتي شر	حه	وقع بوقوعه فاذا قال	في	ذلك أنت طالق أحسن ما	ا
و	وجد من الطلاق وأتمه	وما	أشبهه طلق السنة وان قال طلاق	البد	عسمة أو طلاق الخطاء في	في
ا	أو أسمع الطلاق أو أورد	له	أو أبعده مطلقا لبسدة ما لم ينو تغليظا أو	ن	قال ثلاث بت	ا
ل	للسنة نصفها	وا	لبسدة نصفها مطلقا في الحال طلقين و	واحد	تصعد في ثاني حال ل	ل
ص	صارت فيه وان قال كلا	متو	لى عليه كره فانت طالق طلاقه	فانه	تطلق في كل طهر ر	ر
ل	لا تنصه طلاقه	لوا	نهما كانت حاملا لم تطلق حكما	يذكر	ونسوى طلاقه ثم م	م
م	مانعت حيضها وطهرها	على	الجل شيئا وإذا علقه بالحيض طلق برؤيته	الا	أن يقول م	تى
ما	ما حصلت حيضة فقد	ز	همسوا انها لا تطلق بالحيض الا بعد	الكر	في الطهر فلو ما ضمت وأدعته هـ	هـ
ق	قبلها وأنكر فلا امر	ييد	ها والقول فلو لم يولد وان قال لضرك فرا	ش	ان حضتها وجب ب	ب
د	دخول الطلاق عليك	وجاء	حيض أحدهما لم تطلق قبل	و	بجود حيض الأخرى وليس س	س



ذ	ذلك مما يقبل في	الا	خلاف فيه قوله ما بل قوله فلو لم يصدق	الا	واحدة طلقت المكنية	ه
ه	هنا دون المصدقة ومبا	شر	الطلاق اذا كان له اربع فقال في د	ست	واحد اي تكن رأت الدم	م
ب	بعض فمواحبها طالق فلا خلا	ف	ان القول قوله فان صدق واحدة كان	الفا	تربا زوجية هي	ي
من	من دونهن وتطلق	عند ذلك	كل مكنية طلقة وان كانت المصدقا	ت	اثنتين طلق لكل من	ن
ا	المكذبتين طلقن	ولم يدعوا	اعلى المصدقين الا طلقة طلقة وكذا	الو	صدق ثلاثا في الدم	م
خر	خرجت المكنية بطلقة عند	هم	ثلاثا وكل مصدقة طلقتين وما	صل	الامر انه لو صدق الكل	ل
ه	هنا طلقن ثلاثا ثلاثا	بل (لو	اوجب ثلاثا صباه ان كانت حاملة استبرأها (فاذا علم	اعلم	جلها طلقت في	ي
و	وقلت ايضا بان	نا	ر عليها مدة الاستبراء فوطئها وولدت قبل	ان	تنقض تسعة أشهر من حين	حين
ت	تكلمه بان وقوعه	وو	ووانه اذا قال ان كان ذلك ذكرا أو	جميع	ما في بطنك ذكرا	ا
د	دخلت عليك طائفة	و	ان كان اني فطلقتان فلو لم تهما قالو	الا	يكون الطلاق واقعا	عا
م	من ذلك لئلا يكون عند	هم	لو قال ان ولدت ذكر اطلقة وانثى فطلقتان (فاذا علم	لغاها	قد انت بانتي وذكر	ر
ف	فان ولدتهما جميعا	في	دفعه واحدة طلقت ثلاثا والا طلقين ولد	ت	أولا وان قال اذا طلقت	ت
ر	رابعة فهي طالق وأعاد	الحال	فقال رابعة طالق أو عقبه فوجدت الصفة التي	التي	عليه طلق عليها ذلك	ك
و	وقعت طلقن	حتى	قالو قال متى وقع طلاق	على	امراتي فهي مطلقة	ه
ف	قبلة ثلاثا فان اكثر من	نحو	اوقع الطلاق بمسدها عليها وبعضهم	أو	قع المخبر ولم يلتفت عليهم	م
و	وكذلك لو يقول عند	هم	أي وقت لم اطلقك فانت طالق فبعض من أو	اثلا	نفسا قد رط بطلاقها	ا
ا	أوجبت ان لم يطلق	ثم	لو قال ان لم اطلقك فانت طالق فالنصف الذي	سما	ذكره بين العلماء انها	ا
ل	لا تطلق الا ان ثم	مالوا الى	انها تطلق عند موتها أو أحد هـ	الفا	ثمة ان متى في الاصل	ل
م	من نظروا في الزمان ومثلها	ا	بعضا بخلاف ان وان نظر لها وقعدت	ت	فقال ان لم تكوفي طيبة	هـ
ش	شاذنا فانت طالق طلقت ومن	الجهات	للتقليق لو قال انت طالق في يومضان	قطع	بطلاقها في أوله وهو	و
ط	طالع هـ ملاه ولو قالت	الشامية	طلقة - اي أو قال انت طالق في اليوم طلقت	الا	ان يقول أردت اذا	اذا
و	وصلت اليه فصدق بيمينه	و	اذا قال انت طالق اليوم هذا	في	عند لم تطلق وان سكنت	لها
ر	ربما ثم ان أهلها	أرسلوا	اليها لم يخرج فقال ان خرجت ورضيت	عشرة	أهلك وما أصدوت اذا	ا

ما ذهب إليه طه والتمويل ما ذهب لنا

ما ذهب إليه طه والتمويل ما ذهب لنا

م	مضى فانت طالق فسمع	بالا	ذن سر انقربت ولم تعلم بالان لم تطلق واذا	اسما	الامر فقتل	ل
ا	ان خالفت امرالا	مير	فانت طالق فخالفت ثم لم تطلق	فا	ن قال مثله لا ان بدأ في	ي
ذ	ذا التبار بكلام فانت طالق	نفر (و	جهان بل قولها ان بدأ بكلام فمبديا	لذي	املكه حر ثم بكلمها ا	ا
هـ	هو اولافلا يثبت في حكم	الدين	طلاقة ولا عنى العبدوين الماء اذا وقعت	فيها	وهي تجسرى فتأدى هو و	و
ب	بأسمها وقال له	ز	ينب ان وقعت في هذا الماء فانت طالق و	ا	ن خرجت فانت طالق فليس من	س
ش	شك في انها لا تطلق بل سر	يا	ن وان قال من بشرتني بقدمه	لف	فهي طالق ولم يكن ك	ك
ط	طرا قدومه فبشر بورو	د	كذبا لم تطلق وان قال من أخبرني أنه	وصل	فهي طالق ثم م	م
ر	رويه كذا بطلت لان	طريق	الاخبار يدخلها الكذب وان قال لها	وهي	تخبطه ان كلمت زيدا ا	ا
هـ	هذا فانت طالق لم تطلق	ا	ن كلمته بمنعوتها وان قال ان كلمت	اين	قيقه فانت طالق في	في
و	وان كلمت من أهلا	لجبل	أحدا فانت طالق وان كلمت	وا	ليسا فانت طالق وجب ب	ب
ا	اذا كلمت رجلا قد	فا (ز	بالاوصاف الثلاثة ان تطلق ثلاثا وان قال يا بنة	بنة	فلان أنت طالق ان وصل ل	ل
ل	لكم مال بفتح ان فان ا	ق	هذا من دعوى طلق في الحال وامر	وامر	ها عند غير الصاة هـ	هـ
م	مثل المكسورة وان قال	الفا	ثل أنت طالق لغا أردت عند قد	و	مزيد لم يقبل ذلك الك	ك
ن	نعم لو قال من	يد	دخل الدار منك فهي طالق فلا تطلق	امراة	قبله فلو قال أردت الآن ان	ان
هـ	هذا صدقناه بخلاف ما	ا	ذا أراد تجهله باب الشك في الطلاق	وا	ذا شك هل طلقت	ت
و	واحدة أو اثنتين فان الا	جد	له أن يحتاط ويلتزم الاثنتين ولا يلزمه	ثنتان	بل واحدة ولو روى	روى
لا	كونه طالق من نسائه	وا	حدة وأشككت عليه اعترافا جميعا	وا	نفسق عليها مادام ام	ام
م	معه الشك فيمن	طلقه	وان طلق احداها لا يمين لازمها	ن (التعين	والاعتزال حتى يعين وحيث ث	ث
ا	أمر بالتعين فمبين واحدة	وعاد	وقال بل هذه طلقنا في المسئلة قبلها	وا	لا روى في هذه وقيل ان	ان
ذ	ذى كلك هذا اذا كان	سالمنا	فان مات قبل التعين فمبين الوارثا	سم	المطلقة لم يقبل في ي	ي
هـ	هذه التي طلقها معهم	ثم	يقبل في التي طلقها معين في الاصح	وا	ن قال لامرأته وأجنبية تذهب ب	ب
ب	بالبطلان احدا كما قال	ان (الذي	أردت الأجنبية قبل وان كان اسم امرأته	ست	فقبلت طالق معنى في	في
ثنا	ثنا ثم قال أردت أجنبية من	الطوا	ثم لم يقبل منه في الحكم ويدين	وا	ن قال ان كان غرابا ا	ا



و	والمسوق قال والله رب	الموا	لم لاوطئتكم أربعة أشهر فاذامضت	لا	ربعة فوالله لا أدنو	و
ل	لك برطء أربعة شهر	ر	فليس يحول فلو ذكر أكثر من أربعة كان	ينصرف	ايلائين وان حلف لا	ا
ا	أطوها لا يحصل المستبد	ين	وقتا كالدجال والذابة أو حتى يموت	عشرون	ممن فيها فهو اذا	ذا
ن	يكون موليا وان حلف	على	ترك الجماع في السنة الأمرة ففسيخ	وجها	ن في الأصح أنه ليس	مر
الا	الآن موليا فاذامد	يده	ووطئها في تلك السنة وبقي	مها	مدة الايلاء فلا شك	ك
في	فإنه يصير حيتن موليا	ثم	لو قال ان وطئتكم فلي صوم	عشرة	أيام هذا ثم لم يكن	ن
ا	ايلاء وان حلف لاوطئتكم	ان	شئت فقالت في الحال شئت صار موليا	لا	فلا وان حلف لا ربع زوجات	ت
ل	لاوطئتكم لم يصح عليه	السلطان	الآن بيايلاء فاذوطئ فلا فالا يلاء	ينصرف	الى الربعة ثم اذا	ا
خ	خلعت أربعة أشهر من حين	أرسل	المولى بينه أو من حين راجع ان آتى	في	رجعته وأنت تسأل	ل
في	ففيه طوبى لها والفيسة	المقا	ربة والجماع وان حدث في لادة غير	معروف	مها مثل أن يقضى	ي
ف	في الاحرام أو حبست في ذ	نب (أو	غلما ونشزت أو مرضت فله يقطعها ربة	ولا	يقطعها الا بعد اذا	ا
و	وجدت في مدتها من	الرجال	وان طلقها رجعا أو لوتوا	نكر	الاملام انقطعت للذة ولو	و
ا	انه يهز عن الجماع	فلا	طالبته قال لو قدرت كفت كفى وعذرتنا	مها	ن هذه فيئة المذور واذا	ا
ل	لم يكن له عذرها	علم	انه يجب وطئها وادناه تقييب الحشفة و	حدها	فاذا طولت بالوطء وكان	ن
م	منه الوطء ككفر بيمينه	الا	أو في عانذرون حلف بطلاق طلق واذا	ما كان	بطلاقها نزع وترك	ك
ج	جاءها فان استدام ما	شرع	فيه زمة المهر ويطلق عليه القاضى اذا أبى	على	الفية والطلاق وقيل يحبس	س
ت	تعيها حتى يكاف الانصر	اف	الى الطلاق باب الطهارا هو ان يجبل امر	انه	مثل ظهر امره وكان ظهرا	ر
ث	نسدى ويد وكل عضو	ولوا	نه قال أنت على تكمين أى وقال لم	افعل	هذا الا اكراما	ما
وا	واجبالا فليس بظاهرو	ها	كذلك ان لم يقصد شيئا فى الأصح و	اذا	شبهها بغير ما حلت قبل	ر
ل	له فهو مظاهرو ولو زاو	رين	لطلاق وظهر كان طالق كظهور أى و	كان	يريد لكل معناها فانها	ر
مما	مع الزوج تكون مطلقة	ثم	مظاهرا منها ان كان رجسما وان جمعه	نمنا	لطلاق أو لم ينس و كانت	ت
فب	قبيله مطلقة فقط و	وقفوا	في الحكم عليه عند نيتيه في	مثل	أنت على حرام فلو يكون	ر
هـ	هذا يقصد طلاقا أو ظاهرا	عا	ملناه به وان نواه ما يجزأ أحدهما وفى وجه	ان	يكون طلاقا وأما لو	و

بين المحرمين اذا سقط أحدهما ثبت الإجماع

ملاكون كانت أملا وقبيلها بعضهم روايا اذا كانت أصلا وهن

بين	أبين أنه إذا كان من المحرم	مين	عينا أو لم ينوشيا فليس ككفارة عين	و	إذا علقه بشرط كان حاصلا	صلا
ل	لحصوله ولو غاب أحد	وجا	تلك وقت إذا تهاهت من الأجنبية	بر	فانت كظهور أي فإوانك	وإذا
ح	حوصت عليها وتزوجت	ا	وجبت طهارها صرت مظاهرا من الزوجة	والزم	الظاهر كفارة متى كان	ان
ف	فيه فإذا بان	بن مكا	نه مسكاتها بعد الطهار وقد تأنى	وأمكن	فراقها فلو انصلت	ت
ي	يومئذ به فرقة تز	يل	النكاح كونه وفسخ وطلاق ولم يراجع	وما شبه ذلك	فلأعود أصلا	فلا
ن	نم لو راجع فالرجعة عود	والا	سلام بعد الردة ليس يعود في الأصح	والثاني	هو عود وإن شراها وقيد	وقد
ا	أوجب طهارا فلا يعودان	شرا	ها متصلا بالطهار ولو فرق بعد	ما كان	منه من المودع يعمل	فلا
ذ	ذلك مسقط للكفارة والمعمرو	ف	انه يحرم الوطء قبل التكثير ويجوز	على	الاطهر ليس بشهوة	ه
ا	أما الطهار الموقت	بغاه	فيه خلاف والصحيح محتمه انه يكون عوده	فعلا	لامساكا	ا
س	سيله في العود عند	هم	هنا إن يطأها في المدة فإذا غيب المحقة	ن	يترع ولو قال لا يرجع	يع
ق	قبله أن ينشأ على كطهر أي	نفر	وجه من الاثم إذا عاد باربع كفارات	الذي	يكرر الطهار وغرضه	منه
ط	طلب التأكيد في حكم	الذين	طهار واحد وان قصد الاستئناف تعدد في	انثاء	الطهار ويكون بالكلام	م
ا	الثاني فإذا في الأول ولا	زياد	ة على مقترب في كفارة الطهار	فعلا	هذا بشرط كالروى	روى
خ	حصوله مؤمنة بلا عيب مختل	في	العمل والكسب فيخبر في صغير وأقر	مثل	أعرج يتابع المني لا	ا
د	دنف أوزن لا يرجي ومن هو في	سر	هرم وجنون مطبق ويخبر في أعور وأعم	وكران	واقصد أنفه وإذا	إذا
ه	هو فاقدا لذنبه فلا تر	دد	في جوزه وكذا أصبح الرجلين	فان	فقد السبابة من اليد أو كان	كان
م	مقطوع الوسطي لا يميز	وكسر	ها لا يضرو مقطوعا لنفسه ولا لغيره	ا	وانقله من الإجماع لم يتصل	ن
ا	إثبات جوازها عند	هم	ويخبر في مدبر ومعلق بصفته وذكر الرقيق	نناه	وله لا أم ولد وانما	ا
ث	تجب في فاضل عن كفاية نفسه	و	عياله كسوة وسكنى ونفقة ما لم يوف	سكرا	ولوا وممنوا	ا
ا	إيجاب بيع صيغة تكفي	أهات	ورأس ولو مسكن وعبد بن مقيم الفتحا	و	ان هجرها الزمه أن يصوم	وم
ل	لذلك شهرين متتابعين فالعالم	من مقتمة	المال نازمه هلالين أو من اثنتاه	ما	انكسر ثلاثين فان هجره خفف	ا
ا	الامر عنه بالرجوع الى	ا	لاطعام لكل مسكين مد وشروطه شروط	ا	لفطرة فلا تجزئ القيمة ولا يجزئه	ه
ن	نحو وجهه لمن تجب نفقته كا	بن	وأبوغضهما ولا لكافر وهاتمي وما	شبه ذلك	باب العسان	من

ع	عاب امرأته بازنا وفقر	تاج	الحسد أو التمزير على نفسه فله دروه	و	السد قاطعه باللعان ولا يأنم في
ق	قذف زوجته غير ذات	الدين	حين يسلّم زناها أو يظنه الطن المؤكد	الثا	بث واذا أنت بـولد لا
ي	ي يجوز أن يكون منه وجب	في	ذلك نفية باللعان ولو كان معهما في البيت	ثا	وعلّم الزوج أنه زنا
ب	بها وأنت بولد تمز	ر	احتمال كونه منه واحتمال كونه من الزاني	ماكان	يصل له التفي لنسب
هـ	هذا الولد الحادث يتسا	يسع	الظنون وان كانت حاملا ونساء لاعن	على	الفـور وان شا
ف	في يـؤخر الى الوضع ثم يقسم	سنة	اللعان وان قال الولد من فلان ومأر	افلا	ذلك الابشبهة فهو
ي	ي يمرض على واحد أو اثنين	ثنتين	من الثقافة ولا لعان واذا وطئ بشبهة في	مثل	نكاح فامد بغضات
ت	تلك الموطوءة بولد	و	نساء لاعن وليشبه لللعان جمع من أصدقا	أصدقا	ثما وغيرهم وأقل
ل	صوره أربعة فان بلغوا	تسعين	فاكثره لأبأس وليكن عند عصر الجمعة	وا	ن يكون في أشرف مكان للعسل
ان	ان يزدجر بالغليظ ثم	ثم	يمطها الحاكم ويبلغ عند الخامسة وليكن	وليا	لتقنينـها وأول ما
ي	ي يؤمر هو بالقيام فيشهد	في	ذلك أو بما بالله ائمن الصادق فيعلمها را	به يوضوه	قذفها به من زنا اضاف
ح	حكونه اليـها فاذا	عا	ج على الخامسة قال والا فليعه لعنة الله	ا	ن كان من الكاذبين وتؤمر بعده
ا	ان تقول من قبا	م	أشهد بالله ائمن الكاذبين أربعة وبعدا	اربع	والا فليعاضب الله ان كان
م	من الهادقين وهي خمس لا	سبع	يذكر الزنا وفي الولد كل مرة فاذا	ما	لاعت درأت الحسد والاشبه
ع	عند العلماء ان لفظ الشهادة لو	بعده	وأبدله بحلف أو بأبدل غضبا بلعن أو	كان	مقدم ما لمعالم يصح ثمة
ا	اذا لا عن زوجته	زل	عنها وتأبصر عهاعليه ولو أقدم	على	قذفها أجنبي حد واذا
و	وجده من الزوج عزره	الامام	ولم يلاعن (باب النسب) من تزوج واحدة	فعلا	أم لا لحقه النسب ب
ل	لا لكان ولا يتنفي عنه	صلا	الا باللعان فان لم يحسن أن يكون منه	مثل	الصغير والممسوخ أو با
ا	الولد والمدة من النكاح	ح	دون سنة أشهر اتنفي باللعان عند	علمه	نا وان وطئ بشبهة وحصل
ي	ي ومثـلـه ذمها حل	وبلغ	مدة الامكان لحقه ومن كان يبالى العلماء	وحتىها	البلد ولحقه نسب ولم يعرف
ت	تعين نفية على الفور وليس	الى	تأخيرها سبيل الابذر كمية وحظمالا	وضوه	فان ادعى جهـبـلا
ف	ف في كونه فوريا أو جهـل	باب	جواز التنفي من أصله لم يقبل منه	واظنا	رجون عن مجالسـة أهل العلم لم
ق	قالوا يقبل منهم ريجو	ز	نفي الولد مبتا ولو ولدت اليوم ولدا	مس	ولدا وقال الله سابق

ان يسعدنا مما والمرافقة ان لا يذهب

ان لا يذهب مما والمرافقة ان لا يذهب

١	ابن دوق الثاني خلق	يد	نسب الجميع وكذلك كان بينهما	ما	دون ستة أشهر وتخلص	ص
٢	ثاني ولاء آمنه من	و	له هابسلا لسان فان وطئها وادى اليه	كان	استبرأها صدق يمينه ولو	و
٣	يطؤها انسان بشبهة و	وقت	الحمل مدة الامكان ثم اذا ادعياه عرض	على	القافضة فان كانت ورا	را
٤	سابقهما قدماحت ثلاث	حجرات	أوحسنة فهو الثاني ان لم يكن الاول زوجا	فدلاه	وهما حران قد ثبت	ث
٥	قطعا اثلا فهما أو أحدهما	ليا	خذي بقول قاتل واحد مجرب عدل	مثل	الشاهد فان ارتبك قول	ج
٦	القائف أو حمل الاشكا	ل	أو لم يكن ترك حتى يبلغ وينتسب الى من	سو	لته نفسه واخبره	ه
٧	منهما في كتاب الايمان	ثم	لا يصح الا من بالغ عاقل مختار قاصدا	دا	ليمين ويصح ايرادها	ا
٨	على الماضي والمستقبل والكلد	راجع	الى المستقبل فان حلف على ترك واجباً	و	فعل محرم يحصى فخرمه انبان	ن
٩	الحنث والكفارة فان أورد	ها	لترك سنة أو فعل مكره فالحنث أولى ولا	عزرا	صلا عن الكفارة أو انفل	ل
١٠	وهو مباح فهو مأمور	ربا	جنتاب الحنث استحباباً وانعقادها لا يجبا	وز	الحلف بالله الاسم	م
١١	أو الوصف لما كان	من	ذلك الله مطلقاً وليس به بالتحديد كالقفا	هرا	والرحيم والمحبي	ي
١٢	لم يطل يمينه وان تأول	قبل	وان حلف بالامر كقوله نفسيه	و	ذلك كقوله والله ومالك	ك
١٣	صلى يوم الدين والرحمن	و	الاله والحي الذي لا يموت غداً لا يؤول	مثل ذلك	ولا يقبل وان حلف	ن
١٤	رجل بعث ترك كالبر والو	صول	والسميع والحي لم ينقض الا بالنيقو	الساد	لباب الشر كمن صفات	ت
١٥	الذات التي لا تتصل	مواد	ها غير الله كمنظمة الله وكلامه المتقد	س	وجباله فهو كالخلف بالله	الله
١٦	قالوا لا يقبل منه	السلطان	تأويله وعلم الله وقدرته وحكمه	ماكان	يطلق وصف الله العلي	ق
١٧	به كذلك الا أن يتأ	و	ل العلم على المعلوم والقسوة والحق	على	القصور والعبادات فان ان	ان
١٨	التأويل يقبل ولو قال	طلع	الله أو أنه الله لم ينقضه وان قال	ففي	عهد الله وميثاقه لم	م
١٩	ن حمله الا كناية والمقسم	على	غيره لو قال أقسم عليك بالله لنفعلن	نحو	ه فان قسمه الرباط	ط
٢٠	ل لنفسه باليمين اتفقت	بلاد	فاع ولا ملا في باب جامع الايمان فهو لو ان	مر	أحلف لا	ا
٢١	أسكن للدار فليخرج فان قال	بنى	ومتاعى فيها قد خذل لنقله وزياره مر	ضى	لم يحنث ولو آتى	ي
٢٢	ي عيسا انه لا يدخلها	شا	أن يدين لمن يحنث أو لا يركب ولا يلبس	و	لا يقسم	ا
٢٣	ذهب يستديم ذلك	ور	أمينه حنث وكذلك حلف لا أمنى ولا	اسرى	فاستدام حنث وكذلك	ك

لا يثبت ما والمكافئة ان ي

لا يثبت ما والمكافئة ان ي

١	لذا حلف لا يدخل دارا	وواجهه	دهايزها فدخل حنت لا بسطها	وضوء	ولو حلف لا يدخل ل
٢	ممكن أحـ دقلقه	الغيبه	بالحنث بدخول ما يسكنه غارية ولو قال	السا	ثـ ل كان القسم ٢
ع	على دخنـ ول دار	أحد	فالحنث لا يحصل الا بدأري لهما ولو حلف (لايتا) يع	ابن الوالي فعزل منـ ن	
١	السـ ولاية ثم تاج الا	بن	فان كان يريد الشخص نفسه حنت وفي	ما	اذا حلف من مطبوخ خ
و	وليـه أمة فلان أو	ز	وبنته فاعتق الأمة وطلق الزوجة فلا	يكون	حنث الا أن يشير بر
ل	للشخص بعينه وير	يد	ولو حلف لا يدخل من هذا الباب بفعل	على	باب آخر وأحال ال
١	الدخول منه لم يحنث و		ان دخل من الاول والباب متزوع حنت	فعلى	هذا العمدة المعر ٢
ي	يجاب من حلف وهو	ناظر	ومشراى حنطة لا آكل هذه الحنطة فانه (في) مثل	مثل	هذا لا يحنث الا بشرط ط
ثب	ثبوت الاسم وبقاؤه	حتى	لوطنها وأكلها لم يحنث ولا يحنث	بشر	ب الفيت من حلف على ي
ت	ترك أكل الغبـ وان	أ	قم لا يأكل سورة حنت بسفه ولو رو	ي	منه شربا لم يحنث ولو و
١	أقسم لا يشربه فكان مستد	عليه	يسفه لم يحنث وان حلف لا يذ	و	قه فطعمه ولقله فقيل قيل
٢	من ذلك يحنث وقيل لا	وكان	الاول أصح وان حلف لا أشرب	عمرى	من هذا الكوز فصبه في في
ع	علبة وشربه فلا حنت	لديه	وان حلف لا يأكل اللحم فلهذا معذ	وز	في أكل الشخص وفي ي
١	الكلية والكروش وكذا	من	الكبد والطحال لا يحنث به وان حلف للثا	بي	من أكل اللحم فاكل سناما ١
و	والية لم يحنث ولو	بني	بينه على اللحم حنت بأكل ثم ووحش	وضوء	الطير لا السمك أو حلف لا ١
١	أكل الرؤس حنت برؤس	شا	وبقر وابل وان حلف من البيض وقع على	الثا	بـ التصليب منه المنزبل ل
ل	لبائنه حيا من دجاج	ور	الوطير لا سمك وجراد وان حلف	من	أفكل الادم فأككل من ن
٢	مسح ولحم ولبن و	نحوه	حنت وان حلف من أكل الرطب والبسر فاكل	ما كان	منه فاحنث وليس من
كا	كان حائنا من حلف	من	أكل بسرة أو رطبة فاكل منصفه ولو حلف	على	لغاصكه في الرطب والغنب ب
ن	نحنه وبالرمان هذه	ثلاثة	منها هي أعلاها وان حلف لا يلبس شيا	فعلى	الدرع والجوشن والنعال ال
في	في الأصم يقع ذلك كالتيابو	الا	صح انه اذا حلف من هذا الزاد فغيره الى	مثل	قيص أو قباء أو تخضفة ١
هـ	ان ولم يحنث به والعسرو	في	انه لو حلف لا يلبس حليا قابس	أحدى	انكواتم من فضة أو ذهب ب
ي	يحنث وان من عليه أو آذاه رجل	لغا	احتمل وحلف لا يشربه ماء من عطش (قد) ذكر	وا انه لا يحنث من ن	



ت	تسوية لبسه ولا يجا	استطاع	من صناعته الا شرب مائه عطشاناً	ي	رجل حلف لا يصيد	جد
ب	يباه فـ لانا واقفاً الا	أخذ	بالضرب ثم وجده قنفثاً عمره	و	عضه وربط يديه به	به
ث	تسكيله خـنـث	فاد	ذا حلف لا يتكلم فقرأ القرآن أو سيجو	نحوه	لم يحنث بذلك ولو	و
ا	أقسم لا يكلمه جهراً ولا	سر	أشار إليه أو كاتبه ورأسه لم يحنث	والتا	فه اليسير من المال به يصح	ح
ح	حنث من حلف ان	ها	ذالاً ماله ويحنث بشو به وبدن شا	سع	أجله ولو حلف لا يمر	ر
د	دار فلان حينا أو لا يسا	هـ	زماً نا أو دهرراً أو حصاراً يادفر	ما	ان ولو حلف لا يزور	ور
هـ	هنذا فيسقتدمها	ثم نزل	إليها فغدمته وهو ساكت لم يحنث أو لا	يكون	مستزجاً أو لا يتصرف في	ي
ز	ملكه يبيع فوق كل من باع	الملك	الذي له أو من تزوج له لم يحنث و	بعد	لو حلف لضرب عبيده	هـ
ا	الف سوطاً فـنـسـد	الا	لف وشره ضرباً واحدة وعلم ان	ألف	السياط أصابته بر ولو	و
ا	ان شاك فكذا أيضاً في الاصح وال	فضل	أن يكفر وان حلف من غرة فاختلفت	على الجميع	الاعسرة لم يكن حائشاً	ا
و	لكن وكذا لو حلف لا يدخل	في موعدها	أما ناسياً أو جاهلاً أو كرها	منه	فلا حنث ولا زور	زد
ل	لذلك وان حلف ليأكله	أول	الشهر فنفق قبله لم يحنث وكذا لو تلف	أكثر	داوئياً منه وان حلف لا يفارق	ق
ا	الفسر لم يهرب منه فان؟	شهر	القولين القطوع به أنه لا يحنث و	من	قال ان شاء الله في	ي
هـ	هذا اليمين متصلاً قاصداً	ر	فها فلا شهر لم يحنث فان عقدها ثم عن له	حرف	الاستثناء فاستثنى بعد	د
م	ما انقضت لم يصح وان أو	جب	الاستثناء في أثناء اليمين صح في	واحد	من القولين الذي ادعوا	عوا
ا	أنه الصبح وان قال	وا	لله لا أعلم على فلان فسلم على قوم وقد	مثل	بينهم حنث الا اذا لى	لى
ا	استثناه وقبله ولو	قام الى	الملا فسلم على المأمومين وفلان	مسا	مت لهم فلي ذلك الطراز	از
وى	ويحنث ان لم يستثنه	يوم	اذ في باب حكمة اليمين اذ	جد	الحلف والحنث وجب تكفير	ر
ذ	ذلك الحنث ثم تفسير	الحا	لفين عشق كالتطهار أو اطعام عشرة	ود	قع اكل واحد مدني في	ق
هـ	هو من قوت البلسد لا ر	دى	معيب أو كسوة كل قصاً أو سراً بل أو ازا	وا	ولا يميز في منطقة وخف	ف
ب	بل يميز في لبس به قوة	والعشر	فيكون مساكين أو فقراً ولا تجزى الدرا	همو	ان كان معسراً صام	م
ا	أياماً ثلاثة ولا يعيد الكفر	ين	الميام فقط في باب العبد	دولاً نازو	جهاً بعد ما دخل أو استدخلت	ات
حد	حدث الطلاق وجبت العدة و	من	كانت حاملاً اعتدت بالوضع فان أرتا	ب	بأوضعت فتهد أربع قوايل ان	ن



هـ	هذا لو سبق لتخطا	شعبا	وتصو آدميا انتقضت به العدة في الاصح	و	أكثر الحمل أربع سنين وأما
م	مدة أقبله فانه تكو	ن	سنة أشهر والحائل من ذوات الحيض وهن	شواب	النساء تعتد بثلاثة أقرا
ا	الطلق في الطهر وإذا	ما	يفت الحيضة الثالثة كفى وقيل بعد يومين	و	ان طلقت حائضا لم تحين تعام
ا	الحيضة الرابعة ويتصور ثمة	مغانية	وأربعين يوما على الضعيف أو	ما	على الصبح فقيام سبعة وأربعين
و	ولخطة هذا في الحائض	و (أما	الطاهر فقيام اثنين وثلاثين يوما ولخطين في) أشبه	القسولين	ومن الاياس حكا
ك	كثير من العلماء انه لا يبلغ	سبعين	عاما بل اثنين وستين وقيل اياس نسائها في (بغت ذلك	وانقطع	حيضها
ل	لزمها ان تعتد	وتوفى	ما عليها بثلاثة أشهر وكذا من لم تحض في	العا	دة ومن عاضت اذا زال
ا	الحيض عنها قال الشافعي	رحمه الله	تقف الى الاياس ثم تعتد بالشهر ومن	شر	عت تعتد بالشهر ثم
هـ	هجم عليها الحيض بطل	ود	جعت الى الاقرا موعة من تحيض من الا	ما	محيضتان وذوات الاياس
م	منهن ومن لم تحض في الما	ضى	شهر ونصف فان عتقت في العدة و	كان	الطلاق رجعا فالنكول
ا	الاصح من قوليه مرضى الله	عنه	انها تتم عدة حرة وان كانت بائنا لم يكن	معدولا	بها عن الاماء في الحكم
ثم	ثم السوط وة بشبهة	فا	نها تعتد كالمطقة وأما عدة الوفاة	من (كا	نت حامل فالوضع ومن تكون ون
م	منهن حرة حائلا فاجعت الامة	ان عدتها	أربعة أشهر وعشرو	العد	ة للامة نصفها ويجب على
ا	الرجمية اذا مات الزوج ولم يأت	على	عدتها ان تنقل الى عدة الوفاة والمفقو	د	ليس لزوجه نكاح في الدين
ا	الا ان يثبت موته	و	خلقه وفي القديم فتريس أربع سنين	مثل	أكثر الحمل ثم بعد التبرص
ج	جمل كالتوفي فتعد من	لد	ن ذلك الوقت عدة الوفاة ومن تزوج	متنى	وطلق احدها ومات لا يبعد
ت	تعيين أو بيان اعتدالا لوفاء	هـ	ان كان لم يوطأ أو ووطئ وحاذ	و	اتأ شهر أو أقراء في رجعي
م	من الطلاق وأما في	البا	ث من الطلاق فانها تعتد بالاكثر من	ثلاث	حيضات وعدة وفاة والطلاق
ع	عدته من حين أر	سل	الطلاق موعة الوفاة من الموت والاحداد	و	اجب بعد وفاة بلائن
ب	بان ترك الزينة كما	وصفو	اقتل ليس حليا ويحرم عليها الاستنا	ربا	لثياب المصيبة للزينة وما
هـ	هو طبيب لائتا	ته	ولا تختضب ولا تدهن وعليها الامتناع	ع	من الاكسال بالاعتد فلو
ع	عصر جازا لا اكسال عند	الكا	فعليل او تفسله نهارا او التظف بسدر	ونحوه	مباح وان غسروا جوارم عليها
ل	لكن اذا احتاجت للتمت	مل	في بيع غسزل ونحوه غرحت نهارا	واما	الليل فلا ولا يحبل

ت	تطرق الباشا أيضا	السلطان	يعتد من الغروج الالوه	العشرة	وبذاتها على السكبان
ا	أو ضرورة ثم كان	الملك	له في مسكن الطلاق سكتته فان	التي	أطلق السكنى لها واجب ب
ن	نم لو كانت ساكنة في	الانترف	من منازله فله نقلها ولا يساكنها	لا	مع محرم لها ونحوه ولو قضى
ال	الى مسكن باذنه فوجبت	ا	لعدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه ولم	تصرف	عنه أو الى سفر تجارة أو و
ت	توب ولحقه	سما	ع الطلاق فلها أن ترجع وان قضى في	في	حاجتها فاذا انقضت باق في
ز	زمن من العدة فأولر	عيل	يسافر ترجع معه لثمة قيمة العدة	المعر	وفة في المسكن ولو بقبول ل
م	مخرجي للثقة وأذنت ان	بن	مكاني وقال بل لحاجة فالطريقة المعرو	فة	ان القول قوله والحكم في
و	وطء العدة في نكاح فاسد	العبا	رة أو غيرها أو بشبهة ما ن تمتد أخرى	و	تقدم عدة الحمل في ي
ه	هذا وغير الحمل تجري على القيا	من	فقضى عدة الطلاق ثم	تصرف	لعدة الشبهة ولو راجعها
و	وهي في عدة سلايد	من	ان تمجرها حتى تقضى عدة الشبهة وان راجع	في	في العدة فطلق ولم يطا
ا	الزمناء استثنافا لا	لا	عتد ادوية الحلاطة بينهما بعد الطلاق من	المنكر	ثم الأصح تقسلا لا
ج	جريان الباشا في عدها	يختلف	الحكم في الرجعية فلا يجري فيها حتى يجرها	هاو	الرجعة لا تصح بعد انقضاء
ت	تاريخ العدة وان طلق	احد	رجعية في العدة طلقت وان قالت انقضى	حدها	وانكسر فان عرف في
م	من الزمان ما يتهـور	في	مثله انقضاه العدة فالقول قولها وقضى في	ما	اذا قال طلقت بعد الولادة
ا	ان القول قوله وقولها	فضله	الاذا اختلف في الولادة فقال	هو	ما ولدت الابمـدما
ع	عقدت الطلاق فالقول قولها	ولا	انكسار (باب الاستبراء) كل سبب حصل لك	اسم	لذلك في أمية أو جب اذا
ال	الاستبراء لما قبل الوطء فلا	يأق	من ملكها حاملا حتى تضع ومن	ليس	بها حمل استبرأت
خ	خلف الملك بخصمة كاملة	الزمان	الذي يستبرئه ذوات الاحمر الصبيح	بمر	فهم شهر واحد وان سوغ
و	رجل ملك أمه معتدة أو	عكك	زوج أو مرتدة لم تستبرئ حتى تؤمن بر	بي	أو نزول النكاح وتعتد
م	منه وليس من ملك زوجته	مثله	بل له وطئها لكن يستحب الاستبراء ان كانت	على	ملكه قباعها ثم انثى ي
و	وفسخ المسقط فليسه	الاستبراء	على الصم وان زوجها طمقته بعد النكاح فان	أكثر	أصحابنا متى انقضت
ا	العدة استبرأها أم	من	طلعت قبل الدخول فنسب برئ قطعاً	من	بأع أمه وطئها أو هو و
ل	ليستبرئها كره خوفا على	نسله	وأجاز ولا يجوز تزويجها قبل الاستبراء وبقر	للاثلاثة	تستبرأ أمه توطأ ط

ق	قد عتقت ثم تسلم وكذا أم	و (لما	تسليمها وان عتقت وهي مريضة أو معة	أ (د فلا)	استبراء ووطء رجلين يجب ب
ب	به استبراء أن يشرع في الثاني إذا	تحت	مدة الاول في باب الرضاع في	انما ثبت	منه بل بين امرأته لم تقت ن
ض	ضمت سنا يمكن في مثله	له	الحيض فلو حلب لبنها ثم ماتت فقتل	ف	في بطنه حرم وان جبين ن
ثم	ثم طعمه حرم ولو خالط	ا	للبن عناه ونحوه حرم سواء كان	مثل	اللبن أو أكثر الا إذا كان نفس فس
ال	اللبن مغلوبا فالاصح من	الحلا (ف	انه يحرم ان استوفاه والايثار والسموط وان	انما جبر	عليه ما يحرم ان ولا يقضى ي
ب	به في الحنفية والرضع أو صا	فه	المشروطة ان يرضع وهو حي لم يز	ايل	الحولين خمس رضعات فليس ي
ت	تقع بدونه حرمه و	في	الرضعات يشترط التفرق فاذا قطع	وبا	عد نفسه غنما رافعي في في
ر	رايهم رضعة ولو تحول	يوم	رضع وانتقل من ثدي الى ثدي أو أحس	بك	فالتفت ثم عاد في الجبال ال
و	ورضع نفى واحدة ولو	و	في رضاعه وشك هل رضع خمسا	و	أقل وشك هل حي حي
ه	هذا الرضيع حين دخل اللبن	فاه	الى أن وصل الى جوفه أم لا لم يحرم و	ا	لرضعة ثم صير أم الغلام الخ
و	ويصير صاحب اللبن	والده	وأبواؤها وأولادها وآبؤه وأخوته و	سرا	الى اخوته ما من الرضاعة مثل مثل
ا	النسب وعند الشافعي	رحم الله لو كانت لرجل خمس عقا	يل	مسئولات فريض صبي ي	مستوليات فريض صبي ي
ج	جيمهن مرة مرة كفي	و	صار ابنه وحرمن أبيض على الصبي	و	ذلك لان أباه كان واطنا ا
ت	تلك النسوة وكل من	الحق به	نسب ولد فاللبن له وحكم	ها	ذالالبين لا ينقطع الا لا
م	متى ولدت غيره وان أدى	الى	التناول وكذا لو انقطع وعاد ولو	رو	ضجع بين زوجتيه اما ا
ا	أرضعت امرأته أو أم أحداهما	ع	مد	ة أو نسبية فانه ينسخ النكاحا	ن ومن أفسد على الزوجين ن
ع	عقد نكاح برضاع صا	ر	عليه نصف مهر المثل في باب النفقات	وما	يجب به في يجب على ي
ال	الموسر مدان والمدة	سته	عشر أوقية والمعبر به والذى هو	أشبه	بالمسوط مد ونصف هكذا ا
ح	حصروه ويكون حيا يسلم	في	كل يوم من قوت البلد وعليه طين	ذلك	وخبره فان رضاعا يبدل ال
ذ	ذلك بموضع فسوجهان والذي	تعز	ي اليه العصمة منه ما الجواز وكذا لو أكلته	والثاني	لاولاد مما كان غالبا ا
ف	في البلد فان اختلف ليسار	و	اعصار قدره الحاكم ومن لا يابا	كل	الخبز بادام أصلا ل
و	واجب لها الادام اذا اعتا	د	غيرها وتجب لها كسوة يقع بها	اسم	الكفاية والعماد القسوم في
ال	البلد وعادة أهل	فن	الزوج ويجب لها دفاه في الشتاء ومرد	يليق	به ومما يكون ن

ق	قعودها عليه من التي جوت بها	العادة لا الطيب ولا مانعها لاني	من الخضايب وضوضه بلى ي
ط	طالب المشط والذهن يوم	فتحاجه ومانتتظف به من الصدر والمريد	الزواج واجب لها
ع	عسدا وكذا ماتحتاج من الا	نية للطبخ والا تلى ونحوه ويجب السكن	ما يجب لائق بحالها
ث	ثم انما لخدمان فمخدم فان طلبنا	لم يجب فان قال انا اخدمه عالم يانها	لزمه خدام لئلا يفسد
ش	شك في وجوب نفقتهم في الرا	س مد وكسوتهم وتجب النفقة بانين لا	للقعد والتمكين بالمرض
ل	لنفسها وان لم ينقلها عن ر	اعلمها وتجب النفقة لكبير على صغير لا عكس	ه كانت أو أمة قالوا
و	ولان سقط العجز عن الوط	ع بمسرحها أو رتقها ولا بماله تخاف	والأمة ان كانت تختلف في
ه	هكذا من السيد الى القر	ومن القرن الى السيد فلا نفقة لها ولا تجب	اذا سلمت ليل الا ونهار اليه
و	وان غاب الزوج فبعثت من	يعلمه بالتمكين لنفسها ومكنت بعد	زما ما يمكن وصوله لو
ا	أراد وجبت النفقة من	الوقت ونسقط بنشور وسفر لم يأن	وكذا باذن نفسه اذا
ج	جرى حاجتها والحاجة فلا بد	فان لم يكن الا حرام بالبحر	خسر عن نفقتها مالم
ت	تسافر ولا يجوز له	احرامها بغير اذنه تسقط بالاحرام وذوات الن	ليس له من صوم قضا
م	متنع ولا صوم التطرق	بغير اذن والمطلقات بان ورجعي فالرجعية	الزوجة في الشؤون الا الا
ا	التنظيف فانه لا يجب لها	المطلقة البائن فيجب على الزوج	ها بالسكنى وذات الحمل
ع	عليه نفقتها وكسوتها	اتفق حاملا في امانت ما لا يتردد	معتدة الوفاة اختلف في
ال	القول في وجوب سكناها ولا	ف في ائنه لا يجب نفقتها على	وان كانت حاملا وان اختلف في
ا	خبر الزوجين فقال الذي صر	نفقة ثلاثة أشهر وقالت شهرين صدق بينهما وقد	التمكين اذا اختلف في
ن	نفيه صدق بينهما و	تاخر من نفقتها صار دين في الذمة	اذا أعسر بها فالها يكون
و	وجهه الصبر والنسج ان شاء	لكن بالحكم فان شامت المقام وفي	بعد عن لها الفسخ روى
ال	العلماء أن ما ذاك ومن	يكن وما له منه على مسافة التصر	المسهر والمكسب قالوا
ك	كالنفي ويعمل ثلاثا رجاءا	ن والكسوة اذا أعسر بها فكمثل	يفسخها والمفسر وفي
ف	في نفقة الخدام انه لا تعمو	للفسخ على الاعسارها لكن ذكر	انما ثبتت دينها ويقضى
ثم	ثم الادام كذلك والمبد	له زوجة ان كان مكنتها	بت ان نفقتها تحسب فيها

ا	اكتسب أو تجاوره وعند عدمها	ذكر	والأنتا تعلق بذمته ولها الضغ بعدئذ	لث	في باب نفقة القريب في الأصول	ل
ل	لهم النفقة وكذا الفروع	نا	ناكسوا أو ذكورا وان خالف	كل	الأخو في دين الحسنى	ف
ن	نعم تسقط لكسبه وغنا	هو	غير المكتسب ان كان ينطلق عليه	اسم	المصغر أو مجنونا أو زمنا	ا
ق	قلنا بوجوبها وما اذا	كان	كبير أو المصغر لها تعجب لأصل لا فرع	في	أصناف الأب خلاف	ف
ص	صح العلماء وجوبه و	من	أوجبه أو جبه فنفقة زوجته وبدأ بنفسه	أخر	ماسواها ثم زوجته ثم يعطى	ي
ا	الولد ثم الأب ثم الأم وقال	بعض	الأصحاب الأم أحق وقيل يستويان فيقدها	هـ	والابن قبل ابنته وقيل يقسمها	هـ
ج	جميعا ومن استوى فراعها	أمرها	بنفقة مع معاون لم يستويا أو جينا	ها	على الأقرب والابوان اذا	ا
ت	تنازعا فبين بنفقة الأم	السلطان	الأب ثم أباه الأقرب فالأقرب ثم	المؤنث	بعدهم يلزم الأصول	ل
م	منه من كذلك ولهم	المالك	في المطالبة بها لم تفت فأنها لا تنصير	مثل	نفقة الزوجية دينان	م
ا	اذا فرضها القاضي فلهم	الحما	هرة بطلب فأنها وعليها الرضا ولها اللبا	خذ	وأعطيه فان لم يأتى	ق
ع	عنده مرضعة تمنيت لهما	هذا	رضاعه وان وجد غير الأم فطما	يشة	من العلماء يقول ينصون	ر
ا	ان يأخذ الأب كرها والذي	قطع	الاحتكرون بحصته انها أولى برضاعه	و	اذا طلبت أجرة مثل فهو	هو
ل	لازم ان تجاب وان نكزها	أياه	وان تبرعت الأجنبية ثم لا يلزمها ان تكون	فاطمة	له قبل الحولين وكذلك	ذلك
ع	عليه نفقة رقبته وكسوته و	حر	م عليه أن يضجعه وان عدم نفعا	وخذ	والمرية تفضل على المهور	ر
ص	صنفه بنفقة ومغرو	ض	كسوته على نفقة أمة الخدمه وكسوته أمة	يجه	في ذلك على العسر ثم	ثم
ب	بمعد ذلك يسحب اذا	وا	فاه بطعامه أن يطعمه منه ولا يكفه ما بضره	وما	لا يطيقه وترويمه في	ي
و	وقت الصلاة في السفر والا	قامه	وبعقه في السفر ولين الجارية والشاة وما	أشبه ذلك	لا يجوز أن يؤخذ	ذ
ال	ال ما قاضى لـ منه	بعدو	له أو يباع ماله في نفقة الهام	والر	فيق ان تعذره الكرا	كرا
ك	كأي كلف ذبح المأكول ان	فا	نه يبعه في باب الحضنة والاناث	ا	ليق بها ولا اختلاف	ل
ف	في أنه لا تنقد امرأ	قواله	الطمل ثم أمها القروى فالقربى ثم تتا	بع	أمهات الأب ثم تقدم أختا	ا
ثم	ثم خالته ثم بنت أم ثم	مقا	م العمة بمعد بنت الاخت والجدات	كل	من لا يرث فليست من أهل	ل
ال	الحضنة وتقدم أخت من	مه	وأيسه على أخت من أيسه وثبت	اسم	الحضنة لكل ذكر	ر
ف	قريب وارث ولا تختلى	في	يده بنت عمه المشناه وتسلم الى	مؤنث	يعينها ابن العم ولا	و

منه من اجل انهم كانوا في ذلك الوقت من غير ان يكونوا في الجحيم

من اجتماع المصيب وانفسهم في الجحيم

ص	صارت لذكور واثاث كانت	الا	م اولهم	م	السرتيب ثم الاب وتنصرف ف
م	من بعده لامهاته ثم الا	مر	بمسد البعدهم امهاته وقيل يقدم شخص	ع	على الى الاب فيعينا وا
ا	الاختلابون ثم الاخت لام	ثم	انفسه والصبح هو الاول واذا	ز	من التيسير طفل ل
ج	جعلت انفسه اليه فلو	اته	اختار واحدا ثم الاختحول اليه وغيرنا	ف	انه اذا اختار الاب لم يرجح
ث	نفسه يده ولا يمنع اذا	نزع	بهشوق من زيارة امه وان اشتاقت	ف	بنفسه لم تقنعس زيارته وتترك
م	مرة في ايام صكا العادة لازا	يد	عليها ولم تقنعس بها ولا تزورها البشوان	ق	اختيار الام كانت اقل مات ان
ا	البنت معها ولاتاق الاب ولا تزور	ه	وله زيارتها والابن معها ابلا	و	مسح الاب بها ولو
ع	عدم الاب والجدة واختاوا احدا	من	المسببة قدم الام ولو	ن	ت الام وكبرهها ما
ا	أجرنا اجبارها وانتقل الى	الطا	نفسه التي بعددها على الترتيب	و	لزيقن ولا من يعاب
ل	لفسقه حق والكافر لاند	عه	يضمن مسلما واما المزوجة ففي	و	الوجهين ان تزوجت من هو
ع	عمله لطفل أو قريب	وكان	من اهل الحضانة بعددها استصفت مع	و	لاحق لاسافر واذا ما
ص	صار السفر لنقله فالاب أحق	من	لام ثم من بعده محارم العصبه	و	رجح من الحرمة لا يمكن انتقالا لا
ب	بشهادة وتعلم بنتها	مره	في كتاب الجنائيات ولا يقتض عن به	ي	جنسون ولا من صبي
و	ومبرسم ويقتض عن شرب عجر	ما	أسكره والعبد والكافر لا يقتض	ع	خدمتهما من ضده ولو وقع
ال	العبد يشله أو رجس	كان	كافر بكافر فخره فمفق الجراح أو دخل في	ا	الاسلام ثم مات المجرع فلا
خ	خروج له	و	جب من القصاص ويجب أن يقتل	ب	بالسوءت ويقتض لاب
م	من فروعه ولا يقتض منه	في	قتله فروعه ويقتل من تدعى ومن تدوم	ا	أعسى للمرتدا اذا
ث	ثار عليه ذى فقتله فلا	سنة	في القصاص منه ولو لارتد المجرع ثم أسلم	ب	المجرع مات فيه اختلاف
م	منعهم يسقط القصاص و	احدا	لقولين يقول ان تمنع من الردة وجب	و	جب للقصاص العمل وافعال ال
ا	انطفا لا سود فيها	وعما	رها الذية كمن يرى هدفه يقتل والعمد	ث	ا يقتل به ما يقتل غالباً مات
ل	لا لا يقتل غالباً كعصر الاذن	ن	وضرب السوط وهذا نحوه شبه عذالو	و	لا قود فيسه ولو
ج	جنبه من الطعام وقد	تقدم	له جوع وعلم به أو كان الحبس منه مدة	و	من موته فيها فلا يضيحه
م	من القسود شيء ويقضى	السلطان	بالقعود على من غر زياره بشير مقتل لخدم	ث	منها تورم والم حتى مات لا لا



م	من مات فو ابلا اثر فذلك	الملك	يلزمهم دية شبه العمد ولو ضرب به يقتل	وجعل	يضرب به حسى ذهب ب
و	وجب القودوان حصل منه	الا	لقاه في نلرأوامه مفروق له أو عصر منه	لذا كبر	بشدة أو خنقه حنا ا
ه	هالك أو القاه وقد ا شرف		به على ماء فالقمة حوت أو السعة عقربا	اذا	كانت تقتل غالباً فطلس س
و	وجب ولو اكرهه الو الى		أو غيره على قتله لمهما القودولو	كان	للمأور بالقتل ذاهب ب
ا	القي يلزم الامر ولو ا سر		رجلا أو امسكه لمن يقتله فالقود	على	القاتل ولو شهد عليه ه
ج	جاز الشهادة عنده من لا يتر	دد	في شهادته ما يقتل به فترحموا أو ا	ا	بالتعمد لزمهما القودولو و
ت	توخى له ما قاتلا و	و	لقاه في طعانه فأكله الرجل جاهلا ف	كتر	هم يقول لا يجب ب
م	منه فودبل دية وان قام		أو كرهه على أكله وجب القودولو قتله ب	من	منه الموت غالباً فوع
ا	ايجاب القودوان كانت به		سلعة قطعها رجل اعتد	او	صا على شرفه فان فرض ض
ع	عليه القود وكذلك ا		لإنسان لو بشرتك في قتله أو	ف ثلاثة	قتلوا به جميعهم هم
ا	اما اذا قطع أحدهم ا يا		ديه وحزله الآخر قطع للاول	مثل	ما فعل وقتل الثاني ي
ل	لكن شريك الخطي اذا ما		تعمد لا قود عليه ويقتص من	رجل	شارك والدا وكذلك ل
ع	عندنا في شريك المقتص وفي		شريك قاتل نفسه خلاف والاظهر فيما	يقال	وجوبه ولو داوى جرحه بمض ر
ق	قاتل وليس يموت كان ذلك		شريكاً لقاتله ثم القصاص في الطرف	له	شروط قصاص النفس فالجماعة ه
ل	لو اشرتكوا وجمعهم الوقت		وقطعوا عضو انسان قطعوا كلهم ان قطعوا ه	مر	واحدة والجروح مثله ه
و	ويجب القصاص فيما قد		ر منها وهي الجروح التي تنتهي الصرا	يم فيها	الى العظم كللوصغة والجرح في في
ال	الفخذ ولو وضعه فسا مت		الجرح بعض رأسه ومثله يستوعب	أو	يزيد على رأس الشاج فلا ا
خ	خلاف انه يسو وضع عليه		الكل واذا زاد مستحقه أخذ رأسه ولو ان	امرا	هثم من وجب ل
ر	رأسه بموضحة قال الشافعي رضي الله عنه		أو وضعه وأخذ الارش للزيادة	ه	وقصاص الاعضاء لازم م
ث	مثلاً لا يعمل عنه فاجاز		وفي أذن ولسان وشفة وذكر واثنين كما	يقال	ومارون وجفن ومافي في
م	مقبلة والبيتين وشفرين والجا في		على الشفة العليا لا تؤخذ منه السفلى بد	لها	ولا يسار بينين وان فقد د
ال	اليمن وكذلك عكسه وا		لاغلة لا تؤخذ الاخرى ولا عين مصيبة بماد	مة و	أحدهما بالعصية ولو و
ن	نزع وبسع أذنه ولو استا مر		في قطع مثله مساحلة لم يبرئ يقتص	بر	بع الاذن وان ق قد

ل	لرجل أنفام أصلها فله	ان	يقطع مارية وبأخذ الارض الباقي	وما	يؤخذ بسن من غيرها	ا
و	ولا اللسان الناطق باللسان	ا	لا تومن ويؤخذ ولوقطع الزند	أشبه	من فوق المفصل فليست	ست
هـ	هذه محل قصاص فان اراد	تبع	المفصل دونه وله الارض الباقي	والسا	لمسة لا تؤخذ بشيء	نم
و	وجهوا العكس ان لم تضد	وكا	ولا ذكر صحيح باشل وعكسه	د	جوازه والعين جعل مثل	ر
ا	الضخ وذكر الصبي يقطع	به	البيع من ذكر الكبير ولا با	س	باب عفو المقتص	قول
ج	جعل القصاص للوارث لا	الما	قلة وهو مخير فان عني على	كل	الدية وجبت الدية	هـ
ت	تامة وان عني ولم يمرض	لى	ذكر الدية لم تجب وان عني على	اسم	مال غير الدية	زم
م	مهما قبل الجراح في الاصح	وفي	ما اذا لم يقط لاي سقط القود	على	الاصح وان عفا	ا
ا	أحد الورثة سقط القصاص	هذا	والباقيين حقهم من الدية وليس لهم	فعل	القصاص ومعهم طفل	ل
ع	على انافس القاتل	والامام	والعشرة حتى يبلغ ثم ان رضوا بعوف الالة	رعة	يضمنه وان وقع	ع
ا	أحدهم به فقتله فالباقون في	ج	القولين نصيبهم من الدية في تركه وقيل	لا يضمن	وجوبه الاعلى المبائر	شر
ل	لقتله ولو سبق عفو أحدهم فهد	الحمل	نصفه دمه يجب عليه القود	فيه	سواء علم بعفو القريب	ب
ا	أم لا والصبي لا يحصل	الا	ستيفاء بقتله ولومات الجاني قبل	الا	خذ بالقصاص أو زال الطرف	ف
ض	ضمن الدية ولو عني عن المبا	شرقي	تعد به وقطعه العضو قال هذا التأ	اب	عفو عن سريته حدثت	ت
م	منه سقط القصاص	وكن	بضادية العضو غير لازمة	و	أما الحادث بالسرية	فلا يصح
ا	ايجاب دية ومن لا وارث له	مير	المؤمنين بخير فيه بين القصاص و	ا	لعفو على الدية	وما
رو	روى عن أحد من أصحابنا	الز	خسة في القصاص بغير أمر السلطان و	للز	ما لم يسل عليه اقتداء الشيء	و
ال	المستوفاه والمستوفي فلا ير	كب	هذان لا يضمن بل يؤكل أو يستأجر ولا ي	م	باجرة المستوفي بسل من	ن
ط	طرف مال الجاني في	نفر	الوجهين ويستوفي في الحرم وفور او جهل	مثل	الحاصل حتى تنزع وحدا	ا
ق	يرضع اللبا ويغنيه غيره	الدين	يقضى ان رجلا قتل سهلا ثم	عمر	ثم النسب يسل بسل	ل
ثم	ثم الدية لم يرو	السبيل	من ماله فان عجزا قسم بالسوية	وز	عمراته لو بدر الآخر وسبق	ق
ا	الى قتله أخذ حقه	وفي	الباقين الدية فان ارتد القاتل وصار	فر	اقتسل للقصاص فقط	ط
ل	لان الحق يندرج ومن	المحرم	تفويت قصاصه ولو قال اخرج بمنك	وما	له باليسار فقطعها	نظ

نزل هو: جامع الخرم والكفر في الدنيا

صحيح

خ	خبره فان قال كان	من (ظني)	انها تخرى وقال ظننها اليين لدهش وما	اشبه ذلك	والقاطع ظن حسب ب
ز	زوالها اليين فان	السنة	تأزمه ديتها اذا دملت قطع عينه	و	اذا قطع ثم قتل ضم
ب	بينهما فيقطع ثم يقتل و	هذه	القصاص في القطع المقدرا ما الجرح	السا	رى الذي ليس مقصودا
و	هو وهو بكثافة وكسر عظم فانه اذا	توفي	المجروح واراد الوارث القصاص فلاتسا	بع	عنه في الاصح بل ل
ا	الواجب حقه بالسيف و	الو	جه فمين قتل بالجر وان شرب الله يقتل بمثله و	كل	تحريق وتقسير وضغط ط
ج	جار مجراه والاولى ايعيا	ز	هوان يقتل منه بالسيف ولا يتبع من	اسم	القتل بالواط والصبر ولا
ن	تأمل بل يقتل بالسيف ولو	ير	يدام قطع القصاص فاقص ثم انت ال	مراية على	نفسه فاوليه خرا وعضو و
ع	على نصف الدية ولا ير	تقى	لا كثر ولومات القتل منه فهدر ولو ماتا	فا	ن سبق المجني عليه قال قال
ا	الهاء اقص منه كما حكم	الدين و	ان سبق المجاني فالسراية هدر ولو	عول	الولى على القصاص بناب اب
ل	الطفل لم يغربل يمكن	ولى	الطفل ولكن ينتظر فان ثبت	مثل	نايه سقط القصاص ولو و
خ	غرب المبت وقصد امر	الو	لى بالصبر حتى يبلغ الاب موجبات الدية اذا	ج	وصى على شفا ا
م	موضع حال فصاح با	زا	نما و ناداه أو شهر مسلما فوق قا	لو	انجب دية مغلفة وقيل ل
ال	القصاص واما البالغ اذا ثلوه	ره	بمثل ذلك فوقع منه وما	ت	فلا دية في الاصح وجعل عل
د	كالبائع مراهق يقط صحت	بهذه	فوقع والمرأة اذا نكحت بسوء	وطا	لب بها السلطان فالتقت جنينا ا
ف	فزعاضته ولو طرح بمسمة	ولد	اصغيرا لاضمان ولو وقع هارب منه في بئر قا	لو	ان وقع فيها وهو
ث	ثابت البصر وتلقا	هوفر	فلا ضمان وان كان اعمى أو في ظلمة	ت	ضمن ولو انخفض السقف في
م	من تحتة وهو هرب منه حكم	الدين	يوجب ضمانه ولو سلم صبي لسابع	و	امره به عليه فترقى في ي
ال	البصر ضمنه ولو حفر	على	ملك غيبه آبارا عدوانا ضمن	كل ما	يقع فيها ولو حفر ومنها ا
ش	شبا في دهليزه أو دهليز	بن	له صغير ودعا بانسان فوقه فاضمن في	اشبه	القولين ولو جعل ل
ت	تلك في طريق ضيق وان	عر	هالمسلمين ضمن الواقع فيها فان اذعت وحفر	ذلك	باذن الامام أو لمصلحة ثم
ر	رفع الضمان عنه والا ضمن	وفي	جميع ما يتولد من جناح الى شارع الضمان	و	الميازيب يجوز انزاعها وقيد
ا	الجواز ضمان اللف بها وفي	سندا	لحق لو وقع النار ج منها على انسان دون	الثا	بت فقتله وجبت الدية بهذا
ج	جيموا بالكل يجب النصف والا	ربع	والجدان المائلة اذا كانت	من	وقت البنساء المؤسسة

تباع بالدرهم والقبض ما اجتمع فيسبه ثلاث على

١٤٠٠ م ١٣٠٠ هـ ١٢٠٠ م ١١٠٠ م ١٠٠٠ م ٩٠٠ م ٨٠٠ م ٧٠٠ م ٦٠٠ م ٥٠٠ م ٤٠٠ م ٣٠٠ م ٢٠٠ م ١٠٠ م ٠ م

ت	تصورت مائة في الشارع	و	جب منها الضمان كالجناس وان حدث الميل	وهو	مستوفى لا ضمان أصلاً	ا
م	من ذلك ولو طرح فتشور	غما	روبطين ونعسوه في الطريق ضمن	كل	ما تولد منها ولو تمساقب قب	ب
ا	السبيان بن خضر أحد الجبا	نين	بترعا دياو وضع آخر جبراً فتمسرها	ا	نسان ووقع في البئر ورجح	ح
ع	عن دنا الميب الاول و	استمر	الضمان على واضح الحجر فان لم يتصفبا	سم	التعدي ضمن الماسفر ثم	م
ال	الحجر لو عثر بها غير الذي	القا	ها قد حرجت فتمسرها أكثر فالضمان	على	المسدر حرج ولو عثر من	ن
خو	خرج عشي بنائم أو قاعد فالقا	ضى	بمدرها ان ماتوا الطريق منسج	منا	نية وان ضاق فالقاعا عليه	هـ
م	مهدر لا العاثر به الا في	وجبه	ضعب والواقب مضمون لا العاثر في القو	ل	الصحيح وان اصسطد ما في	في
و	وسط الطريق فانا الحكم	الدين	وجب على كل نصف فدية فان كان	الفاعل	عدا افتظا وان لم يقصد ا	ا
ا	الاصطدام اذا لم يبا	لغفار	فما صطدم ما خففه وان اصطدم حاملان ف	ا	بلنينان فتصف عن ككل ل	ل
ل	لازم لكل وان جسر	ي	الاصطدام فهاك دابتهما فالحكم	المستقبل	في ذلك ان ككلا يلزم	م
ق	قيمة نصف دابة لا آخر	وز	عمو النهمال كاتاميين او مجنونين لزمهما	والامر	في سببتين وقع التلاق في	في
ب	بينهما فاصطدما يراى فيه ما	برا	في الدابتين والقيمان كالأركبين و	مثل	حجر المغنيق اذا عاد	د
ض	ضرورة على أحد الرماة	ثم	مات وعسد الرماة عشرة مثلالا	يزيد	ون لزمهم تسعة أعشار دية واذا	ا
ما	ما اجتمعوا على البئر و	حصات	زجة فسقطوا احد حنط ثانيا والثاني ثالثا	وا	لثالث رايا وما توافوا لالاول ل	ل
ا	الثلاثان من ديتهم يفر	زله	على الثاني والثالث ويسقط الثالثو	وجب	لثاني منه له على المتقدم	م
ج	جزو الثالث مثله و	خرج (لا	الث نصفه على الثاني فقط وقيل عليه ثالث	وتعوه	على الاول وللرابع بمجرد	ج
تم	تمام الدية على الثالث	لاجل	انفراديه وقيل على الثلاثة اثلاثا	و	اذا تقاتلا وجب ككلا مذكر	ذكر
ع	على كل دية الا تعرفاهم	ذلك	في باب الديات في الدية	التا	مة طرد ذكر مائة به بل ككها ا	ا
في	في العمد وشبهه مثثة ثلاثون	من	الحقاق وتلاون جذعة وأربعون نطقو (تو	سح	في السن لا بشرط بل أكل وتقبل ل	ل
هـ	هذه من أبه والاقبال ابل	البلاد	وفي الخطا خمسة بنت مخاض وبنت لبون من كل	من كل	عشرون وعلى هذا الحنطو	ا
ج	ثلاثة الأنواع ابن لبون	ثم	حقاق وجذاع ثم القتل فيموقع عليه	اسم	سوم مكة خطأ فكان أو و	و
ع	عدا فديته مثثة و	عاد	له الخطا في أشهر الحرم أو	على	ذبح حرم محرم ظنهم أو جيوها ا	ا
ل	للجميع اثلاثا وهذه الحكم لا	فور	ده لحرم المدينة في أصح الوجهين وان	وزن	عوضا من الابن فله الرد	رد

وكانت اللغة من وهو باجتماع الحروف

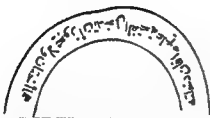
في سنة ٩٠٠ هـ

في سنة ٩٠٠ هـ

و	والاخذ ولا يلزمه في حكم	الدين	أنه معيب ولا مريض وإذا دعت الابل	فلا	م لمول فيه خلاف في
ذ	ذكر في القديم الاقتصار	على	ألف دينار في الجدي وهو الصحيح	ن	عست وإذا كان
ا	المقتول أثنى أو عذرى	حاله	مشكل فسيماتب الدينة ولو فعل يهودى أو نصراني فعلا	فلا	قاتلا عدا أو خطأ وجب
ك	لكل ثلاث دية لم تلم	الى	وارثه وامرأته نصفه والجوسى والوثنى المتأمن	أو	من لم يتلغسه داهى
ال	الاسلام ثلاثا عشر لم تلم	ان	الجنين دية غيرة إذا أحدثت به	فلا	قاتلا عدا أو خطأ وجب
ع	عشر دية امرأته أو عصى من	هك	جنين يهودى أو نصراني عشرة ككث غرة تكو	ن	لم لم يلم وان خر
ق	قبل حيا مات فلا خلاف	في	وجوب دية كاملة وتقبل الفسرة	إذا	كانت لم تلم مريد
ص	صغير لم يميز فان قدت فا	شهر	الوجهين وجوب غيرة أيمر ولا يقبل من الفرة ما كان	كان	معييا وخميا والمصرف
و	ورثة الجنين والشجاج	جا	عنة الخارصة تشق الجلد والدامية دية	ا	لأضمة تقطع اللحم والمتلاحة هو
ه	هديقوص في اللحم والسحاق	د	ون الموضحة تبلغ الجلد في اللحم والمظمو	لنو	ضع الموضحة وهي ضرب
و	وضع الظلم والماشمة الذ	ى	عشمة والمنقلة تتقبله وللأمومة تبلغ دو	ن	الدماع ببليدة والدامية التي
ب	بلغت الدماغ ثم	الا	قصاص لا يجب الا في الموضحة وأما غيرها	الما	منه قصاص وقيل بسبب الشجاعت
ا	التي قبلها سوى الخارصة والا	خرى	لا يجب فيها وليست الموضحة في الرأس	زائدة	على التي في البدن بل الكل
ج	جائز والقصاص فيه ويجب	سنة	القصاص في ذنن قطعه ولم يمتنه واما	مثل	الموضحة فتم الا
ت	تنقص عن ابل خمس ولو أضع	سبع	موضعات فكل واحد خمس والايضاح ان	اسدا	لها خمسة وجب عشر
م	من الابل والانغمس	و	في المتعة خمس مشرة وللأمومة ثلثا دية ويجب	ن	فيما قبل الموضحة نسبتة منه ان صادف
ا	المعرفة والاحكامومة	نما	والجائفة وجوب ثلث الدية والموضحة	الكيرة	و الصغيرة سواء ولو وسع في
ع	عرض موضحة غير الجا	نين	فثلثان وان رسها الجاني فواحدة ولو	زيد	في الجائفة فكثر يادة للموضحة
ا	الان الجائفة اذا نذنت	واستمر	تبطنوا وظهروا فهو جاجا ثقتان	ان	قطع أذنيه أو أشاهه فذلك
ل	له دية في احداهما وجب	القاضي	نصفه او يجب في كل عضو أشل حكومة	وبرهان	فلك واضح وكل من من
خر	خرج عينا فنصف دية وان	شرف به	على المسمى ولم يمتن قطعه الا على	والأخض	وتحذ ذلك سواء اذا تم نقص ضوها
م	منه فان نقص قدر في حكم	الدين الفار	قبالحق فان لم ينضب لحكومة	والما	سنة من الاحساب فوجب بكل
و	واحد من أجنان المساء	في	ربيع دية وفي المارن وحده الدية	شرفه	أثلاثا العاشر والطريقين والقياس

ان الاخشم صكا الصبح	وز	عوان في الشفتين الدينة وكذا السان نال	في وفي اكل	انوس حكومة اما الطفل وان	ن
لم يكن قدمي من عمره ما	يرا	ويسرفه اماراة النطق واسارانه قالو	ا	تعب الدينة فيها	ا
عليه وان تبتني؟	شهر	لوجين ثم في كل من خمسة ابيرة الكل حوا	احامين	للقطر في التفاضل وقد	د
صرحوا بالتسوية بين كلسا الظاهر	و	بين من قلمها السخ على الصبح و	وصيرا	لواجب في سن زائدة او	و
بها حركه وقلقة	استمر	بطلان المنفعة حكومتان نعمت فكالمالفة	اسما	الوجهين فان عادت سنة	و
وكان متفورا فلا يملك	القاضي	ان عودها يسقط الارض عنه وان كان	واحدا	لم ينفسر اسقطه ولو	و
ابان العيين فندية وفي وجهه	انه	يف تندرج فيها الاستان وفي احد نصفه	ها	مثل ذلك اليه	م
ليس نصفه فندية في قضاء	الدين	ان قطعهما من الكعب وان قطعهما من فوقه	حضر	ديتها وحكومة ثم من	ن
كل اصبع عشر من	بن	ليون وغيره كنسبة الدينة والافعة ثلثا لوما	مو	جب انقضاء الاجام بالقطع	ع
فتمصفها والرجل كاليد في	عيا	انهم وفي حلتى المرأة الدينة وفي حلتا	ت	الرجال حكومة ومضى	ى
وفد كسر الصلب ويا	س	من المشى وجب الدينة فان فقد المشى	و	النكاح فديتان وفي عضو	و
الذكر الدينة سواد كان	في	صغيرا وكبيرا وعين والحشفة كذا كرو	معد	بعضها يلزمه بالسقط ويجب	ب
على نسبتها والاثنيان قد	ر	وافهما الدينة كذا كرو في الاليتين الدينة وكذا	ى	شفرها او الافضا	ا
موجب الدينة والنظران	مضا	هو اذهب به وجبت الدينة وكذا الصبح وذا	كر	وان في التم الدينة وقيل	ل
الحكومة وهو ضيف ويوجبو	ن	في الكلام الدينة وفي بعض الحروف الوجو	ب	بالسقط وفي الموثبة لا ارضين	ن
نوجها فيه في الذاهب	من	الكلام والصوديتان وفي الذوق الدينة	و	كذا المنصف وقوة الامناء ولو قطع	ع
من رجل رجل اطرافا	عامه	لديان ثم هرت الجسرات و	ما	تسقطت عنه وصار	ر
الواجب الدينة ولو وصل هو	الى	جزء عمدا والجرح لم يسدمل فكذلك في	اشبه	الوجهين لا غير والقول	ول
فيما التقدر برفيه	ان	الشرع واجب في الحكومة و	ذلك	جسره نسبتته الى الدينة لا	ا
عضو الجنابة نسبة	ما	نقص من قيمته لو كان رقيقا	وا	للقوم هم هذا لا يجوز	لا
الابسة الانماك واما الواجبا	تفي	الاطراف مثل السن والاصبع والوضعة فا	علم	ان للمرأة نصفه وتاتم	م
القيمة في الرقيق والاطراف	ال	قيق لها من القيمة نسبة الدينة في الحرفية و	ان	تجبه قيمتان فاكثر ومثل	ن
عده خطوه وجنين	ا	لامه يجب فيه عشر قيمة الام والله	ا	علم بواب العاقلة والمهاقول	ع

ف فان امر و اعلى الخلف فان	سنة	الله عز وجل قتالهم فان اول امهله	و	راى ذلك جاز ولا يقتل	ل
م مضتهم ومديرهم ولا	احد	يتبع مديهم ولا يطلق اسيرهم في سريمة	محمد	الى ان تفسد قتلهم والانتا	ثا
ن نطقه اباد الحرب في افو	ى	الوجهين ورد اليهم سلاحهم اذا اضطروا	صلى	على قتلهم وما يم وبقي في	في
ذ ذماهم كالنار والمغنيق	و	نضوه لا تقاتلهم به فان دعت ضرورة اباحه	الله	حيثذ وهذه القسمة	ة
ل لا تقطع زرعها ولا	تسعين	في اطلاق مال الباني والاستمانة	عليه	بمقتصد قتله مدير امن الحق	ق
ك كما لا يستعين بكافروا	الى	يقضى يقض هه ذى اعانهم عالمبا تحريم	(ويجب الضمان على الفتن اقتلالو	و	و
فا فان شغل بعضهم حق	الا	ن ومن قصد قتل رجل بين الناس وجب	عليهم	الدفع عنه وليس	س
عل عليه الدفع عن نفسه وا	ن	قصد قتله كافر وجب عليه دفعه عنه	و	ككذابا و يجب ان يصحى	ى
ن نسائه وحماية المال باثرة	و	للدفع اذا امكن بادن الوجه و ترك	اسما	ها و اما قتله فهو يجوز	ي
ا ذا خشي عدوانه و	لم	يبدفع الا بالقتل ولا ضمان فيه واحدا	البلدا	و غيره لو نظر في	في
س صنف او غيره من كوة ولم	يزل	نظره والكان حرمة ولا حرمة فيه ن كا	ن	رى مينه جائزا	ا
م منه ولا يماقبه	السلطان	ولو اعا او اصاب قريب عينه فمات عهد	رو الكل	يقول اسنان العاض تجمل	ل
ه هدر ان ندرت بزع يده وه	الملك	في ذك الحبيسه اذ لم يقدر على التخلص	لا	بنك مننه ولا يصير	ر
في في ذلك ضامنا ولو عدت على	الانسان	بمجرد دها عن نفسه بالقتل ولا ضمان اذ لم	تنصرف	الابه بواب المرتد	د
ال الرجوع الى الكفر بعد	شرف	الاسلام بنية اوة ول او فعل لة لا خلاف	في	ذلك فمن حذف	ف
م محض في قاذورة	قاصدا	كفرو بكفر من علق كفره والسكران اهل	المعرفة	تقول اذا ارتد	د
ت تصح رده واما المصبي فلا	طريق	لصحت امره وكذا المجنون والمكروه	الا	سيعرج الكفار ويؤمر بالدخول	ل
ق قبل القتل في الاسلام	الحق	ان استتابته في المال وقيل ثبت	وا	ذا رجع الى الاسلام قبلنا	ا
ا الرجوع فان عادتم اسلم	حسن	تمسز به تاديبا وان اصر عليها	سلطو	الى الامر عليه بالقتل ولو	لو
ر رما باقتل غيره خالف	طريقة	وعسر رومك السر يد مال الارندا	دايقا	وه مختلف فيه والذى قطعوا	ا
ب بخصته انه موقوف ويعطى	امينا	وكذا تصرفاته ما اقدم عليه منها	وبدا	ليه فهو موقوف كما هو	و
و وجود اسلامه فان اسلم فهو	على	ملكه والازال وان صلى في دار اسلام	وهجر	لم تحكم بسلامه اما	ا
ا اذا صلى بدار الحرب عند	انطليقة	او وحده فان تحكم به وولد المرتد مسلم	ا	ن كان احدا بويه مواليا	لبا



و	ولواستويا في السن واحدهما	كان مقتضى	قدم على الاورع ثم	ضرب	بساط العرب بعضهم	هـ
ف	في بعض ثم اليهم ومن كان	مشغولا	بالجهاد ومات اعطى وورثته كفايتهم من غير	زيد	عليها ومن ابتلى بداء	ا
ي	يطل منفعة ككأراض بها		صارن ذنا وأعمى أو جسن أو طال به	عمرو	هرم وهو جندي لم يسخ	خ
ا	امعه من الديوان والشافعي	رحمة الله تعالى	برى ان عقار السقي وقضا	خالدا	يقدم عليهم ككأرضت	ت
ل	لث باب عقد الذمة	ثم	ضرب الجزية لا يصح الامع والى الامر	فيكون	عقد هالكن اتع كتابا	ا
س	سوء اليهودي والنصراني ومن	ثبت	لهم محض فيسكون بها ككص ابراهيم	ز	بور داود والمجوس وكذا من	ن
ر	رجع أباه قبل النسخ	اليمة	الاسلامية الى دين أهل الكتاب لا من	يد	خل بعد النسخ يقينا ولا	لا
ي	يصح عقد الجزية	يومئذ	منهم الا بالانزام أحكامنا وبذل الجزية	في	على عام وأقل ما يجزى	ي
ع	ع الواحد دينار ولا تأخذ	لولاه	الصغير من شيا ولا أكثر بقراشي ويجوز ان يعيل	موضع	الجزية ثرا بابا ويجوز	ي
ا	ان يجعلها زكاة ويضعها صاحب	السياف	وهو الامام أو نائبه لو أزمهم بعد	نصب	الجزية ضيافة من جا	ا
س	سنة بلدهم من المسلمين	الماضي	والراجع جاز ولا بد أن يذ كر عدا	لا	صناف فرسانا ورجالة ويسين	ن
م	مقدار الطعام وجنسه	في	للسدة أيضا ولا يزيد على الثلاث ويوزعو	نه	على غنى ومتوسط وليست	ت
هـ	هذه على قدر ذى	اعدا	ويزولونهم في فضول مساكنهم والثنين	المفعول	واجبوا الصبي لا يدخل	ن
ا	اذا بلغ في عقد أبيه ولا يجز	نه	الاعتد يسأفله وتؤخذ الجزية برفق	فان	القول بالاعتنيف ضعيف ولا	ا
ص	صارف لها عن الزاهب	والو	جميع الزمن والمهرم وكذا الفقير فاذا	ادخلت	مدة التليم وهو بلا مل	ل
ل	لزمتم ذمتهم ولا تلزم صغير	ابل	تلزم النساء وانخلتني والمبيد	الا	رقاء والمجانين فان خفت	ت
م	مدته مثل الجنون	الما	جم ساعة ويرتفع وجبت والا واجب أن تو	لف	ايام الافاقفة في الاصح	ح
و	ويصلان الذي عن البا	طل	وتضمن نفسه وماله وان ارتكبوا حراما	وللا	زم فيه الحد أو اعتدوا تحريمه	م
ك	ككازنا أقتل عليهم	على	ثم يمتلأون اعتقدهم وغير حرا	م	كالخسر فلا وجب عليهم	ي
و	ذلك ذلك واذا أحدث دار	او	جب أن يخضع لمن يبيت المسلمين علو	او نو	جب عليهم ان لا يركبوا	ا
ف	ف فرسا لا ينسلا واداروا	ليا	مرهم الوالى أن يركبوا هلا ككفوكا	نت	ركبهم خشب باقان فان	ن
ع	ع عبروا طريقا في	به (أو بلد	الجائزهم الى أضيق الطرق وجعلوا الزناير	رفت	فوق نياهم سم واذا دخل	ن
و	واحد الحام منهم وهو	مو	رد للمسلمين وغيرهم تجرد عن نياهم جمل	الفاعل	ذلك حاتم حديد في رقبته نه	هـ

هـ	هذا الجاسوس ومن خا	فت	أدلة مكائده	فصل في المعص	من	الوجهين في أرض السوادانها	ا
ز	زمن قصها وقصها القائم	يوم	الفتح بأمر المسلمين وفي الخراج الذي	تا	نا	حذره الولاة منها اختلاف	ا
ج	بزم الاكثرون تدقيقا وايضا	بأمن	أصحاب الله أجرة وانها تصرف في تأ	ليف	ا	ور المسلمين ومصلحهم وحدها	ا
م	من حذيفة الموصل الى الا	ر	ض التهمة الى عبادان طولاً وعرض	ذلك	ل	من القاسية حتى فصل	ل
ح	حوان على ذلك لا يجوز فيه	بيع	ولارهن في باب بعد الزنا في من زنى	في	ر	حالة المكلف بسلاسل	ر
ذ	ذميا كان أو مسلماً فإن	الا	مأم يقسم عليهم المذهب بثبوت	الثا	د	بت في الحصن لرحمة الرسول	د
و	واسم المحرم يتنا	ولمن ماء	الاس من وطه في نكاح صحيح وهو	من	ا	المكلفين الاحرار وأوجبوا	ا
ف	في غير المحرم اذا زنى	وكان	حرا لصد مائة وتغريب عام	من	د	البلد مدافعة لغيره والاختلاف	د
و	وقع في تغريب المرأة	السير	وحدها لو الاصح اشتراط عزم أو زوج فيما	عرفه	ال	الاكثرين ولو سأل	ال
في	في ذلك أجرة أعطى والذ	ي	يجوز تغريبها معه لو امتنع لم يصبر	سنة	ا	الحديث في المدح والخصم وأنا	ا
ال	الاخلاف أيضا في تغريبه	قد	حصل من اخذ لافهم في تغريبه	ثلاث	س	مقالات أصحابه أشهر وقاس	س
ر	رقب بعضهم بغير بعضهم	خط	غنه التغريب والصحيح ان السوا	و	س	الزنا سواء وبالهجة ليس	س
جز	جزا من أناها الا التزير	على	الاصح وان تكررت زناه ولو كان	ثان مائة	ل	مسرة كفي لكل	ل
م	ما فصل حد واحد ومن	حصن	فقد به نكاح امرأة فوطئها في الدبر	قال	ا	الاصحاب فيمن زنى وكذلك اذا	ا
خ	حالة حائضا عجز	الجر	ة والصفره سواء في الاصح وفي قول	مو	ن	جبه النصف في بدنيان كان	ن
ب	بأول الدم وان جسر	اق	آخره نصف بدنيان ولا يخفى	لفه	ا	لمن يقول ان المرأة اذا	ا
و	واقت للمرأة عجزت والوط	مدة	الاستبراء وطه الامة المشتركة والاستئذان	الرا	ل	حقة وتوضوها ورجل	ل
ن	نكح محرما عليها كغير	مرض	لشجب في التنزيروا لحد على الرجل الا	جي	ت	في وطئه الى قول ثابت	ت
ف	مقطوعه عن امام	وا	ان اعتقد تغريبه ونسب لثابت أن يرجو	غضوبه	ا	ويسترقفه فان أباه	ا
و	وأقر بان حده فان رجع	له	ين يقضى بقبول رجوعه وان أمر حد وجوز	ا	س	مع المولى البينة ولا بأس من	س
ب	باقامته الحد والتزير على عبد	هـ	ومن اعترف فخرجناه باقراره ثم	عيل	س	صبره فغيره لم يتبعه وليس	س
ع	عندنا من يقيم الحد غير	السلطان	أعنى على الاحرار حتى تقول الا	بن	ا	لا يحد أبوه ويستحبوا	ا
د	دفن المرأة الى صدرها	وسا	والاصحاب قالوا هذه الذانيت بالبينة	أبي	ل	العلماء الحنفية للرجل	ل

م	مع المروق شروطه فقام	السير	ان يسرق فسد ويربح دينار فلو سرق	سبعائة	رحل فبان بخروج	ن
ن	ناضاً اذا تم النذ	ي	سرقوه مائة وخمسة وسبعين ديناراً كل واحد	ي	ربح ديناراً ولو قصرت	ت
هـ	هذه ديناراً لم يقطعوا	من	أخذ سيكته ذهب وزعمار بربح ديناراً فلا	جدا	ل اذا سويتهم مضروبا وعن	ع
أ	العلماء انه لو أخرج عن مكانه	من	الحمر زناً ما ثم ندم على ما أحد	نه	فردته قطع في ذلك ك	ك
و	ولو نلته فساقرقه	ونهب	قاطع الطريق ذلك فبان ديناراً قطع	من	سرق خمر او ما هو و	و
خ	خمر صرب من الملاهي نظروا في	مأعهم	منه ان بلغ مكسره أو اناه الخمر نصبا على	السن	الثنتين قطع ويشترط كون	ن
ا	المسروق ملكاً لغيره فلو سرقه	ثم عاد	فأداه ملكاً لم يقطع ولو سرق مال الشركة	وقد	أدخلها شريكه حرزاً لها	ها
ف	في يده في قطعه أو جبه	منصوراً	لحقه منها لا قطع ويشترط عدم الشبهة فلو	أخذت	لاصلاك أو فركاً أو مال ال	ال
م	مالكاً ما لا يجب القطع	ويوم	القصة لو قرر الامام لطائفة من بيت المال	شيأ	فسرقه غيبرهم وعرف	ف
ح	حد ذاته وان لم يقرر وكان	الفا	ثبات السرقه فيه حق كمن يكون	من	الفقراء والمالزكاة وكذا	ا
ذ	ذهاب الطعام بالسرقه اذا	مس	الاس جوع لا قطع واشترط أهل	العلم	الحمر في المسروق وهو و	و
و	وجود ما بعد حفظه في	عشر	الناس وعرفهم وغيره ألو سرق منه خلاف في النزع	الاصح	يقطع ولو ضمنه	مه
ف	في حرز مقصوب بخفاء	من	يملك الحمر زنته وأخذ وسرق ما	و	ضع فيه لم يقطع عندهم	م
وفي	وفي غيره خلاف ولو غصب	جا	لا أو غيره فاخرزها بجزءها من المالك و	الا	موال التي الغاصب يحذا	ا
ال	المقصوب فسرقه واجب أن يث	دى الا	موال ولا يقطع على الاصح ولا يقطع باحد و	د	يمسة ولا يختلس وهو و	و
ب	بنفسه لو تلبس حرزاً و	ولى	اتراج المال غيره فلا قطع ولو حفر النقب	ب	معا قطع المحرج ولو ان السارق	ق
سى	سلبه في ماء أو رماء	من	الحمر زناً خارجة قطع ولو حلت طفلاً وتعلمت	و	عليه فلا ندف سرق الجميع	ع
ط	طفلك وما عليه قال	عامه	أصحابنا الصبح لا يقطع وأثبت المالك عند	الفا	ضى شرطاً فلا يؤخذ	ذ
سا	سارقاً أقر حتى يصدق منه	قصد	بالاقرار وهل السوى أن يقطع عبده	فيه	وجهان وإذا ثبت ذلك لك	ك
ل	لزم قطع يده اليمنى	حد	اثم ان عاد قطع رجله اليسرى	ثم	ان عاد بعد قطع	ع
م	منه يده اليسرى فان	بنى	على حاله وعاد قطعت رجله اليمنى وانتهى	لما	خوذن منه حد فان عاد	د
و	وجوب تمزيقه أو قطع بسكين أو	سيفاً	خسنته ناعلت به بالنار أو	دخلت	محمل القطع فيه ولا بأس من	ن
ح	في الاكتفاء بحك يصدق	باد	ت أصابعه فان كانت يده اليمنى شلاء فلا	زيد	اليمنى وقطعت اليسرى وان	ن

و	والى بين سرقين قالو	الافران	في القطع بل يكتفى واحدا ولو سرقتم	أخذت	بينهم أحكاه أو إذا
ا	البنها سقط القطع	وأ	مالا يسارق لا يسقط عنه القطع	في	ذهابها جواب المحاربة أو جوبوا
ف	فإن أخاف السيل بمكنا	مر	ة وشوكة أن يطلب حتى يؤخذ ويجب	الاشتغال	بطلب قطع السيل ل
ر	رعاية المسلمين فن أخذ من	الاعيان	نصاب سرقه من غير شبهة قال أهل	الفقه	قطعت يده اليمنى وقطعت
ا	أيضاً رجله اليسرى	ثم	من قتل قتل حقاً ومن قتل ونهب قتل	عند	ذلك ثم صلب ثلاثاً فإذا
ج	جأوزها أنزل و	خرج	بعضهم أنه يصلب حتى يسيل صديده و	الامام	إذا لزمه وما خذوه خمس
م	ما يابسغ نصاباً وأخاف	بلاد	أولم يأخذ مالاً ولا نفسه اعز ووقع الا	جا	ع ان من تاب من هؤلاء
و	وأصل قبل الظفر به بعد	الاسا	ة يسقط حذو (باب حد الخمر) وجلة اقرو	ل	فيه ان كل شيء
في	في الاشربة أسكر كثيرة فزور	وده	حرام القليل والكثير منه في حكم	الدين	سواء في السرير ويكون
ال	الحمد على المكافاة من كان	يوم	شريحياً أو مجنوناً أو حراً أو مذنباً و	الر	جل المكره لا يصدق كان حراً
م	منهم جلد أربعين والعبد عشرين و	ا	أما حله الامام للمسرعانين أو بعض فا	بى	نوابه جاز والسوط لا
ضا	ضابط لتعيينه في احد الوجهين و	لثاني	يتبين والصحيح يرى سوطاً يد وسالاً والشامى	رحمة الله	يصده باقراره أو شدة لا
ر	رائحة ونحوها ففصل	و	التركيب معصية لا حد فيها ولا كفارة يميز	والنظر	للامام فيه كل أحد حد
ع	على قدره كخمس ومعه وضرب دون	العشرين	في عبد والاربعين في حر ويستوى	في	هذا جميع للعاصي في الاصح
و	ولو عني مستحق الحد فأراد	من	اليه تعزيره لم يصح سرق في الاصح و	علم	ان مستحق التعزير
ا	إذا عني فلا الامام التعزير في	شهر	الوجهين كتاب القضاء هر فرض كفاية و	الادب	أن لا يطلب ولو
ل	لم يكن يصلح للقضاء سوا	ه	تعيين طلبه فان امتنع أجبر فان طلبه	وغيره	أولى منه صكره والمعروف
ه	هنا أنهم لو قلده	وسلوا	الامر الى المفضول فله القبول والطلب	من	خامس أو محتاج طلب بذلك
ز	زاده وكفايته جائز و	حصو	ل قاضيين فاكثر في بلد جاز عند أهل	والعلم و	لا ينقض أحدهما كلمة
ج	جزم حكماها الاول ولوا	نهم	أثنى الخصوم أو انحصان حكموا راجلا و	قنا	دواله وهو يصلح لقضا
ا	الحكم في غير حد لله جاز	بالمراسمهم	قبل الحكم ولا يشترط بعده في الاظهر ورو	الى	القضاء باستحقاق من كملت
ش	شروطه أن يكون مسلماً	ثم	ذكر اسوأه لا مكافأ مجتهدا وان كان أمياً في شهر	الوجهين	مهما بمير اناطا يكتفى
ت	تولييه ويستحب أن لا يكون	عاد	مالشدة بلا ضرر ولين بلا جسو	ومضا	في الامور ويسأل من البلد ومن فيها

رواي الشيخ مطوية من مكشوف في فتن في حق

منه من مذهبنا في حق

ر	رب امانة وقسمه ومن	تمز	الى اليه العدالة وعن في المجلس فن كا	ن	منهم فيه مظلوما	ا
و	وجب اطلاقه وبمثل مما اجتمع	وحصل	عند الاول من السجلات ويأخذها ويتبع	سنة	لقضاء في مشاوره العلماء الفصول	ل
في	في المشكلات وله اختلاف واحد	د منهم	في عمله ولا يتخذ بوابا ولا حاجبا في	ربع	اتخذ له الحكم فان احتاج فلا يؤثر	ر
ا	الحاجب احد المحسمين ومن كان	ذو خيانة من اعواله	وكلالة ايمده عن مجلسه	و	يوصى وكلالة وعوانه بالتقوى وي	وي
ل	تلقى اعمالهم	وقصد هم	وليعمدن المسائل قدر الحاجة فوالا بقوا	تسمين	يعرف بهم الشهود فان فان	فان
س	سعى رجالا واتخذهم	لاجلها	فلا يتخذهم ائناسا ويمنه ان لا يتعارفوا ثم ابرتا	وتعرضت	عنده حكومة لملوك ك	ك
ر	رفيق له اولائه او ابيه	في حق	رضها الى خليفه ويموز للقاضي ان يحكم	لمعروءه	وصديقه ولا يقضى ولا	ا
يع	يعقد في غير ولايته والحكم	الزا	سم له ذلك لا يتخذ ولا يرتضى وليرد الهدية	ثانيا	عزمه عن قبولها فان كانت	نت
م	محسن له عادة جازا فان	يع	العادة ولم تكن له حكومة حاضرة	فا	ن ردها فهو اول ويحضر اذا	ا
طو	طوب بالحضور في وليمة	من	غير عييز بل مساوي بين الناس فان	فاض	ذلك وكثر اتي بمالا لا	لا
ي	يقطعه عن الحكم ولو حضر	جا	مة الحكم وهو جائع فلا يقضى بينهم ولا هو	على	عطش ولا في حال	ل
م	مضطرة ولا مفرحة ولا	دا	مشو لم ومرض مقلق ولا عند تراكم	مصاب	الموم ولا حاقن وناظف	ف
ك	كل ذلك مكروه والمالات	الانرى	اولى فان حكم نفذ حكمه وليضع مجلسه و	كر	اعتماد المسبب لذلك ثم م	م
ش	شرع له التأديب بمقتضى	فان	ان يجلس مستقبل القبلة وان تلازم	مه	السكينة حيث كان ن	ن
و	وان يجلس الكتاب بالقر	ب	منه تنظر معه في كتابه وان يكون العلماء	ده	وما	ا
ف	في المشكلات واحوال	بلادهم	اهلها ويستحب ان يترك القسم طرين	يدى	بجلسه مختوما وان حضره	ه
ثم	ثم تحصى كثيرة فن تقدم	حصو	في المجلس بداهه وان تداوا وابدأ	با	لقرعة ويقدم السابق على غيره	هـ
ف	في حكومة واحدة لا يريد	نهم	عليها اعنى السابقين ويؤتى بين المحسمين في ا	ا	والجلس لكن يرفع مسلما	ا
عل	على كافرق في المجلس	واهلك	منه من ائناس المحسمين او قدم ارباب الثروة	والنعمه	ولا يلقسن من اغفل	فل
تب	تبفس الحجة لما الدعى فان	منهم	من جوره تعليه او مضعف فلو شفع الخصم	او اضاف	ما عليه الى ذمته حتى ي	ي
تج	تفسر عنه جازو ينظر	كثيرا	في الامانة تدبرهم وفي اموال الائتاهم	الى	من وصى بهم ولو سأل أحد الناس	س
ح	حضور المعزول توقف	ثم	سأله عن شكواه منه فان قال حكم بشهود	تد	ك الحكم او قال ارشيت	ت
ش	شيا اليه احضره والقول فيما	سار	من سيرة قوله وان ادعى جوره فاعرف في دسا	يس	حكمه لها كان على تأسيس	ل

و اجتهاد يسوع فلا يبدل	الى	يقضوا لا تقض في باب حفزات القضاء	الد	هي اذا حضر فلما قضى هناك	ك
ا ان يسكت فان امر بالدعوى بما	ز	فاذا ادعى أحد الخصمين فاراد الاخر ان يما	رسه	ويقطع عليه الكلام	م
ل لياخذ حق البداية	يبد	ما وظهر منه سوء أدبناه فان أكثر	المجاهد	ة واللد دعزوه ومن جا	ا
مد مد يد ولو كانت دعواه	يوم	ذلك بالملء لم يسمعها فاذا حث له	يه	قال لا آخر ما تقول فيها	ا
يد يدعيه فان أقر فلا يحكم الا	الا	اذلأله الحكم لان المحكومة	ونظرها	اليه فان أنكروا حينئذ	ذ
و ولا ينسب فلا يمكن العين من الا	ثين	الا المدعي عليه اذا قال المدعي حلفوه	و	ان نكل لحلف المدعي بيننا	ا
ا استحق وان نكل صرفه ما و	الثا	بت ان المدعي عليه لو قال بعد النكول	نظر	ث في الحساب الذي حكام	كان
ل في وجبت لاحلف حلفوه	في	لم يلتفت عليه ثم كذا المدعي لكن لهذا	مدار	أخسر اذا أراد ان يثبت	ث
ب يجلس آخر ونكل المدعي عليه	و	حلف هو استحق وان أقام بينة بعد البيا	س	والجهر سمعت والشهود اذا	ا
س سلبوا العدالة أحسن	المشر	ة في الرد فيقول رد في شهود او المدول وان (وا) عدة	عده	اذا اربابهم فرقمهم وجعل ل	ل
ي يسأل ككلا عن اليوم	ين من الشهر	هو وعن الكنية ويمكن التسل فان اتفقوا عليه (م) وجعل	م) وجعل	يخوفهم ثم يعطي الحق	ق
ط طالبه نعم لو قال انهم هم	فا	تقون مكانه من جرحهم فاذا قال	لى	بينة تجرحهم امهل ثلاثا	ا
وا وان سأل المدعي ملازمته	قام	عليه ملازما ينبغي جرح الشهود و	جامكية	الملازم عليه فان وافق	في
لح لغروج المصلحة وسأل الحكم و	الى	القضاء حكمه وان جهل عدالة الشهود و	كل	ذلك الى من وكله	ه
ب بهم وهم اهل المسائل ويثقل	اليوم	والايام حتى يعرف ملهم ولا يسأل عنهم في	شهر	قبل خفية فاذا علم	م
ب بعد التهم امر ان يقيموا البينة	العا	دلة بعد التهمة علانية ولو شهد في قضية	فلثامته	غير عدول فلا يد	د
م من ردهم والمعدل اذ لم يدا	شر به	عرف ظاهره لم يكف فاذا عرفه في الباطن	دينار	جمع الى قوله لانه علم	م
ا خبره واذا شهد بعد التهم	من	ضيه الحاكم كفى أن يقول هو عدل	ومائة	لو شهدوا بعد التهم جا	جا
و وشهدوا لان يجرحه و	جب	تقديم شهادتهم ما يشترط أن يفسر الجرح	أيضا	فلما جاء للمعدل فقال فقال	فقال
ن تشهدان هذا الجرح قد تاب	بعده	وصح قدم ولو قال المدعي مرا	لقلبان	وفوه لاعدلهم استوقف	ف
و والاظهر ان القاضي يحكم بعله	وخرج	من ذلك حدودا لله وان سكت الخصم و	مضا	في مكنونه لافي اقرار ولا في	ي
ا انكار جعل ناكلا ويعرفه و	الى	القضاء انه ان لم يجيب جواب العسر	فين	أو لتكرن جيل ناكلا ولو قال ال	ال
ان ان حبالا أعسرته في	الما (جلة)	فلم هو في ثلاثا لم يسمهاه وادعى أنه قضا	وصرف	عنه الدين بابر وأضوه وجب ب	ب

ع	عليه البيعة فان هزجا	ز	للهي ان يخلص ويستحق الحق فان ساله هلة الى	ي	ان يرفع اليه البيعة امهل في
ر	رفهات لانهم طولب	ه	والسدي ملازمته مدة المهلة ولوا	د	للدعوى على غائب او ميت
و	وكذا مستروصى ومجنون	و	لسماع الدعوى عليهم سمعت فان اقام حجة	ا	حكم له بها فاذا
ض	ضهما وظاهر الغائبو	لوا	متدت المدة سمعت بجهته وكذا العبي اذا بلغ و المر	ل	التمسرو ولوا دى على رجل
ا	اما عينا او دينيا في	الذمة	وهو في البلد لم يسمع الدعوى في غيبته بل ان و افق	ث	وحضر طائما والابث
او	اولياء الشرطة له	وسير	وه اليه ولا تكافه لطبيعة الحضور والوكيل كا فيها	ا	وتخلف في بيته ساو اذا
ب	ضرب رجل في الارض فجاء	الى	الحاكم في غيبته مدع واثبت بحق قضى من عين ما	ن	له والا فينبى ممن
ا	الرجل المزم الذي	حنكه	الزمان ان ياله انها القضية على ما كانت جارية	ي	عنده الى الحاكم الثاني
في	فيستوفى له ولا مبالاة بتبع بعض	الخالين	انها سمع البيعة بل بينها فان جهل عدلهم و	ا	جب ان يسميهم و اذا
ا	انهى الحكم جار مع القريب	قا	ما انها البيعة فشرطه مائة الفصير وليشهد عدلين انهم	ح	ويستحب ان يكتب كتابا جامع
ل	له ويؤتمن به بمدان يا	خذ	في ذكر المحكوم عليه ويصفه بأوصاف واقية	جا	تتميزه فان أنكر الاسم وبجا
م	مناسكر اقبل قوله بيمينه ان	ما	هو اسمه وعلى المسدي البيعة انه اسمه فا	ف	ان اقامها فقال للست حليف
د	دعواك نظرت فان كان	مهم	مشارك له في الاسم أحضرته وا	ق	عليه الدعوى فان كان
ي	يعترف صارت الخصومة معه	ومع ال	ال معترف وان أنكر فليأمر المتبى الذين شهدوا عنده	م	زيادة الوصف فان لم يكن ثم
د	دخيل يشاركه في الاسم و	ما	وصف بحكم عليه ومن ثبت بحق عند القاضي اكرمه الله وسال ان يكتب له كتابا	ا	كتابا
ف	فيه ما جرى بمضمر	ومن	الحكم وغيره فعل ووقع فيه وكتب قطيعه واودعه في	ب	خطره والقسطر اس المكتوب
هو	هو من بيت المال في المصالح	خيول و	الافلى طالبه ومحاضر الوعد والشهر على قد	ع	جودها يجمع ما وقع
م	منها ويطو ويكتب عليه للدة التي	دخيل	فيها ويميزه والترجم للقاضي يتدب بحسب ما يعرض له	د	بعضه في الزا لاننا نعد
ا	خبرهم شهادة وان حكم اجتهدا	زيد	ان خالف النص والاجماع والقياس وجب نقول	ال	الحكم ونقسه ولو قال ال
و	و رخصه منكران القاضي حكمه	فوق	القاضي على ذلك الحكم فان عسرف وجود	ف	ه كان حكمه مجاعسرف
ن	نالفا ذهاب القصة و و	الى	القصة اذا كان منه موبا من قبل الامام فا	ا	نه يشترط كونه ذكرا
م	معد لا حرا فانما عسا	ول	به القصة من الحساب والمساحة فان كان ذماتا ايضا	ل	وتقوم وجب فاسمان والا فنقول ل
ح	حصلت الكفاية واحد فان كان	يوم	القصة في بيت المال شق فابرة منه في عر	ث	ف النزع والافلى الشرطه يثبت

ذ	ذلك موزع على الحصص	من	المال كل بقسطه وما لا ينقسم بجمه شققا	يض	فيه الشركاء ولورضوا
و	وقالوا انفسهم ونفرقه	شعبا	منعناهم وما يسيل بانفسه المود كبرا	الى	والحمام الصغير فليس
ف	فيه قسمة الا	ان	يتر	اضون ولو كانت القسمة مضرة بأحدهم	كان الطالب لها والذي
و	وقع الضرر به منع	وا	طالبها شركاؤه اجبوا او اقسمة التي	توقا	بها الحقوق ومنها ما ليس
في	فيه تعامل فيقسم اجزاها	خذلها	في القسمة الاخر او به ادلها كما امر	الله	بالعدل ويكتب لكل
ا	امره في رقعة تفر	زبه	ثم تدرج الزاع في بنادق متساوية من	قابله	شيئ منها لم يسره ثم
ل	يفرضها على الاجز	ابل	لو كسب الاجز له اخرج على الاضام	الله	أهل وصغر عن تفريق حصته
ك	كل واحد ولا تبطلها	الناقرة	بمدها واما قسمة التعديل فتكون مثلا	بر	بع ارض تختلف اجزاؤها ثم
ا	القسمة هذه قسمة اجبار	فا	ان استوت قسمة دارين فاعلى كلا دارا	اوترا	جازوان مكره البعض
م	منهم وان لم يكن	فالو	ما لم يجبر وفي ثياب وعبيد من نوع	يجبرو	لامن نوعين ثم
ل	لنذ كر قسمة الردة ليس	عليهم	فيها الجبار وهي ان يكون بأحد الجانبين	بمرا	اشياء لا تتصور
ا	القسمة فيها فيحتاج أحدها	يوم	القسمة ان رد قسمة الاء الذي	ملكه	فوجب هنا الرضا بالقسمة
ح	حين القرعة وبمدها في الاصح	الثاني	يكفي قبلها او قسمة التعديل بيع وقسمة	الاجز	اعلى الاطهر اقرارا ولو اقسام
ذو	دووه بالتراضي حين بدأ	وابا	القرعة اشترط الرضا سدها ما من سوس	له	الحكم اذا قسم فيكفي
ف	في حقه خروج القرعة فلان	دعهم	حد واقام بينة يصف او غط عليه	في	قسمة اجبار بقضت ثم
ي	يبرأ فاقم بالتراضي فان كان	عما	قسمة بيع فلا اثر للسلطو	جنا	يف الحيف وغيره فبه
ا	أصل لا في باب الدواوي	و	ايناثهم من وجد عيناه عند آخر	نه	يجوز له ان يترها بنفسه
ل	الكي اذا غشي حدوث	قتل	أوقته ما لم يميز الا بالقاضي ومن بعده	حقه	ثم وجده اموالا استوفى منها
س	سواء سككت جنس ماله أو	شيأ	غيره وان كان مقرا غير مختص ولا يبرو	انتقل	الى الحاكم وللدي اذا
ر	رام دعوى تقديدين قدره	كثيرا	كان او قبله وجسه ونوعه او عينيا	نقبط	الامري وصفها وصفها يوم
ي	يدي بصيغات المسلمين	حدث	م اتف وجب ذكر اقسمة من ادعى	للك	في نكاح ذكر في اثبات
ع	عقدته انه بولي وشاهدين من	بعض المد	ول ولا يكتفي الاطلاق في الاصح	يو	في نكاح الامة لتحصل
ح	مخسوف من العتو	له	المهر به من طول مرة والاصح ان	(أمير	المؤمنين لا يكلفه ذلك في العقود المالية

ب	بل يكفي الاطلاق واذا	مع	القاضي البيدة الكاملة لم يحلف المدعي معها	و	لو قال أوفيته أو أبرأني أو وهب	ب
و	وأقبضني حلف على نفي	المعا	في هذه ولو ادعى عليه بفسق الشهود	لد	في الشهادة فزوجان الأصح	ح
ل	له تعليفه ولو قال لي ما أبر	زبه	صدقي وأدفع به فامهلوني أمهلنا	ه	نسلانا والناس أحرار	ر
م	من الأصل فافهمنا بالعين	يقولون	نحن أحرار صدقناهم والعبي اذا ادعى	الملك	فيه رجلا ولم يعرف في	ف
ك	ككونه حرائر فثان كان	ص	سلالا يده عليه فلا بد من البينة عند	الناس	ظرفي الحكم وان كان كان	كان
ش	شوهده في يده فقص	فوا	فقده وتحكم له بملكه الايد للثقت وان	صر	ح بدعوى دين مؤجل لم نعمها	ا
ف	فان ادعى عليه مالا فقال	هذا	المال لا يجب على لم يقبل ذلك من	مدعى عليه حتى يقول ولا يجب ان يطلب	اب	اب
م	منه بنى والاجعله	السلطان	ناكلا ثم يحلف المدعي حينئذ في حكم	الله	على دون مالا ادعى	ي
ف	فيسقطه ومن ادعى	على	رجل قرصا ونحوه فقال لا يستحق	في	ذمتي شيئا وسكت	ت
ع	عند جواب الكافي او انلاف	فيما اذا	أجاب بنفي السبب في شيء قالو	ايا	في بالعين حلف على النفي المهم	م
و	والعصم لا يقبل بمنه	حتى	ينفي فيما السبب والمرهون اذا لا	مه	فيه من يدعيه فقال هو	و
ل	ان يلزمه تسليمه كفاء ومن	يتو	لى حفظ مال برهن أو اجارة وأقر به لملك	فا	نكر المالك الاوتن فليس	س
في	فيه الايعين المالك اذا	طا	ل به ان لم يقم بيته فلو قال المالك لابني الصغير	او عطاني	هذا بعض الناس	س
ا	أحفظه له أو ليس هو	لكم	بل هو صدقة أولى منه فقرر	الف دينار	والباقى رجس مجهول لها	ا
ل	لمهم تزعه ولا تصرف عنه	جنايه	انهم ومرة فيصط انه لا يلزمه التسليم	وأجرى	على حاله ما لم يقم بذلك	ك
ب	بينة ولو أقصر به لعين	فا	ان صدقه انها له انتقلت انصوصة منها	لى	المالك وان كذبها لما	ما
س	سئل تركناه في يد المقر ولا	تسكن الامر	في الاصح الى ان يثبت بها مالك وان	الجا	ه الى غائب معروف فحين اذا	اذ
ط	طوبت وصرفت انصوصة عنه	وفي	المال تبسقى الدعوى على غائب وهي جا	ترة	والحكومة مع البعد الجاني فيما	ا
ال	الزمنه مقبولة وان كان	الثا	بت بجنائته مالا فالحكومة مع السيد	والجا	في لا اقراره ولو طالب	ب
ر	رجل رجلا وقال	في	أجرتك نصف الدار بعشرين درهما	مكية	وقال لا تخربل أجرتي في	ف
ج	جنتها بعشرين مصرية وجاء	من	كل بينة تعارضنا ولو تنازعا في دارا	وشغل	تحت يدهما أو تحت	ت
ز	زيد ويده وأقام	شهر	كل بينة انهم املاكه تعارضتا وسطا ولا تميز	بأمر	الكثرة فلو كان أحدهما	ا
مق	مقيما بذلك شاهدين و	شو	هدم مع الاثني عشرة فلا ترجع عند	الجها	بذوقه رجس شاهدان في قول	ل

ملوك في الوافر اقدم وفي الكهكسل ملوك

٤١٧٥

ملوك في الوافر اقدم وفي الكهكسل ملوك

ط	طاشتم على شاهه وعين وماز	ال	العلماء يقدمون صاحب اليد لكن لا يور	د	ها اول ابل الخارج بسبق ق
و	ويقيم بيته ثم هو بعده ولو	أخذ	الخارج الدين بالحكم ثم حضرت له داخل بيته	و	أقامها سمعت واستخلص من
ع	عند ذلك العين وحكمه	السلطان	بما اعتذر ببقية بيته عند	البلاد	وعضو ولو قال الخارج مشترى ي
و	وملكى انتقل الى فيها	الملك	منك وشهدت بذلك بيته قدمت ولو	وصلت	بيته تتم بما قراره لزيد
في	في ملك ثم ادعاه لم يسمعها	النا	عزفي الحكم الا اذا ذكره انتقل الى	الى	ملكه به وذلك ولو شهدته ه
ال	البيضة عيك مؤرخ وقفا	صر	ت بيته الاخر في نورخ فها مساو لو اخرج	هناو	هنا فالتقدم اقدم واقوا قوا
و	ولا اثر للتاريخ مع البدو	المهور	والاجرة والزيادة الحادثة من	التاريخ	للمستحق ولو شهد بملكه في
ا	أمس لم يقبل حتى يقول	وهو	بملكها الا ان اولنا نصل الملك من	يوم	ملكها من يلاوله الشهادة بملكه ه
ف	في الحال لان الاستصحاب	من عظيم	ولو ائبت بملكه شجر او دابة استحق	النا	بمن اجل اولاد انفصلا ا
ر	راحت به ولا ثمرة موجودة	به	ولو اشترى شيئا فاستحق رجع على	من	بأمره ولا تلزم م
ا	القيمة بل اذ الفئ	انصمت	مادة الطلب ولو تداعيا شرا عين	من	رجل وهي في يده سمع ع
ق	قوله لمن آقره اخذها واصح	الغلاف	لا يصف لثاني والا فالأما بينتني احدا	المحرم	تاريخها والاخرى صفر قدمنا ا
ص	صاحب المحرم وان استويا	في	التاريخ ولم نورخ احدا معا وضتاو	سنة	الارض انهما يسقطان ن
م	مع على الصحيح ولو مات عن	مخالف	وموافق في الدين من الورثة وادى كل و	ار	ثانته انما مات على ي
و	وفق دينه وكان كافرا فالخا	سهام	الميراث الكافر الذي هو لدين آية تا	يعو	لواقام كل بيته مطلقا بعا ا
في	في دفعه او قدمنا المسلم	وتلك	البيتان أو شهدت احدا حاله مات يوم	ثمان	من الشهر وأترك كلامه وهو و
ال	الاسلام ثم شهدت	الا	خري ان آخر كلامه الكفر تعارضتاو لم يد	ماد	ينه وشهدت لكل بيته وأطلقت ت
كا	كانت متارضتين ولو مات في ا	طراف	البلاد كافر وخلف مسل او كافر اولاد	يو	قال المسلم هو و
م	مات قبل ان أسلم ثم	ثم	كذب الاخر صدق المسلم بمينه ولو	قد	م كل ومعه بيته بما ادعا ا
ل	لزم تقديم الكافر ولو ا	طلع	على ان اسلام الابن في رمضان وقال للمسلم	جا	موته في شعبان والكافر قال ل
م	مات في شوال قدم الكافرو	تعزى الى	الدين اليه باب الدين في الدعوى ومن ادعى في الثاني	في الثاني	حقا امساق في دين أو في ق
ضم	ضم ضمان أو غيره وليس للدي	يوم	الدعوى بيته وكانت غير مدوم واراد	منه	اليمين حلف فان نكل عنها ا
ر	ردت على المدي الا ان كان	الثاني	غير معين كالسليمين جسيق يكلف وقيل	سلم وعود	اليمين هنا متعذر من جاء هو و

٢	مدد وما وهناك لوث	و	جبهه لذي أن يصف خمسين عينا انطنها	صادقة	واسحق الدية ولا يأتي فيها
ق	قود ولوحف عشرين حلفنا	العشرين	على قدر الارث فان حلفوا على غير الممد	فانا	بازمها العاقلة أو على محمد أبدا
طو	طوبل جهال القتاتل وان نكل	من (الورثة)	أحد حلف البا قون حصتهم ويحلف المدي عليه	في	غير اللوث جريا على
ع	عادة الدماوى لكن ها	ذى	يحلف فيها خمسين عينا للوث مثل أن يفتقر	رجا	لعم قتل أو يوجد جملة الاعداء
و	وهى مقبرة قنيل أو قال ذوو	القعدة	عن الشهادة ككسأ وصبيان وعبيد	وقا	سقين فلو شهدا اثنان وكان
في	فيهما واحد يقول قتله	سنة ثلاث	وقال الا نخر عنده اذا	ثما	قتله سنة أربع لجائر جائز
ا	أن يكون لثونا وقيل لا	و	لواذى على رجل له قتل مورثه	و	سمعت دعواه وهناك لوث بها
ل	له رجل وأقر بقتله فالحق في	في	التسامية الذى ثبت لا يسطل بذلك	انتظا	مه ولواذى عليه حرا أو و
خ	خاصه في طرف وتم كاذكرنا	أول	الكلام لوث لم يلف اليه وشما	رها	ذه شماسا سائر الدعاوى ويجوز
في	فيها الحلف العبيبة وان كان	يوم	العين يحسن بالعربية ويستحب التغليظ	و	ذلك اذا كان الاختلاف
في	في غير مال أو مال لا ينقص	من	التماسي والتغليظ بالزمان والمكان كسقي اللان وعود	عود	وايضاً التغليظ بزيادة الاسماء
و	والصافات كل ذلك	سنة	ككفره ولله العظيم الرحمن الرحيم فهذا	ه صاد	عة القلوب ويحلف على الفعل
ال	النسب اليه على البت وكذا	ار	جل حلف على اثبات فعل غيره وما ماسا	فه	النفي لفعل دخيل
م	من غير فعلى نفى علم لوارثا	مع	يحلف ما علم ان مورثه وهب	و (ابر	(باب الشهادات) للمعدل وصف
ج	جعت هذه الشروط وثان	و	هى اسلام وبلوغ وعقل وحرية و	مروءة	وتقوى لامتهم ولا مغفل في
ت	تحملة فقد شهادة كافر وصبي	ما	بلغ ومجنون وعبد وفاق في جن جراً	ته	نفسه على كبيرة فسق اذا
ث	ثم من أصغر على صغيرة نصير	به	هذا المجرى وفي الغنا والشعر والدف اخبار	سابقة	نقض يجوزاه وابطاحه
ا	ما عدا المودود الا لاث التي	أخذ	تلهو فقط وأباحوا الرقص بنفرتكسر	ولا	تقبل من عادم مروءة فكل
ا	ننى ارتكبه به	حسن	العرض كاتل غير السوق في السوق والملا	حقه	من الغنى في البسر الذى لا
ع	تطلبه يستقطهاو	ر	جعوا في الحرف الذئبة الى الأشخاص	و	الرائق بهم كصنة خفاف
ا	ة ودين وكل حرفة ملا	بجة	للسدنة اذا غلطها من لا يليق به	معا	طامارتد شهادته واماني
و	وارثها ومن يليق به فلا	و	لا تقبل من منهم كعوى لاصل وعكسه اما المعاء	رفة	وأصدقاه وقبول وتصحح
ا	سادة عليها أورد ومن	سائر	غرامعت أو مقلن شهدوا له بالواجب والرد	في	شهادة شهود شاركت

هـ	هذا المدعى في نفع وفي ثل ما جرت به	ما كنهه له لبعده وموكله وكذا الما في	فدعوا	في شهود القتل ولوشهد بطلاقه	هـ
ز	زوجته ابناها قبلت	هنا (وتقبل شهادة أحد الزوجين بلا كرم من غير رية صا) رفة	رفه	بل قبلها فيمالة وعليه وضمنوا	وا
ج	جوازها على عدو وشرط ذلك	بعض يحزن معه لسروره ويخرج بعصيته و	المتدا	ول ينقسم ان له لابس س	س
ا	أن يشهد وتقبل من مبتغى	المخل غير مقبول وهو من ليس بثبت وإذا	فقه	الامر لم ينضبطه فلان يستعمل	٣
خ	خبره ولا شهادته ومكان	حريص على أدائها لو يسادر بها مبادرة له	عار	وعاص وزدال فيما هو و	و
ر	راجع الى الحق لله فان	القول منه والمبادرة حسنة كنهه بطلا	قه	تقبل وان لم يستشهد وكذا	ا
م	مقات عدة وعق ومثل هذه	عقرو عن قصاص ونسب وحدود تفلكن	مد	الستر في الحدود أفضل وإذا قال ال	ال
و	وحكم بشهادة كافرين و	عبدن أو صبيين نقضه هو وغيره في شرع	الله	ولو كانا فاسقين نقض	ض
في	في الاطهر ولو شهد صبي	بلغ أو رقيق أو كافر ثم أعاده هابدا	ملكه	الله رتبة الكمال قبلت ثم	م
ال	الفاسيق إذا تاب قبلت شهادته لا	غير واقعة قدر فيها بعد الاختبار	وجعل	كبرهم مدته سنة وعندهم	م
س	سائر القضايا جميع ما يد	على لا يكتفى فيه شاهد واحد أو مضان وا	لد	يناقول انه لا بد أن يجتمع	ع
ر	رجلان كثيره وبالزنا قالو	بدن شهادة أربعة رجال أو وهز	نينا	ويقبل شاهدان فيما	ا
ي	يقربه من الزنا ويقبل أ	المؤمنين في المال والعقود المالية	كلها	شهادة رجلين أو رجل ل	ل
ع	عضده امرأتان وأما غير	كالنكاح والطلاق والوكالة وهل الواقه اذ	قلنا ملكه	الله كنهه وجهان والشرك ك	ك
و	والاسلام وسائر ما يطالع الز	عليه غالباً في شرط طيفه رجلان	وبعد	ذلك ما لاراء الرجال غلبة اكتفاس	س
ال	المراة وبكارتها والارضاع	عيب التسا لمستور فتثبت بأربع نسوة وثبت	هذا (رجل)	ايضاً وما يثبت بأمر اثنين وذ كر	ر
من	من الحق وق يثبت في حكم	بشاهدوعين الاعيوب النساء ونحوها أما الو	قن	خلف مع شاهدان مؤونه	هـ
س	سبل هذا وخاف الاصح من منعب	أدريس رجسه الله يسونه بذلك انه	وقف	والشهادة على الفم لنعو و	و
د	دعى وضرب وغصب و	ة وتقصان ونحوها فلا تجوز الشهادة	على	شي من ذلك كمن أوشد	ثذ
ح	حتى تشهد بعينك فمعد	قمة الاصم يقبل هنا وان كانت على قول و	هذا	مثمل تحمّل للشهادات	ت
م	من أهلها والنكاح ومن ا	أو طلاقاً أو زناً كما تشترط رؤيته وسما	الكتاب	وغضوه فـ لا تقبل من الاعما	ا
ك	كذلك الاصم إذا كلفه	ومصغ كنهه يكلمه فيها ولا زمه الى القاضى (و) (اد	و) (اد	أها وتعمله باقن العمى أو تمحل ل	ل
ش	شهادة عليها وعنده الاداء	اسفوت أجبرها القاضى ليراه الشاهد (و) وجد	لو) وجد	وارجلوا وهو بالعدا الموصوف	ف

وفي ما عان في المضارع والخرج والطول مقبوض في

وفي ما عان في المضارع والخرج والطول مقبوض في

و	واخبرهم انها هي	زا	لثمل على الاصح وتجوز الشهادة بما ح	ل	الاستفاضة من نسب وكذا موت	ت
ف	في ادى وعشق وولا تايقا	ل	ورق وكنكاح ومالك في الاصح ولا	ل	من شرطها وهو ان يستفيض وينضج	ح
ثم	ثم يسمعه من جع زومن	مو	اطا ثم عليه ويعد اجتماعهم على كذب	مو	والشهادة بالملك باليد المجردة	ه
م	ممنوعة بل اذا انضم اليها	لانا	بالدار مثلا والسكنى والنصر مدة طوي	لانا	رضان ومن تعد شهادة او معها	معا
ف	فطلب الاداء فامتنع اثم ولا يجبره	السلطان	لانه يفسق بالامتناع ومن طلب لماولم	تجد	معها ثانيا انتظرت فاذا كانت	ا
ا	الشهادة مما ثبت فيها	الملك	بشاهد وعين كالمال ومتعلقاته	له	من عذرو يجب ادائها والا فلا	ا
عل	على الاصح ولو شهد فيها	النا	فع فيه شاهد وعين أحد الشاهدين وقال لا	لنا	تا قباله بين معه لم يصز بل	ل
ن	نامر بادائها فان ا	صر	على الامتناع اثم ولا تجب في ذلك	ويلا	ولو جوب ادائها شروط لا تتعلق	ق
في	في الذمة الاثم الاجها المقرب	قا	لوا وحده مسافة العدوى وما زاد لا تجب	فيه	الاجابة الثاني المعدلة اما	ا
ال	العاصق المجمع على فسقه فلا	يما	رى في ان الصبح عدم وجوب الاداء عليه	قد	ر وى ان وجوب الاداء الفاسق فيه	فيه
ن	مضارع العدل الثالث عدم العذرة	يس	على المريض اجابة بل يعث اليه في فصل	اذا	له قتل اشهد على شهادتي هذه	ه
وا	والا نأشاهد بكذا فاشهدك او	قدم	الى القاضي وسمعه يشهد عنده وكذا	ان	لم يحضر قاض بل كان سامعا	امعا
له	له يقول اشهدان لقان مرغن	الجد	او اوميع الفاعلى الاصح والادعلا	يصلح	الا في حق ادى امانى	ى
ز	زنا ونحوه يشتهه لحد الله فلا	والا	صل اذا مات او جرت جازت شهادة الفرع	ما	اذا فسق او ارتد فلا	ا
ج	جسوا ولماولم لا يسيغ في الا	جتهاد	قبول شاهدى فرع لمردود الشهادة فان	وجد	كماله حال رفعها	فما
و	واديا الشهادة جاز ومما	ناهضا	ن بالثمل عن اثنين وقيل بشرط اربعة	و	الرجوع بعد الحكم وقبل حدوث	ث
ال	الاستيفاء بالمال لا ينقض و	با	لعقوبة والقصاص ينقض او بعده فلا ولو	كان	رجوع الشهود عدم اثمهم	م
ط	طولوا بالقصاص وان صرح	عبا	زتهم بالخطا فالدية ورجوع الفاسق كرجوع	هم لا	عذر له معا عليهم ما تقتل	ق
و	وان رجعوا جميعا فاصاب	الخلافة	ينظر فيما يقتضى رجوعهم فان كان يؤد	ى	الى وجوب القصاص فلا دافع	ق
ى	يدفعه عن الجميع او الدية	قا	لوا يكون عليه نصفها وعليهم نصفها	عند	نالى رجوع مترك ضمي ايضا	ا
ل	لكن لو رجع الولي كان قا	عما	عنهم بالجميع ولو رجع الشهود في مال غرمو	مبسوطا	عليهم ولا يقول الواجب	ب
ق	مقبوض من الشاهدين الاولين	نم	في ما اذا رجع بعضهم وبقي منهم نصاب خلا	فان	اذا الوجهين يلزمهم بعض المال	ال
وفي	وفي الجميع لا يلزمهم شيء	اصلا	فان الاقصر ركه اذا اقر يصح للثا	في	صح ان كان مطلق التصرف	ف

و	وكذا أوشى وثى وكان تكسر	ير	عبالولزم شيان وبكذا كذا	لا	بالولو شئ واحد وقالوا
ل	لوقال عندي درهمان	كل	الوجهين يلزمه درهم أو كذا درهم بالضم أو الكسب يلزم		درهم وكذا أو كذا درهم بأعادة
و	واو لزمه درهمان	هذا	ان نصب درهمان رفعه أو جره لزم درهم ويحذف الواو		ويجبون درهم واحد
في	في الجبيع لوقال لهذا	انتا	جرفي ذهني ألف ودرهم لزم الدرهم وله	سلوك	مشاه في تفسيره لا قبل
ا	اذا قال خمسة وعشرون	ر	حاشا قبل الخمسة بحجة والصحيح في	هذه	الجميع درهم ولو حق
لك	لك ان الدرهم ناقصة واتحدت	مخ	لاقرار والتفسير واتصل قبل وان لم يتصل	فلا طريق الى	نصكم بها فيه
ا	انه ان كانت درهم البلد	و	افيه لم يقبل والاقبل وان فسر الدر	ا	هم بما هو معيب
م	مفشوش فكان ناقصة والتفضيل	بتمامه	يم فيه وان قال لك من واحد الى عشرة	خذت	منه تسعة وان قال عندي
ل	له كتاب في صندوق لزم	الكتاب	دون الصندوق أو صندوق في ما كتب لزم	منها	الصناديق دون ما هي
م	من الكتب وكذا عليه عمامة	في	الاصح وأفرس بمرجه أو جارية بكر لزمه	البكانو	السروج أو ان لك مالا
و	وهو في ميراث أبي حكمنا	اليوم	بانه أفرى أياه بدن أو في ميراث منه فوه	شرعت	فيه لا يلزم ملك ومضى
ق	قال درهم درهم كان	الثاني	نا كيد ابخر فدرهم ودرهم فانه يلزمه درهمان	لا	بشرط التاكيد
و	ولوقال له على	من المال	درهم ودرهم ودرهم فلا يلزمه درهمان عند	هل العلم	وأما اشكالت فاذ
ص	صرح بانه ناكيد لاول فا	شهر	الوجهين يلزمه ثلاثة وكذا ان أطلق ولو	و	كد الثاني بانكالت قالو
و	وجب درهمان وان أقر في	الحرم	بالوف في شهرين سمانه ولم يذكرا لاحدهما	الفضل	بوصف ولا حمل
ت	تتبعين بربب بان قال	أحد	حاشا لئلا يبيع والآخر قرض دخل الاقل منها	في الاكثر	وان كانت
م	محتة فله لزم الجميع وفي	أشهر	القولين لوقال له على ألف درهم	جا	ت من عن خسرا وكان له قرض
ال	ألف ففضيته لزمه وعليه في	سنة	الاسلام البينة لوقال له في يده وقوم	يقتنو	نه بالنزاعه فيها اشترى بها منك
ع	عادم قرض لوقال له على	أربع	مائة ثم قال هي ودية صدق وان ادعى تلفها وان	ن	كان قد قال هي دين في
ر	ر قبضتي أو في ذهني وجابا بالف	و	دية وقال هي هذه وكذبه منازعه صدق	منا	زعه بينه ولو أقر من
و	وجد في يده مثلا	ثمانمائة	انها لزيد ثم أقر بمر العمرا أخذها باقرا	ره	زيد وغرم لعمرو ولو وقع
ض	ضرب من الاستثناء المنصل	في	الاقرار ولم يستغرق صخ كمنه الا ائتمه	جعل	الاقرار بواحد وكذا
و	وقوعه من غير الجنس كعلى	مد	طعام الدرهم وألف الاقرب في شرع	الله	جائزا اذا نعت الثوب

أقبل من الألف ونسبه	ينه	في ذلك ويصح إقراره بنسب منه وشترط في	ذلك	أن يصدق الحسن وأيضاً	ق
لا يكذب النمرح كسبته	تعر	بما اليك وقد عرفنا من غيرك انتساباً	خالصاً	وأن يصدق المستحق فلو و	ل
حصل شترطاً صغيراً وثبت	المحروس	نقلناه ذابغ وكذب لم يطلو	لو	استحقه بالغاف كذب فلا	ح
مدخل له إليه الأباينة	و	استحق الميت هجج إذا أتى به علي	وجه	وشروطه ويرثه بل	ب
لو قال لولد أمته هذا	الجدد	ولدى ولده في ملكي ثبت النسب	الكرام	دون الاستيلاء فلا وقال	ط
لم يمت في ملكي	وصل	إلى الحكم الاستيلاء إن لم تكن مزروجة	ومقر	نفس ولد أمته المزوجه	ل
كذلك لولد الزوج	يا	في فحين الحاق النسب بغيره شرطان ملحق (ن	با	لشروط التي ذكرناها	ك
نسم وهي أن يكون	رب	السبب الملحق به ميتاً وأن يكون	من	يلحقه باليتيم علم	ج
يومئذته وارث يتسوى	على	جميع الميراث ويجوز أن لم يتجره لم يثبت (في	جنا	بالقرولاباشر كك ولومات	ز
رجل وخلط عداو	محمد	أفاسطق على وحده أحاط ببيت قال ما	ت	محمد وعلي حائر لونه لم	ح
النسب وصلى الله على محمد	وأله وسلم	غاية التدايم للموجب لكرامة في دار	النعم	تسم	ب

يقول ملتزم طبع هذا الكتاب الجليل • بعد حمد الله سبحانه وتعالى والثناء الجليل

قد تميز بالطبعة البهية الجسيمة • ذات البراعة في الصناعة والا لات الجليله • طبع وتصحيح هذا الكتاب
عزير المال • الذي عزان ينسج له ناسج على منوال • المسمى بعنوان التبرف • أسكن الله منفعته في
الجنات أعلى الغرف • فقد أتى فيه بديع صنع لا يجارى • وحسن وضع في هذا الأسلوب لا يبارى
حيث احتوى روضه خيس غار في غصنه الأخضر • هذا وليس على الله يستذكر • ولما
أطلق ما ترجمه النظر في رايص بحاسنه البهية • سمع بالأهاف على طبعه بتلك المطبعة
السنية • الكاشفة بصر المذرية • وقاه من الآفات وب البرية • الحالة
بجاءه حوش قدم العاصره • إدارة حضرة محمد لقندي مصطفى ذى
المآثر الباهرة • وقد تم طبعه بالنظم • في أوائل شهر
شعبان المعظم • سنة ١٣٠٩ ألف وثلاثمائة
وتسعة من هجرة سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم • وشرف
قدره الجليل

على ذمة حضرة الشيخ
حسن أحمد الرشيدى

الكتبي



وكرم
()